

جامعة 8 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في

علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

تحت عنوان

دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي

للمؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة الردم التقني قالمة خلال الفترة 2018-2020

إشراف الدكتور

لعفيفي دراجي

إعداد الطلبة:

رجيمي كريمة

بن عمار فريدة

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه عظيم سلطانه، عدد خلقه رضى نفسه
زينة عرشه ومداد كلماته، على أن منا علينا ووقفنا لإتمام هذا العمل ولم نكن لنصل إليه
لولا فضل الله علينا، والصلاة والسلام على أفضل خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف سيادة الدكتور لعفيفي الدراجي أولا من أجل قبوله
تولي مهمة الإشراف على هذه المذكرة، وثانيا من أجل بذل ما في وسعه من جهد ووقت
في توجيهنا ومساعدتنا طيلة مراحل إنجاز هذا العمل
كذلك نتقدم بالشكر والعرفان إلى مجموعة الأساتذة الكرام الذين أسدوا لنا الجميل بتقديم
النصح والتشجيع والمساعدة

كل الشكر والتقدير موصول أيضا إلى كل أساتذتنا الكرام الذين رافقونا طيلة فترة الدراسة
وقدموا حصيلة فكرهم لتغذية عقولنا وإنارة دربنا، كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 8 ماي 1945 بقالة

الشكر والتقدير أيضا إلى كل عمال مؤسسة الردم التقني لولاية قالة وخاصة زميل الدراسة
نائب المدير

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل، وإلى كل زملائنا
الذين رافقونا خلال سنوات الدراسة

بورك فيهم جميعا وجزاهم الله عنا الجزاء الوفير، والله نسأل أن ينفع بهذا العمل على قدر
العناء فيه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم إنه على ذلك لقدير.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|---|--|
| I | شكر وتقدير |
| VI-II | قائمة المحتويات |
| VIII-VII | قائمة الأشكال |
| X-IX | قائمة الجداول |
| XII-XI | قائمة الملاحق |
| أ-و | المقدمة العامة |
| الفصل الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسات | |
| 2 | تمهيد |
| 3 | المبحث الأول: مدخل إلى الأداء |
| 3 | المطلب الأول: مفهوم الأداء |
| 3 | المطلب الثاني: أنواع الأداء |
| 3 | 1- حسب معيار المصدر |
| 5 | 2- حسب معيار الشمولية |
| 5 | 3- حسب المعيار الوظيفي |
| 6 | 4- حسب المعايير الطبيعية |
| 8 | المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء |
| 8 | 1- العوامل الداخلية |
| 9 | 2- العوامل الخارجية |
| 11 | المبحث الثاني: مدخل إلى الأداء المالي |
| 11 | المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي |
| 11 | المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي |
| 11 | 1- أهمية الأداء المالي |
| 12 | 2- أهداف الأداء المالي |
| 12 | المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي ومعايير |
| 13 | 1- العوامل المؤثرة على الأداء المالي |
| 13 | 2- معايير الأداء المالي |

| | |
|---|---|
| 15 | المبحث الثالث: عموميات حول عملية تقييم الأداء المالي |
| 15 | المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي |
| 15 | 1- تعريف تقييم الأداء المالي |
| 16 | 2- أهمية تقييم الأداء المالي |
| 16 | 3- أهداف تقييم الأداء المالي |
| 17 | المطلب الثاني: المراحل والأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي |
| 17 | 1- مراحل تقييم الأداء المالي |
| 17 | 2- الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي |
| 18 | المطلب الثالث: طرق تقييم الأداء المالي |
| 19 | 1- الطريقة التقليدية |
| 27 | 2- الطريقة الحديثة |
| 31 | خلاصة الفصل الأول |
| الفصل الثاني: أسس تحليل القوائم المالية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة | |
| 33 | تمهيد |
| 34 | المبحث الأول: ماهية القوائم المالية |
| 34 | المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهدافها |
| 34 | 1- مفهوم القوائم المالية |
| 35 | 2- خصائص القوائم المالية |
| 36 | 3- أهداف القوائم المالية |
| 37 | المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية |
| 37 | 1- الإدارة |
| 37 | 2- العاملون والموظفون |
| 37 | 3- المستثمرون الحاليون والمرقبون |
| 38 | 4- الموردون والمقرضون |
| 38 | 5- الأسواق المالية |
| 38 | 6- العملاء |
| 38 | 7- الأطراف الأخرى |
| 39 | المطلب الثالث: عرض القوائم المالية |

| | |
|----|---|
| 39 | 1- الميزانية (قائمة المركز المالي) |
| 45 | 2- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) |
| 50 | 3- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) |
| 56 | 4- جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية) |
| 58 | 5- جدول الملاحق |
| 59 | 6- الميزانية الوظيفية |
| 61 | المبحث الثاني: أساسيات حول تحليل القوائم المالية |
| 61 | المطلب الأول: مفهوم تحليل القوائم المالية |
| 62 | المطلب الثاني: أهمية وأهداف تحليل القوائم المالية |
| 62 | 1- أهمية تحليل القوائم المالية |
| 63 | 2- أهداف تحليل القوائم المالية |
| 63 | المطلب الثالث: خطوات تحليل القوائم المالية |
| 64 | 1- التصنيف |
| 64 | 2- المقارنة |
| 64 | 3- الاستنتاج |
| 65 | المبحث الثالث: تصنيفات وعناصر التحليل المالي والعلاقة بينه وبين تقييم الأداء المالي |
| 65 | المطلب الأول: تصنيفات التحليل المالي |
| 65 | 1- من حيث الثبات والحركة |
| 66 | 2- من حيث الجهة القائمة بالتحليل |
| 67 | 3- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل |
| 68 | المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي |
| 68 | 1- مصادر داخلية |
| 68 | 2- مصادر خارجية |
| 68 | المطلب الثالث: العلاقة بين التحليل المالي وتقييم الأداء المالي |
| 69 | 1- التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية |
| 73 | 2- التحليل المالي بواسطة النسب المالية |
| 77 | خلاصة الفصل الثاني |

| | |
|--|---|
| الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الردم التقني لولاية قالة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة) | |
| 79 | المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة |
| 79 | المطلب الأول: الموقع الجغرافي |
| 80 | المطلب الثاني: الإطار القانوني للمؤسسة |
| 79 | المطلب الثالث: الإطار التنظيمي |
| 83 | المبحث الثاني: القوائم المالية المستعملة لتقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني |
| 83 | المطلب الأول: ميزانية المؤسسة للفترة الممتدة بين (2018-2020) |
| 90 | المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية للفترة (2018-2020) |
| 90 | 1- الميزانية المالية من المنظور المالي للسنوات الثلاث |
| 96 | 2- الميزانية المالية من الجانب الوظيفي للسنوات الثلاث |
| 99 | المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج للفترة (2018-2020) |
| 103 | المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني بواسطة التحليل المقارن ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية |
| 103 | المطلب الأول: التحليل المقارن للميزانية المالية لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة للفترة (2018-2020) |
| 106 | المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي للفترة (2018-2020) |
| 109 | المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية لمؤسسة الردم التقني قالة للفترة (2018-2020) |
| 118 | خلاصة الفصل الثالث |
| 119 | خاتمة |
| 123 | قائمة المراجع |
| 129 | الملاحق |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 7 | أنواع الأداء | 01 |
| 10 | العوامل المؤثرة على الأداء | 02 |
| 40 | الشكل القانوني للميزانية (الأصول) | 03 |
| 43 | الشكل القانوني للميزانية (الخصوم) | 04 |
| 47 | حساب النتائج حسب الطبيعة | 05 |
| 49 | حساب النتائج حسب الوظيفة | 06 |
| 52 | التدفقات النقدية مبنية حسب أنشطة المنشأة | 07 |
| 53 | جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة | 08 |
| 55 | جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة الغير المباشرة | 09 |
| 57 | جدول تغيرات الأموال الخاصة | 10 |
| 60 | تقييم الموارد والاستخدامات حسب القيمة الأصلية لتدفقات العوائد والنفقات | 11 |
| 69 | شكل يوضح تصور رأس المال العامل في الميزانية | 12 |
| 74 | ملخص النسب المالية المستخرجة في مجال التحليل المالي -نسب السيولة- | 13 |
| 75 | ملخص النسب المالية المستخدمة في مجال التحليل المالي -نسب النشاط- | 14 |
| 76 | ملخص النسب المالية المستخدمة في مجال التحليل المالي -نسب الربحية- | 15 |
| 79 | الموقع الجغرافي لمركز الردم التقني بهليوبوليس | 16 |
| 82 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة الردم التقني قامة | 17 |
| 94 | التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2018 | 18 |
| 94 | التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2019 | 19 |
| 95 | التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2020 | 20 |

قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|---|--------|
| 01 | الميزانية المحاسبية لمؤسسة الردم التقني لسنة 2018 | 84 |
| 02 | الميزانية المحاسبية لمؤسسة الردم التقني لسنة 2019 | 86 |
| 03 | الميزانية المحاسبية لمؤسسة الردم التقني لسنة 2020 | 88 |
| 04 | الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الردم التقني لسنة: 2018 | 91 |
| 05 | الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الردم التقني لسنة: 2019 | 92 |
| 06 | الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الردم التقني لسنة: 2020 | 93 |
| 07 | الميزانية الوظيفية لمؤسسة الردم التقني للفترة الممتدة بين (2018-2020) | 97 |
| 08 | جدول حسابات النتائج لمؤسسة الردم التقني قامة خلال الفترة الممتدة بين (2018-2020) | 99 |
| 09 | التحليل المقارن لعناصر الميزانية المالية لمؤسسة الردم التقني لولاية قامة خلال سنوات الدراسة | 104 |
| 10 | كيفية حساب رأس المال العامل للسيولة لمؤسسة الردم التقني قامة خلال الفترة الممتدة بين (2018-2020) | 107 |
| 11 | مؤشرات التوازن المالي من المنظور الوظيفي لمؤسسة الردم التقني قامة للفترة الممتدة بين (2018، 2019) | 108 |
| 12 | نسب السيولة لمؤسسة الردم التقني قامة للفترة الممتدة بين (2018-2020) | 110 |
| 13 | نسب النشاط (معدلات دوران الأصول) لمؤسسة الردم التقني قامة للفترة الممتدة بين (2018-2020) | 113 |
| 14 | نسب القيمة المضافة والانتاجية لمؤسسة الردم التقني قامة للفترة الممتدة بين (2018-2020) | 114 |
| 15 | حساب نسب الربحية لمؤسسة الردم التقني قامة لفترة الممتدة بين (2018-2020) | 115 |
| 16 | نسب المرودية لمؤسسة الردم التقني قامة للفترة الممتدة بين (2018-2020) | 116 |

قائمة الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق | رقم الملحق |
|--------|---|------------|
| 130 | ميزانية مؤسسة الردم التقني لولاية قلمة لسنة 2018 | 01 |
| 132 | ميزانية مؤسسة الردم التقني لولاية قلمة لسنة 2019 | 02 |
| 134 | ميزانية مؤسسة الردم التقني لولاية قلمة لسنة 2020 | 03 |
| 136 | جدول حسابات النتائج لمؤسسة الردم التقني لولاية قلمة لسنة 2018 / 2019 | 04 |
| 137 | جدول حسابات النتائج لمؤسسة الردم التقني لولاية قلمة لسنة 2020 | 05 |

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يشهد العالم تطورات إقتصادية سريعة، لذا بات من الواجب على كل مؤسسة مواكبة هذا التطور وذلك من خلال تطوير نشاطها وتنظيم عملها قصد تحقيق النمو الذي تطمح إليه، والحفاظ على استقرارها ومكانتها في السوق في ظل المنافسة الشرسة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى، آخذة بعين الاعتبار المحيط الخارجي الذي تنشط فيه لاستغلال الفرص المتاحة أمامها ومواجهة التهديدات التي تحيط بها، فأصبح لزاما على كل مؤسسة معرفة وضعها المالي للحفاظ على صحتها المالية، من خلال إعداد وتحليل القوائم المالية التي تمكنها من الوقوف على إمكانياتها المتاحة واستغلال مواردها الاستغلال الأمثل.

يعتبر تقييم الأداء المالي أمرا ضروريا لدى كل المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبحت الحكومات وخاصة في الدول المتقدمة تشترط على المؤسسات الاقتصادية الناشطة داخل ترابها الإفصاح على قوائمها المالية لدى العامة لإضفاء الشفافية على نشاط تلك المؤسسات وإعطاء صورة صادقة حول مركزها المالي، وتهدف من خلال ذلك إلى توفير الأرضية المناسبة لجلب المزيد من رؤوس الأموال، ولمساعدة أصحاب هذه الأموال في إختيار الإستثمار الأمثل لهم لا بد من تقييم الأداء المالي للمؤسسة الذي يسمح بالحصول على نتائج تمكن من الحكم على أعمالها من طرف محللين ماليين ذوي خبرة وكفاءة.

ويعد تحليل القوائم المالية الأسلوب العلمي الأمثل، لما يوفره من معلومات كمية ومحاسبية تعكس الأداء المالي للمؤسسة، إذ أصبح من الضروري على كل مؤسسة القيام بعملية تحليل قوائمها المالية، وهذا لتقديم المعلومات والبيانات الكافية لمختلف الأطراف المهتمين بنشاطها سواء من داخلها أو من خارجها لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الأنسب لهم، كل حسب الهدف الذي يسعى إليه والغاية التي يرغب في الحصول عليها من تلك المؤسسة.

وقد ازدادت أهمية التحليل المالي بعد وقوع العديد من الأزمات المالية الكبرى التي كانت تداعياتها وخيمة على العالم بأسره، حيث أدت إلى إنهيار وإفلاس العديد من الشركات الاقتصادية الكبرى، كما أن انتشار عمليات الغش والخداع أدى إلى تفاقم تلك الأزمات، ولا يزال دور التحليل المالي يزداد يوما بعد يوم مع التطور الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية وتنوعها وتشابكها واشتداد المنافسة بينها على الصعيدين المحلي والعالمي، وفي ظل التغيير الاقتصادي المستمر فإن عملية تقييم الأداء المالي تعد من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة لتأكد من بلوغ الأهداف المراد تحقيقها.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية؟

لمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية بجوانبها المتعددة قمنا بتقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

➤ ما هي الأساليب التي يتم استخدامها في عملية تحليل القوائم المالية؟

➤ ما هي العلاقة التي تربط بين تحليل القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة؟ وما الجدوى من إجراء عملية

التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة؟

1- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعد القوائم المالية ناتج عمل المحلل المالي بعد استعماله لأساليب التحليل المالي.

الفرضية الثانية: من خلال قيام المؤسسة بعملية تحليل قوائمها المالية يمكنها تقييم أدائها المالي واتخاذ القرارات المالية السليمة مستقبلا.

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في استخدام الأساليب العلمية لتحليل القوائم المالية وحصول على نتائج كمية وتقييم تلك النتائج من أجل معرفة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة وتحديد نقاط قوتها ونقاط ضعفها ومن ثم مساعدة كل من الإدارة والأطراف ذات الصلة بالمؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة لها هذا بالنسبة للدراسة عموما، أما بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فتكمن أهمية إجراء عملية التحليل القوائم المالية في الوصول إلى نتائج تسمح لمسيرتها من تحديد وضعها المالي والوقوف على نقاط قوة وضعف المؤسسة، مما يمكنهم من إتخاذ القرارات الرشيدة التي تؤدي إلى تحسين أدائها والتنبؤ بمستقبلها، وهو ما قدمناه على شكل توصيات وإقتراحات تساعد المؤسسة على النمو وتطوير نشاطها.

3- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى:

- الإطلاع على مختلف أنواع القوائم المالية وإبراز دورها في تقديم المعلومات والبيانات الكمية لمستخدميها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها لمساعدتهم في إتخاذ القرارات الأنسب لأهدافهم؛
- معرفة طرق تقييم الأداء المالي باستعمال القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة؛
- معرفة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة وإبراز نقاط الضعف ونقاط القوة فيها؛
- تقديم اقتراحات وتوصيات للمؤسسة محل الدراسة بناء على النتائج التي نتوصل إليها والتي من شأنها تفعيل دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لها أي تحسين أدائها المالي.

4-أسباب إختيار الموضوع:

من بين أسباب إختيارنا لهذا الموضوع نذكر ما يلي:

- الرغبة في الإطلاع أكثر على مجال التحليل المالي وتقييم الأداء المالي خاصة أن هذا المجال أصبح له دور بارز لدى المؤسسات الاقتصادية ومحل إهتمام لدى العديد من الفاعلين الاقتصاديين؛
- إثراء التحصيل العلمي في مجال الاختصاص؛
- شغفنا الشخصي نحو المحاسبة والتحليل المالي؛
- تطوير وتحسين المستوى الذي ينعكس على أدائنا ومردودنا في الجانب العملي وتماشى الموضوع مع مناصب العمل التي نشغلها.

5-صعوبات الدراسة:

خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا العديد من الصعوبات وهي:

- قلة المراجع تحديدا في جانب تقييم الأداء المالي خاصة في مكتبة الكلية؛
- قلة المراجع الجزائرية فأغلب المراجع المتوفرة من الشرق الأوسط (خاصة الأردن ومصر...) حيث وجدنا اختلاف بين ما هو مطبق في الجزائر وما هو مطبق في تلك الدول. كذلك اختلاف في المصطلحات وطرق الحساب...الخ؛
- صعوبة الحصول على الوثائق اللازمة والتي تحتوي على البيانات والمعلومات الضرورية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة.

6- المنهج المستخدم:

في محاولتنا الإجابة على إشكالية الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات الموضوعية قمنا بإتباع المنهج الوصفي خاصة في الجانب النظري وذلك لوصف وتوضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة، مثل تحليل القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما اتبعنا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي حيث قمنا بالاستعانة بالأدوات الإحصائية كالمقابلة ودراسة القوائم المالية المتعلقة بالمؤسسة المعنية بالدراسة.

7- تقسيمات البحث:

إفتتحنا دراستنا هذه بمقدمة عامة كتمهيد لموضوع البحث وأخذ فكرة عامة عنه لفهم محتوى البحث، وقد تضمنت أيضا إشكالية الدراسة، وكذا التساؤلات الفرعية التي نحاول تقديم إجابات عنها من خلال وضع فرضيات نقوم بإثباتها أو نفيها خلال مراحل البحث، وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول تقييم الأداء المالي للمؤسسات: يتعلق بالجانب النظري للدراسة ويشمل ثلاثة مباحث، حيث اعتبر المبحث الأول كمدخل إلى الأداء بصفة عامة، أما المبحث الثاني يتحدث عن الأداء المالي ومعايره في المؤسسات، في حين خصص المبحث الأخير لعملية تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني أسس تحليل القوائم المالية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة: يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول ماهية القوائم المالية، في حين يتناول المبحث الثاني تحليل القوائم المالية، أما المبحث الثالث فيتطرق إلى تصنيفات وعناصر التحليل المالي والعلاقة بينه وبين تقييم الأداء المالي

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية: يتعلق هذا الفصل بالجانب التطبيقي ويحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول يعتبر كتقييم عام لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة (الموقع الجغرافي، الإطار القانوني للمؤسسة وإطارها التنظيمي)، أما المبحث الثاني يتناول التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة للفترة (2018-2019)، وأخيرا المبحث الثالث فيتناول التحليل بواسطة النسب المالية للمؤسسة لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة للفترة (2018-2020).

وأخيرا موضوع البحث بخاتمة عامة تشتمل على خلاصة العمل وأهم النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل إليها من خلال الدراسة.

8- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

➤ محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية (معياري المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية)، 2015/2014، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة لخضر خيضر، بسكرة، تهدف هذه الأطروحة إلى تبيان أثر تطبيق معايير التقارير المالية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 المتعلق بعرض القوائم المالية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر في عملية التقييم المالي من خلال التأثير على العناصر التي تتكون منها القوائم المالية وكذا من حيث طرق تقييم هذه العناصر وبالتالي التأثير في مؤشرات الأداء المالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) يتقارب مع معايير التقارير المالية الدولية ومن شأن هذا النظام أن يساهم في تعزيز الممارسة المحاسبية في الجزائر.

➤ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، 2012/2011، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية على مؤسسة صيدال الأم، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

➤ علي خلف عبد الله، التحليل المالي وإستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات، أطروحة لنج درجة ماجستير في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإدارة، كوبنهاجن، 2008، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة أظهر مدى فعالية ودقة التحليل المالي خاصة فيما يخص تحليل التكاليف ومقارنتها مع الأرباح، كما ظهر جليا أهمية إجراء المقارنة مع شركة منافسة تعمل في نفس القطاع وهذا عن طريق مقارنة نسب التحليل المالي للشركتين كنسب الربحية ونسب المديونية... الخ، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تقدما واضحا لأداء الشركة موضوع البحث والذي تبرزه القوائم المالية من ناحية تحقيقها للأرباح وتطور مستواها من

سنة إلى أخرى، وقد كان بإمكان الشركة تحقيق أرباح أكبر مما هو محقق لو أنها استخدمت أساليب الرقابة على الأداء وتحليل البدائل.

➤ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن المصارف التجارية محل البحث تعتمد على التحليل المالي، حيث ينصب استخدامها للتحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء وإتخاذ القرارات، وتعتمد بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي، إضافة إلى عدم تركيز المصارف على تطوير قدرات الموظفين بإعطاء دورات في مجال التنبؤ بالتعثر، وعدم استخدام المصارف التجارية الوطنية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

➤ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببيسكرة)، 2002/2001، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الهدف من هذه الدراسة هو قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة أن المؤسسة محل الدراسة استطاعت إنشاء القيمة لأصحابها، وهذا دليل على كفاءة مسيري المؤسسة، وأنها تتمتع بأداء مالي جيد.

الفصل الأول

تقييم الأداء المالي

للمؤسسات

تمهيد

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير لدى الباحثين والمفكرين بمختلف اتجاهاتهم، لأن له أهمية كبيرة في تسيير المؤسسات والذي يمثل الدافع الأساسي لوجود أية مؤسسة، كما يمثل العامل الأساسي لتحقيق أهدافها الرئيسية، ولقد قسم الباحثين الأداء إلى عدة أنواع والتي من بينها الأداء المالي.

ويعد الأداء المالي من أهم المؤشرات وأكثرها حساسية داخل المؤسسة باعتباره يعبر عن تعظيم النتائج من خلال تحسين مردوديتها، وهو يعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي لها، ومن أجل أن تتأكد المؤسسة أن أدائها المالي يتماشى على النهج الصحيح عليها القيام بعملية تقييمه.

حيث تعد عملية تقييم الأداء المالي ذات أهمية بالغة في التعرف على كفاءة وفعالية الأداء المالي للمؤسسة، وتحديد الانحرافات من أجل معالجتها وتقديم القرارات الرشيدة مستقبلا، وتنعكس عملية تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات والنسب المالية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتعرف على الأداء بصفة عامة أنواعه والعوامل المؤثرة فيه، الأداء المالي أهميته، أهدافه، العوامل المؤثرة فيه، ومعايره، وأخيرا سيتم التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي مراحل والأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي وطرق تقييمه.

المبحث الأول: مدخل إلى الأداء

كمدخل لدراستنا يجب أولاً معرفة الأداء بصفة عامة وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث حيث كمطلب أول سيتضمن مفاهيم حول الأداء، والمطلب الثاني أنواع الأداء كلها وبالتفصيل، أما المطلب الثالث سيضم العوامل المؤثرة في الأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يشير الأداء إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يلبي بها الفرد متطلبات الوظيفة وغالباً ما يحدث تداخل بين الأداء والجهد. فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء يقاس على أساس النتائج التي حققها الفرد.¹

ويعبر مفهوم الأداء على المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجودة العمل المقدم من طرفه، والأداء هو ما يبذله كل من يعمل بالمؤسسة من منظمين ومديرين ومهندسين.²

ويعرف الأداء بأنه "العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات، باستخدام موارد وإمكانات معينة".³

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء على أنه عبارة عن نشاط يتم القيام به بغية تحقيق هدف مسطر يخدم أهداف المؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع الأداء

يمكن أن نتطرق بإيجاز إلى بعض المعايير التي أولها الباحثون كل الاهتمام في تحديد أنواع الأداء نذكر منها:

1- حسب معايير المصدر: ينقسم أداء المنظمة (المؤسسة) بشكل عام إلى ما يلي:

¹ - رواية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 25.

² - وسيلة حمداوي، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر الجامعية قلمة، 2004، ص 143.

³ - فليح حسن خلف، اقتصاديات الأعمال، ط1، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص 355.

1-1 الأداء الداخلي: ويتكون هذا النوع من الأداء من خلال مجموعة الأداءات الجزئية وتتحدد في ثلاثة أجزاء هي:¹

✓ الأداء البشري: وهو من أهم العوامل التي لها تأثير كبير على أداء المؤسسة فقد ذهب البعض إلى حصر أداء المنظمة في أداء الموارد البشرية فقط، وعرفوه انطلاقاً من أن الأداء البشري يقصد به "قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله". فالأداء البشري هو الميزة التنافسية لأن التمييز في الأداء لن يستند لمجرد امتلاك المؤسسة للموارد المالية والتكنولوجية فحسب بل يستند في المقام الأول إلى قدرات على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية.

✓ الأداء التقني: وينتج من خلال حسن استغلال المؤسسة لاستثماراتها بفعالية.

✓ الأداء المالي: ويتحدد من خلال استخدام الإمكانيات المالية المتاحة للمؤسسة، فالدولة تقوم بتسخير وسائل هامة خاصة منها الاعتمادات المالية الضخمة لضمان تقديم الخدمات الاقتصادية، لذلك فإن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يتمثل في ضمان السير الحسن والاستغلال السليم والعقلاني للاعتمادات الممنوحة، ولتحقيق ذلك وضع المشرع العديد من القواعد القانونية والتنظيمية لضمان احترام الميزانية من جهة والبحث عن مواضع الخلل التي تؤدي إلى المساس بالأموال العامة والأخطاء المرتكبة في الميزانية من طرف الأعوان المكلفين بها من جهة أخرى.

وبشكل شامل فالأداء الداخلي للمنظمة هو الأداء الناتج عن الاستغلال الأمثل لمختلف مواردها البشرية والمالية والتقنية، فمن خلال دمج الأداءات المختلفة لهذه الموارد نتحصل على الأداء الداخلي للمؤسسة.

1-2 الأداء الخارجي:

وهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة. فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

¹ - Bernard Martory, *contrôle de gestion sociale*, librairie Vuibert, Paris, 1999, p 236.

إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها، ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل.¹

2- حسب معايير الشمولية: ينقسم تبعا لهذا المعيار إلى نوعين:²

أ- الأداء الكلي: ويعني هذا النوع من الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة، هذه الأهداف التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيقها بل تتطلب تضافر جميع المصالح الفرعية للمؤسسة، فيمكن أن يتمثل هذا النوع من الأداء في المؤسسات الاقتصادية في كونها تهدف إلى تقديم السلع والخدمات لسد الحاجات المجتمع على أفضل وجه وبأقل تكلفة وفي أقصر وقت.

ب- الأداء الجزئي: يتكون على مستوى نظام فرعي من المنطقة والذي غالبا ما يكون إحدى وظائفها التنظيمية، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق الأهداف الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى، ومن خلال تحقيق كل نظام فرعي في المنظمة لأهدافه يتحقق الأداء الكلي.

3- حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار وبشدة بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، فالأداء في هذه الحالة ينقسم حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها فيما يلي:³

أ. أداء الوظيفة المالية: يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق مردودية جيدة.

ب. الأداء الإنتاجي: يتحقق للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه، بجودة عالية وتكاليف منخفضة تسمح بمزاومة المنافسين.

ج. أداء وظيفة الأفراد: تكمن أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو تحقيق أهداف المؤسسة، وهو ما يوجب توظيف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسييرهم

¹ - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001/2002، ص ص 17-18.

² - مرجع نفسه، ص ص 18-19.

³ - عادل عشي، مرجع نفسه، ص ص 19-21.

تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية الموارد البشرية لا تكون إلا بتوظيف الشخص المناسب في المكان أو الوقت المناسبين.

د. أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- ✓ الجو الملائم للاختراع، الابتكار، التجديد وقدرة المؤسسة على التنوع وإرسال منتجات جديدة؛
- ✓ وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين ودرجة التحديث ومواكبة التطور.

هـ. أداء وظيفة التمويل: يتمثل أداؤها في تحقيق درجة عالية من الاستقلالية من الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين.

و. أداء وظيفة التسويق: يتمثل في القدرة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق، كالحصة السوقية، إرضاء العملاء، السمعة ... الخ.

ز. أداء وظيفة العلاقات العامة: في هذه الوظيفة يأخذ الأداء بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين وأخيرا الدولة.

4- **حسب المعايير الطبيعية:** وتقسم حسب أهداف المنظمة، لأن أهداف المنظمة (المؤسسة) تختلف حسب نوع النشاط الذي تمارسه ونوجزها فيما يلي:¹

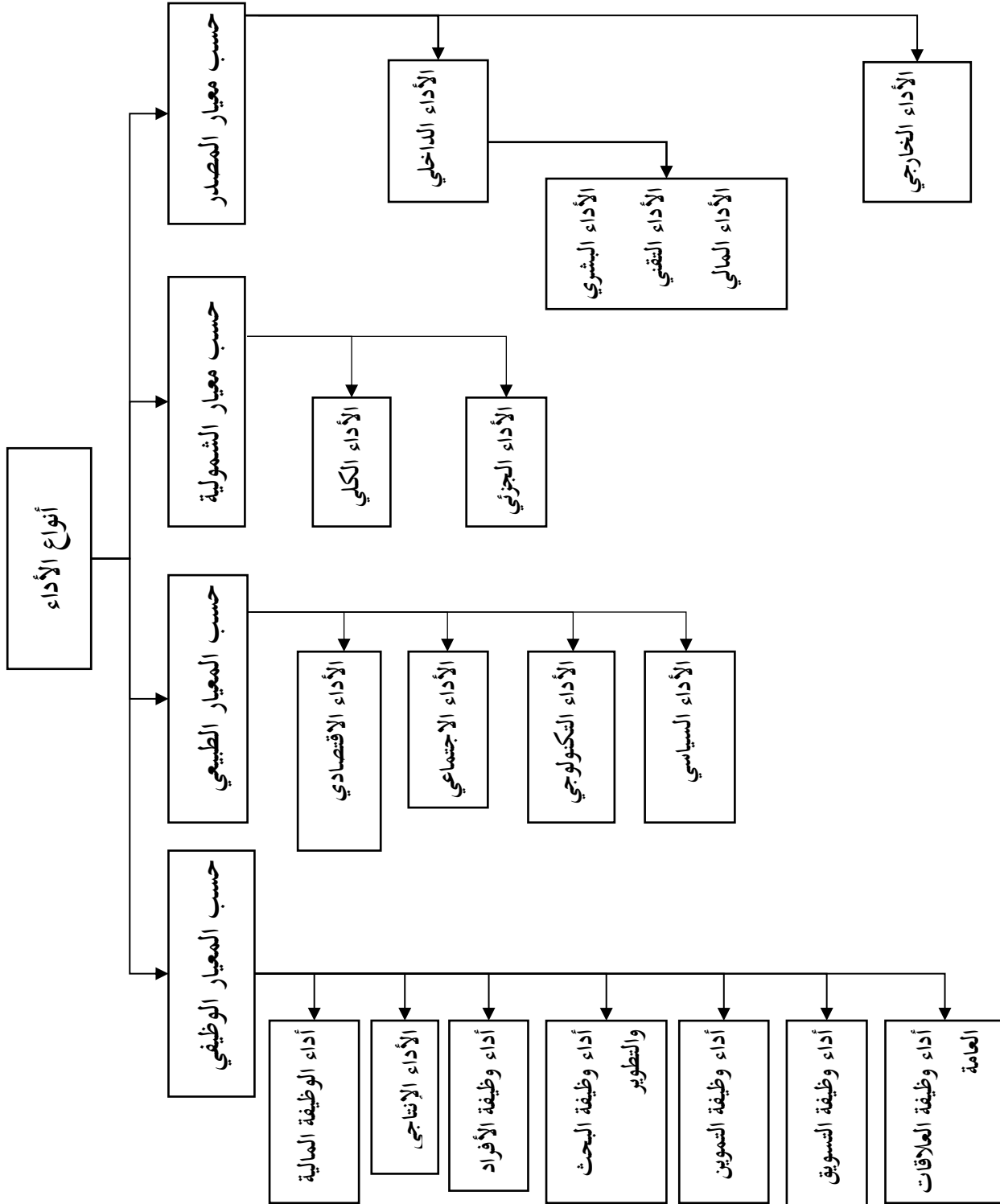
أ- الأداء الاجتماعي: ويتمثل في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي تتعلق بتقديم خدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة والوفاء بالتزاماتها تجاهه وأداء مسؤوليتها، ويرى البعض أن الفعالية داخل المنظمة تكمن في قدرتها على تحقيق درجة من الرضا لدى الفئات المطلوب دعمها للمنظمة سواء كانت في البيئة الداخلية أو الخارجية فالأداء للمنظمة يتحقق بقدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لطموحات وتطلعات الجماعات الإستراتيجية التي ترتبط وتتعامل معها.

ب- الأداء الاقتصادي: إن الدور التنموي للمؤسسات الاقتصادية يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمستوى أداء هذه المؤسسات، حيث أن المشاركة في الجهود التنموية هي المبررات الأساسية لنشوء المؤسسات الاقتصادية. ويتمثل الأداء الاقتصادي للمؤسسات في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية وقدرتها على اتخاذ القرارات الرشيدة تساهم في تحريك كفاءة وفعالية استخدام أموالها وتعزيز قدراتها .

¹ - نايل عبد الحفاظ العواملة، إدارة المؤسسات العامة (الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن)، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 85-86 (بتصرف).

والشكل الموالي يلخص أنواع الأداء:

الشكل رقم 01: أنواع الأداء



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

مما لا شك فيه أن هناك عوامل عديدة ومتنوعة يمكن أن تؤثر على أداء المؤسسات الاقتصادية، بعضها داخلي والآخر خارجي، بحيث يتحقق ذلك من قيمة مؤشرات الأداء العالية أو الدنيا، وبالتالي من الصعب حصرها وتناولها جميعا. إن دراستها وتحليلها أمرا ضروريا لتحقيق منهجية سليمة في تقييم وتقويم الأداء، لهذا سيتم التطرق إليها من خلال تقسيمها إلى مصدرين أو عاملين أساسيين هما:¹

1. العوامل الداخلية: تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي

تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الايجابية أو التقليل من آثارها السلبية، ومن أبرز هذه العوامل أو المتغيرات التي تخضع لسيطرة المؤسسة هي:

1.1. العوامل التقنية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة، وتضم على

الخصوص ما يلي:

- نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات؛
- نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال؛
- تصميم المؤسسة من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات؛
- نوعية المنتج وشكله ومدى مناسبة التغليف له؛
- التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها؛
- التناسب بين طاقتي التخزين والإنتاج في المؤسسة؛
- نوعية المواد المستخدمة في عملية الإنتاج؛
- مستويات الأسعار؛
- الموقع الجغرافي للمؤسسة.

2.1 الهيكل التنظيمي: وهو الإطار الرسمي الذي يحدد درجة التخصص وتقسيم العمل بين الوحدات والأفراد،

وعدد المجموعات الوظيفية وكذا عدد المستويات الإدارية ولتنبع كل شخص ومن هم الأشخاص الذين يتبعون له، وما هي سلطات ومسؤوليات كل منهم، وكيف يتم التنسيق بين وحداتهم أو أقسامهم.

¹ - عمر تيمحغدين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة كوندور بيرج بوغريج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 51.

3.1. الموارد البشرية: هي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة، وتضم

على الخصوص:

✓ هيكل القوى العاملة؛

✓ نظام الاختيار والتعيين؛

✓ التدريب والتأهيل والتنمية؛

✓ نظام الأجور والمكافآت؛

✓ نظم تقييم الأداء.

2. العوامل الخارجية: يقصد بالعوامل الخارجية مجموعة التغيرات والقيود والمواقف التي لا يمكن للمؤسسة أن تتحكم

فيها، أو يمكن القول أن المؤسسة تخضع لها، وبالتالي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة وقرارات المؤسسة وتخرج عن نطاق سيطرتها، ومن بين العوامل التي تؤثر بشكل غير مباشر على المؤسسة ما يلي:¹

1.2. العوامل السياسية: إن علاقة المؤسسة بالمتغيرات السياسية تشمل جانب القرارات السياسية كالحرب،

الخطر على نشاط بعض المؤسسات أو الانقلابات وكلها عوامل تؤثر على أداء المؤسسة.

2.2. العوامل الاقتصادية: تشمل كل من معدلات الفائدة، معدلات التضخم، معدلات البطالة، اتجاهات

الأجور وتوفر الطاقة وتكلفتها... الخ.

3.2. العوامل الاجتماعية: تتمثل في التركيبة السكانية، التوزيع الجغرافي، الأنماط الاستهلاكية ومستوى

التعليم... الخ.

4.2. العوامل التكنولوجية: وتشمل معدلات الإنفاق على البحوث والتطوير، تطور وسائل الاتصالات وأنظمة

المعلومات، والاختراعات الجديدة وغيرها من القوى التي تساهم في حل مشكلات العمل من خلال التقنيات الحديثة.

5.2. العوامل البيئية والتشريعية: منها القوانين الخاصة بتنظيم علاقة المؤسسة بالعاملين، القوانين المرتبطة بالبيئة

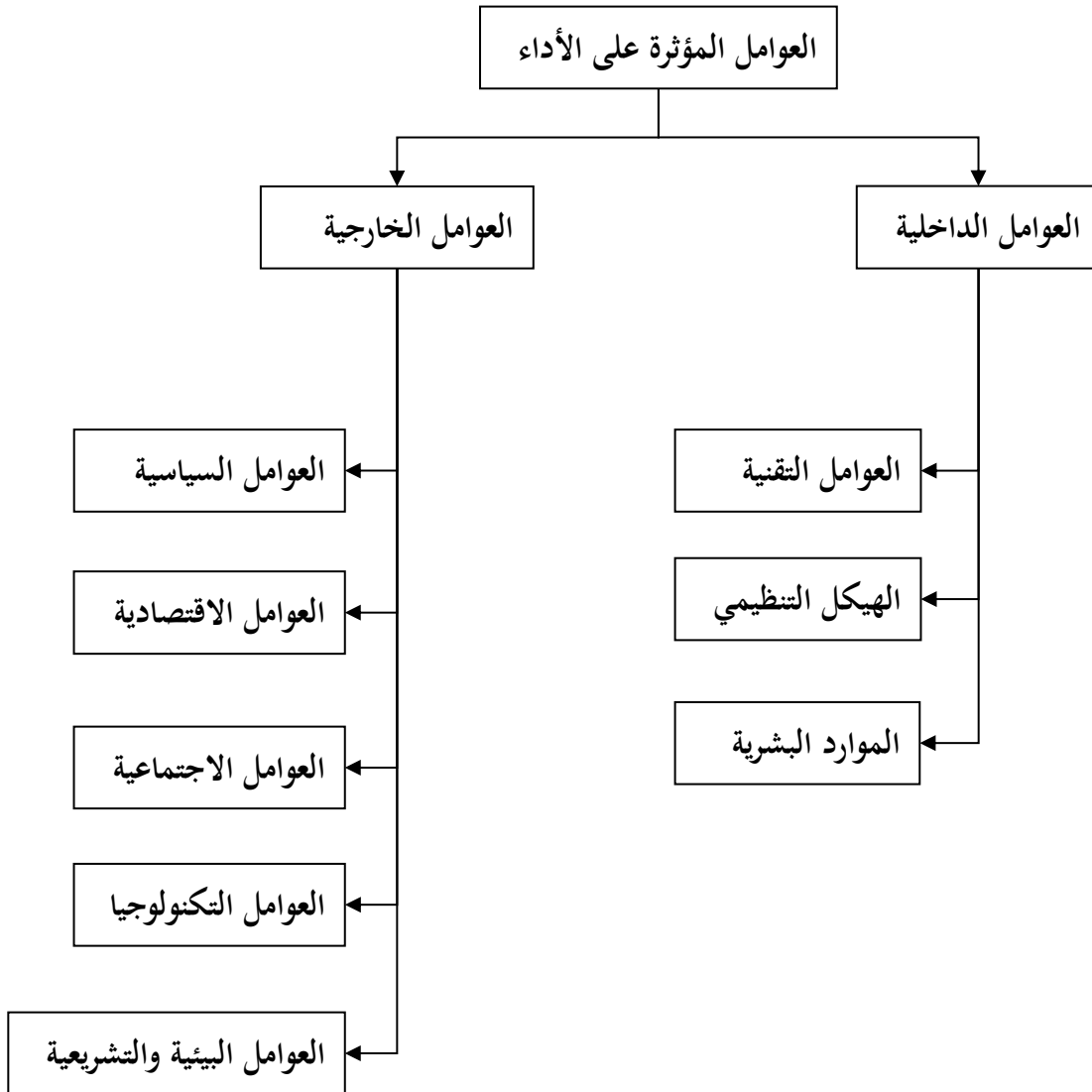
التي تعمل على حمايتها والمحافظة عليها من التلوث، القوانين الخاصة بالدفاع عن حقوق المستهلكين.

¹ - محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر، لبنان، 2002، ص 203.

أما العوامل الخاصة أو ذات التأثير المباشر على أداء وقرارات المؤسسة منها: العملاء أو المستفيدين من مخرجات المؤسسة، الموردين، النقابات، المؤسسات المنافسة وأصحاب المصالح الأخرى في المجتمع المحيط بالمؤسسة.

والشكل الموالي يلخص العوامل المؤثرة على الأداء:

الشكل رقم 02: العوامل المؤثرة على الأداء



المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني: مدخل إلى الأداء المالي

في هذا المبحث سيتم التطرق الى مفاهيم عامة حول الأداء المالي كمطلب أول، ثم معرفة أهمية وأهداف الأداء المالي بالنسبة للمؤسسات في المبحث الثاني، وأخيرا العوامل المؤثرة في الأداء المالي ومعايير كمطلب ثالث.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

هناك العديد من التعاريف التي تناولت الأداء المالي نستعرض أهمها فيما يلي:

- ✓ يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.¹
- ✓ كما يمثل الأداء المالي مجموعة العمليات التي تتعلق بالحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة في تخصيص مواردها المالية المتاحة وتحقيق خططها المستقبلية وأهدافها المسطرة انطلاقا من معلومات متوفرة ومتاحة ضمن القوائم المالية المعدة.²

مما سبق نستنتج أن الأداء المالي هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة، يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي أهم مؤشر لمعرفة وضعية المؤسسة وفيما يلي أهميته وأهدافه

1- أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في:³

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 1، الأردن، 2010، ص 25.
² - عبد الحق بوقفة وآخرون، أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -دراسة ميدانية-، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، 2018، ص 212.
³ - محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46.

- تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب قوتها وضعفها؛
- الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين؛
- متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات السلمية للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

2- أهداف الأداء المالي

يمكن حصر أهداف الأداء المالي في النقاط التالية:¹

- مراقبة السياسات المالية والالتزام بنظام التخطيط المالي، الذي يتضمن الموازنة التخطيطية الجارية والرأسمالية والموازنة التخطيطية النقدية؛
- مراقبة الإنفاق بإجراء المقارنات المستمرة للتكاليف الفعلية مع تقديرات الموازنة؛
- استخدام وإعادة استثمار النقدية من التشغيل من خلال اقتناء الأصول التي تحتاجها المؤسسة لتحقيق العائد الاقتصادي المناسب.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي ومعايره

للأداء المالي مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه سواء من داخل المؤسسة أو خارجها، وكذلك معايير تستخدم في اتخاذ القرارات التي تخدم أهداف المؤسسة.

¹ - طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 43.

1- العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تواجه المؤسسات خلال القيام بنشاطاتها العديد من المشاكل والصعوبات التي قد تعرقها في أداء وظائفها بالشكل الأمثل مما يدفع بالمسؤولين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي ما يلي:¹

1-1- العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تؤثر في أداء المؤسسة، والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها

والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العوائد، وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل:

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاية استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

1-2- العوامل الخارجية: تواجه المؤسسة مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر في أدائها المالي، بحيث لا

يمكن لإدارة المنشأة السيطرة عليها، ولكن يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغييرات ومحاولة وضع

خطط للتقليل من تأثيرها، وتشمل هذه العوامل:

- مخاطر الأزمات المالية؛
- التغييرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والنقدية والاقتصادية ككل للدولة.

2- معايير الأداء المالي

يعرف المعيار كونه وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ القرارات، وهو حكم موضوعي لحالة معينة، وسيتم التطرق إلى معايير الأداء المالي في ما يلي:²

¹ - رائف معن الغلابي، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي دراسة حالة للشركات الصناعية الدوائية، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الإسماعيلية، 2017، ص 31.

² - علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2011، ص

2-1- المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على أداء منظمات الأعمال للسنوات السابقة إذ يمكن المحلل المالي من حساب النسب المالية، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من الإدارة العليا، فضلا عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية.

2-2- المعايير القطاعية: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية المساوية لها في الحجم وفي طبيعة النشاط، ويستفاد منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع ذاته.

2-3- المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من المالىين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسب التداول... الخ.

2-4- المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات وكذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لفترة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

المبحث الثالث: عموميات حول عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أهم خطوة لقياس الأداء الفعلي للمؤسسة ومقارنته بالأداء المخطط، وفيما يلي سنتناول عموميات حول تقييم الأداء المالي، ثم المراحل والأركان الأساسية للتقييم، وفي الأخير طرق تقييم الأداء المالي المعتمدة من قبل المؤسسات.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

في هذا المطلب سنتناول تعريفات حول الأداء المالي، الأهمية من تقييم الأداء المالي وأخيرا أهداف تقييم الأداء المالي.

1- تعريف تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي لا يختلف عن مفهوم تقييم الأداء عموما إلا من حيث التركيز على الجوانب المالية للمؤسسة بمعنى أن تقييم الأداء المالي هو قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمخطط من أجل دراسة جوانب القوة والضعف.¹

كذلك يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف معينة محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجد الأداء.²

مما سبق يمكن القول أن الأداء المالي هو عملية قياس للأداء المحقق ومقارنته مع المخطط المسطرة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في ظل الموارد المتاحة وكذلك دراسة جوانب القوة والضعف من أجل تصحيح الانحرافات واتخاذ القرارات السليمة.

¹- Simon Pariente, **Analyse financière et évaluation d'entreprise**, Pearson Education, Paris, France, 2006, p96.

²- دادن عبد الغاني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة، مجلة الباحث، عدد 4، جامعة ورقلة، 2006، ص 42.

2- أهمية تقييم الأداء المالي

تتبع أهمية تقييم الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسات وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، وبذلك يعد تقييم الأداء المالي:¹

- ✓ أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة لكل أو لجانِب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة؛
- ✓ أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون ومشكل العسر المالي وبذلك تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل؛
- ✓ أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية عن تقييم النجاح وغيرها.

3- أهداف تقييم الأداء المالي

يسمح تقييم الأداء المالي بقياس الفعالية المالية للمؤسسة من جهة، كما تسمح بالحكم على الكفاءة في استغلال مواردها المتاحة من جهة ثانية، وعليه يمكن القول أن أهداف تقييم الأداء المالي تتمثل في:²

- ✓ السيولة من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛
- ✓ كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم؛
- ✓ قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛
- ✓ قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل الذاتي لإنجاز بعض المشاريع.

¹ - ذهبية بن عبد الرحمن، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012، ص 106.

² - زهرة حسن العامري وآخرون، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 63، العراق، 2007، ص 126.

المطلب الثاني: المراحل والأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي لا يتحقق هكذا دفعة واحدة وإنما يمر بمراحل أساسية لا يمكن تجاوزها، وإلا فلن تؤدي عملية التقييم إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها. بالإضافة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي تركز على عدة أركان أساسية.

1- مراحل تقييم الأداء المالي

إن التطبيق السليم لعملية تقييم الأداء المالي يساعد على التوصل إلى الأهداف التي تسعى المؤسسة للوصول إليها وتمر هذه العملية بعدة مراحل:¹

1-1. مرحلة التخطيط: ويتم في هذه المرحلة إعداد الموازنات والقوائم التقديرية، وتحديد أدوات التقييم التي سيتم استخدامها وكذلك تحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

2-1. مرحلة مقارنة النتائج: ويتم في هذه المرحلة مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، والهدف من ذلك هو معرفة ما مدى تحقيق الأهداف التي تم وضعها مسبقاً.

3-1. مرحلة ما بعد مقارنة النتائج: يتم وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

في ضوء ما تم سرده لمراحل تقييم الأداء المالي يظهر بأن تلك المراحل هي مراحل متتابعة كل مرحلة تعتمد على الأخرى، لنصل في النهاية إلى تحقيق أهداف الشركة المخطط لها، وتدارك أي أخطاء تحدث قد تعرقل تحقيق تلك الأهداف ومعالجتها.

2- الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي

تتمثل الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي فيما يلي:²

¹ - مشعل جهر المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2011/2010، ص 19.

² - أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار-، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص 177.

1-2. وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير)

توجد أهداف محددة مسبقا لعملية تقييم الأداء المالي، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضبط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية وأهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

2-2. قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مديرين للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً، لسرعة عرض نتائج القياس والتقدير، واتخاذ القرارات الخاصة بها.

3-2. قياس الأداء الفعلي بالمعايير

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت الإيجابية أم السلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.

4-2. اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددًا بوضوح نوع التصحيح المطلوب، آخذًا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

المطلب الثالث: طرق تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي أحد الطرق المستخدمة لمعرفة وضعية المؤسسة وهل تستطيع الوفاء بالتزاماتها أم لا، وهناك طريقتين لتقييم الأداء المالي: الطريقة التقليدية والتي تعتمد على النسب المالية، والطريقة الحديثة التي ترتبط بعنصر خلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين وهي القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

1- الطريقة التقليدية

ظهرت النسب المالية كمنهج كلاسيكي مقارنة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، فالمعلومات المالية والمحاسبية المحتواة في الكشوف المالية بشكل مطلق ليس لها معنى أو دلالة مكانية أو زمانية إلا إذا تم وضعها في علاقة نسبية لبنتين أو أكثر وربطها بقيم معيارية أو مرجعية كالتقييم التاريخية، متوسط الصناعة،... هنا يتوضح لنا الأداء المالي للإدارة خاصة إذا تم وضع مؤشرات تقييم الأداء ضمن مجموعات أساسية، اختلف تبويب هذه المجموعات من كتاب إلى آخر، وفي الدراسة تم اختيار 4 نسب تتناسب مع طبيعة الدراسة وهي نسب السيولة، نسب المردودية، نسب النشاط، نسب المديونية.

1-1. نسب السيولة:

تهدف لتحليل وتقييم مركز رأسمال العامل على درجة سيولة المؤسسة في المدى القصير، بتشخيص إمكانية تسديد الالتزامات الجارية التي تقل مدتها عن سنة، وتبرز أهمية السيولة في أنها: ¹

- ✓ أحد الأهداف الإستراتيجية التي تضمن بجانب المردودية بقاء المؤسسة واستمراريتها؛
- ✓ مصدر لاكتساب سمعة في السوق وخاصة مع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة كالعملاء، الموردين، المستثمرين،... الخ خلال وفاء المؤسسة بالتزاماتها؛
- ✓ سهولة الحصول على مصادر التمويل بتكلفة منخفضة؛
- ✓ وجود السيولة وحسن إدارتها يجنب المؤسسة مع الوقوع في الثغرات والعجز النقدي للفترات قصيرة المدى وخطر الوقوع في التبعية المالية؛
- ✓ تساهم في زيادة مردودية المؤسسة وقدرتها على البقاء والنمو؛
- ✓ حصول الإدارة على ثقة مجتمع الأعمال والمستثمرين.

وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم نسب السيولة المستخدمة لتقييم أداء المؤسسة:

1-1-1. نسبة السيولة العامة

¹ - طارق عبد العال، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص 13 -

تصف وجود علاقة ذات دلالة بين الأصول والخصوم الجارية، حيث تعبر عن عدد تغطية الأصول الجارية للخصوم أو الالتزامات المالية مستحقة السداد خلال السنة المالية وتحسب بقسمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية، إذا كانت النسبة مساوية لـ 1 مرة فإن المؤسسة تستطيع تغطية خصومها المتداولة كلياً، ارتفاع هذا المعدل عن الواحد الصحيح يدل على درجة السيولة العالية للمؤسسة أما في حالة العكس يجب دق ناقوس الخطر، يبقى التحميل ناقص إلا إذا تم وضع المؤسسة في محيطها الصناعي، بمقارنة النسبة مع معدل أو المتوسط العادي للصناعة هنا يمكن إصدار حكم نهائي على حالة اليسر المالي قصير الأجل.¹

1-1-2. نسبة السيولة السريعة

نتيجة لاحتواء النسبة السابقة لبعض الأصول المنخفضة السيولة كالمخزون السلعي مقارنة وباقي الأصول الجارية تم حذفها لتصبح نسبة السيولة السريعة مساوية لحاصل قسمة الأصول الجارية الأكثر سيولة (النقد، الاستثمارات المؤقتة وأوراق القبض والمدينون، المخزون السلعي الذي يوجد احتمال بإمكانية تحويله إلى نقد) على الخصوم الجارية، حيث تختبر هذه النسبة القدرة على مواجهة الطلبات الفجائية لتغطية الالتزامات باستخدام أصول سريعة التداول دون الحاجة إلى بيع البضاعة من المخزون.²

1-1-3. نسبة السيولة الفورية:

تبين مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الخصوم الجارية، حيث يقتصر بسط هذه النسبة على النقدية وشبه النقدية وتعبر عن مقدار تغطية الالتزامات القصيرة الأجل دون المساس بالأصول المتداولة الأخرى.³

1-2. نسب المردودية:

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 339.

² - مرجع نفسه، ص 341.

³ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، أكاديمية الدنمارك المفتوحة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 122-123.

تستعملها الإدارة العليا للحكم على مدى نجاحها في تطبيق السياسات المخطط لها وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، وتفيد المستثمرين والدائنين الذي يهتمون بالاطمئنان على قدرة المؤسسة في تسديد الالتزامات، القروض والفوائد، ويمكن تغطية هذه الاهتمامات بواسطة:¹

- ✓ جدول حسابات النتائج الموزون بالنسب المئوية من رقم الأعمال؛
- ✓ النتيجة الصافية كمؤشر لمعرفة مدى فعالية وفاعلية إدارة المؤسسة التي تحمل حجم المؤسسة واحتوائها على نتائج عمليات استثنائية إضافة لاختلاف الطرق والمعايير المحاسبية المعتمدة من مؤسسة لأخرى فيما يتعلق بالإهلاك لتقييم المخزونات؛... الخ
- ✓ نسب الربحية كمؤشرات تحترم حجم المؤسسة.

يتم دراسة أهم نسب المردودية المقسمة ضمن 3 مجموعات وهي:²

1-2-1. نسب المردودية التجارية:

تقيس مردودية المؤسسة انطلاقاً من المبيعات (رقم الأعمال):

- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات: تقيس لنا فعالية وفاعلية تعامل المؤسسة مع تكلفة المبيعات وسعر بيعها حيث أن الفاعلية هي تنفيذ الأعمال بدقة ويركز فيها على الأساليب المتبعة والنتائج بينما يقصد بالفاعلية تنفيذ الأعمال بطريقة صحيحة وتركز على المدخلات والمنتجات..، حيث مجمل الربح يعبر عن كفاءة الإدارة في تقليص التكاليف، والمبيعات كمؤشر لنجاح سياسات التسعير، تحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة الربح إلى المبيعات} = (\text{المبيعات} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}) / \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$$

- نسبة الربح التشغيلي: تعكس إمكانية تحقيق الأرباح من الأنشطة التشغيلية دون احتساب التكلفة أو الاقتطاعات الضريبية ومحصلتها، أي مقدار الربح التشغيلي من كل دينار مبيعات، ويعبر عنها كما يلي:

$$\text{الربح التشغيلي} = \text{إيرادات التشغيل} - \text{تكاليف البضاعة المباعة (المبيعات)} - \text{مصاريف التشغيل} - \text{مصاريف الاستهلاك والاستهلاك}$$

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، ص 106.

² دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 107-110.

• نسبة صافي الربح (هامش الربح الصافي): يتم على مستوى البسط طرح الضرائب وجميع التكاليف التي استنزفت وصولاً للنتيجة الصافية، تمدنا النسبة بمؤشر بإمكانية تحديد سعر الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة أية خسائر، أي مدى تخفيض سعر بيع الوحدة قبل أن يتحمل خسائر، لغرض معرفة مدى كون هذه النسبة جيدة أم لا يتم مقارنتها مع نفس النسبة بالسنوات السابقة وكذلك مع المؤسسات المماثلة، ويمكن تمثيلها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{صافي إيرادات المبيعات}}$$

1-2-2. نسبة المردودية الاقتصادية

أهمها معدل العائد إلى مجموع الأصول الذي يوضح مدى كفاءة استخدام الأصول في تحقيق العائد على الأموال المتاحة للمؤسسة مهما كان مصدرها، ذلك بقسمة نتيجة قبل الفائدة على إجمالي الأموال المستثمرة فيها سواء أكانت هذه الأموال مقترضة أو مملوكة بشكل مؤقت. استخراج هذه النسبة يتطلب تعديل صافي الربح بمقدار الفوائد التي تدفعها المؤسسة على الأموال لاستبعاد أثر الأنشطة التمويلية، لزيادة دقتها يستخدم متوسط الأصول بدلا من قيمة الأصول في نهاية المدة إذ أن هذا الأخير قد لا يعبر عن الأصول التي ساهمت في تحقيق الربح خلال الدورة المالية، ويمكن اعتماد هذا المؤشر للمقارنة بين تكلفة الاقتراض والعائد على الاستثمار لغرض اتخاذ قرارات تحديد مصادر أموال المؤسسة، كما أنها تعكس كفاءة القرارات التشغيلية، يتم التعبير عن هذه النسبة بالصيغة الموالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية} + \text{الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يختلف مؤشر العائد على الأصول باختلاف طرق الاهتلاك ما يؤدي إلى نتائج مظلمة لأنه يؤثر على مبلغ صافي قيمة الأصول الموجودة في الميزانية.

1-2-3. نسبة المردودية المالية

إذ يوضح هذه النسبة كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح منها، وتتميز بالشمولية عند قياس فعالية الإدارة لأنها تقيم مردودية الأصول ومردودية هيكل رأسمال أي مقياسا لمردودية كل من قرارات الاستثمار والتمويل. وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

1-3-3. نسب النشاط

تخصص زمرة النسب التالية لتقييم كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، حيث تصف العلاقة بين مستوى النشاط متمثلاً في المبيعات والأصول المطلوبة للمحافظة على النشاط التشغيلي للمؤسسة إذ يتم استخدامها في التنبؤ بالاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل، نتيجة العلاقة الطردية بين المبيعات والاستثمارات الإضافية في الأصول¹، كما أن لها استخدام ثاني هو تقييم سيولة المؤسسة، إضافة لمعرفة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها، تقييم سياسة إدارة المخزون وتسويقه، الوقوف على فاعلية في تحصيل ديونها، وهل فترات السداد والتحصيل كافية من دائنيها ومورديها، نستعرض فيما يلي أهم النسب الدالة عن أداء المؤسسة المالي فيما يخص النشاط على مستوى دورة الاستغلال.

1-3-3-1. معدل دوران المخزون

يوضح فعالية المؤسسة وقدرتها على بيع بضائعها، ويمكن للمحلل من الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سياستها، بقسمة قيمة المبيعات في حال عدم توفر تكلفة المبيعات والتي تعد أكثر ملائمة وأكثر تناسقاً على متوسط المخزون، يحسب هذا المؤشر بعدد المرات ويختلف تفسيره حسب طبيعة النشاط والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وكذلك طبيعة السلع التي تبيعها، إذ لا توجد له دلالة موحدة في الانخفاض والارتفاع، ففي المؤسسات التجارية ارتفاع هذا المعدل يعني نجاح المؤسسة في تصريف المخزون ما يعكس زيادة عدد مرات الاستثمار في المخزون وبالتالي انخفاض تكلفة التخزين والتقليص من مخاطر التلف أو السرقة مما يعرض المؤسسة إلى خطر الخسائر المحتملة.²

1-3-3-2. معدل دوران الذمم المدينة:

¹ - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 265.

² - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط3، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 72.

تعد الذمم المدينة من العناصر الأكثر سيولة التي ترتبط بمخاطر عدم قدرة المؤسسة على تحصيل مستحقاتها لذا يتم تكوين مؤونات انخفاض قيمة الحقوق، ويتم حسابه بالطريقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{المبيعات الآجلة} / \text{متوسط حسابات الذمم المدينة}$$

تبين هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الذمم المدينة إلى نقد، حيث يفضل أن يستخدم متوسط الأرصدة الشهرية بدلا من رصيد آخر المدة، بسبب احتمال تأثير الرصيد النهائي بالتغيرات الموسمية التي تنعكس حتما عن الأرصدة، كما يتم التحقق من معدل دوران أوراق القبض، لاستخراج هذه النسبة بصورة دقيقة يجب عدم طرح مخصص الديون المشكوك فيها من حساب الذمم المدينة التي لا تعطينا مؤشرا أكبرا من الواقع، وتوفر النسبة معلومات عن:²

✓ كفاءة سياسة الائتمان في المؤسسة حيث يتم المقارنة بين هذا المعدل بشروط البيع عند منح الائتمان التجاري من قبل المؤسسة، حيث يعطينا المعدل المرتفع مؤشر عن كفاية درجة السيولة التي ترجع لسياسة الائتمان الجيدة وكفاءة المسؤول عن عملية التحصيل؛

✓ توضيح مستوى الاستثمار في معدل دوران المدينين المطلوب للحفاظ على مستوى المبيعات.

رغم أهمية المعلومات المقدمة يعاب على النسبة معالجة الذمم بشكل إجمالي دون تعامل مع خصوصية كل دين من حيث مبلغه وشروط استحقاقه، لذا يلجأ العديد من المحللين إلى جدول أعمار الديون.

3-3-1. معدل دوران إجمالي الأصول:

تستخرج لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المؤسسة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات، من خلال العلاقة التالية:³

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول}$$

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 320.

² - كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص 264-265.

³ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 160.

لمعرفة كفاءة هذا المؤشر يتطلب مقارنة النتائج المتحصل عليها لسنوات سابقة لنفس المؤسسة أو لمؤسسات بنفس القطاع. لا يمكن الحكم على أداء استغلال الأصول إلا بعد معرفة طبيعة النشاط وأصول المؤسسة، حيث أن النسبة المرتفعة تدل على الاعتماد على أصول قديمة تم استهلاكها دفترياً، لأن ذلك لا يعطينا مؤشراً على سرعة دوران رأس المال على الرغم من انخفاض الطاقة الإنتاجية وكفاءة الآلات والأدوات القديمة المستعملة في الإنتاج.

1-3-4. معدل دوران رأسمال العامل:

يوضح العلاقة بين صافي المبيعات ورأسمال العامل فهو مؤشر لقياس كفاءة الإدارة في استخدام عناصر رأسمال العامل الاستخدام الأمثل في توليد المبيعات وكلما ارتفع مؤشر هذه النسبة دل على ارتفاع كفاءة استخدام الإدارة.

1-4. نسب المديونية

تستخدم لتقييم كفاءة سياسات التمويل، فإذا كانت نسب السيولة تعبر عن كفاءة المؤسسة في سداد الالتزامات الجارية فإن نسب المديونية تقيس قدرة المؤسسة على سداد كافة الديون غير الجارية في موعد استحقاقها انطلاقاً من الأموال الخاصة أو القروض طويلة الأجل، لذا فهي محل اهتمام الدائنين والمستثمرين لتقديمها الدلالات الثلاث حول:¹

- ✓ احتفاظ الملاك بالسيطرة دون التخلي عن ملكيتهم؛
- ✓ اعتبار الدائنين الأموال الخاصة كهامش أمان لأموالهم فإذا كانت مساهمة الملاك بسيطة بالتالي ارتفاع المخاطر الخاصة بالسداد إذ يكون للملاك أولوية تسديد حقوقهم على الدائنين؛
- ✓ حالة تحقيق عائد مرتفع يفوق الفائدة الثابتة فإن هذا يؤدي إلى زيادة العائد المتبقي لجمهور المساهمين.

يوجد اختلاف في النسب المعيارية لها حسب طبيعة النشاط حيث تكون في المؤسسات الصناعية أكبر منها في المؤسسات التجارية على عكس السيولة، إذ أن تقييم هذه النسب يدل إن كانت الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة متناسبة مع مستوى وطبيعة نشاط المؤسسة، إضافة إلى الوزن النسبي لمصادر تمويل الأصول أكانت داخلية

¹ - كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص 212

(حقوق المساهمين) أو خارجية (القروض)¹، وفيما يلي سرد لأهم النسب الدالة على مستوى المديونية أو الهيكل المالي للمؤسسة:

1-4-1. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول

من مؤشرات الرفع المالي تظهر عند اعتماد المؤسسة على الديون الطويلة والقصيرة الأجل في تمويل عملية امتلاك الأصول، وفق الصيغة التالية:²

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

1-4-2. نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول غير الجارية

تم المقرضين بالدرجة الأولى حيث تعبر عن مساهمة الديون طويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول غير الجارية. إن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً غير جيد يشكك الدائنين حول استرجاع القروض مما يفتح احتمال فشلها مالياً إذ يتوجب أن تمول الأصول الثابتة من مصادر التمويل الداخلية كرأس المال والاحتياطيات، وتعتبر أكثر ملاءمة من سابقتها لأن سداد الخصوم غير الجارية لا يحتاج لأخذ الأصول الجارية بعين الاعتبار.³

1-4-3. نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول غير الجارية

تظهر مدى مساهمة مصادر التمويل الداخلية في اقتناء الأصول غير الجارية، المؤشر العالي لها يدل أن المؤسسة تعتمد على مصادرها الخاصة في تمويل أصولها غير الجارية، ما يمنحها الامتياز والثقة في الحصول على القروض.⁴ مما سبق نستنتج أن المعلومة المالية أساس لتقييم الأداء المالي للمؤسسات عن طريق المؤشرات (النسب المالية) الموزعة على مكونات الأداء المالي الأساسية، حيث تساهم في:⁵

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 71.

² دريد كمال آل شبيب، مرجع سابق، ص 101.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 333.

⁴ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 334.

⁵ أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سابق، ص 22.

- ❖ تقييم درجة نمو المؤسسة وتوضيح نقاط ضعفها وقوتها؛
- ❖ تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات على المستويات المختلفة والإجراءات التصحيحية المناسبة فعلى سبيل المثال تحتاج الإدارة إلى التأكد من سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها؛
- ❖ السماح لجهات الرقابة الداخلية والخارجية بتشغيل البيانات المتاحة (النسب المالية) للتحليل والحصول على معلومات تمكنها من القيام بأعمالها بفاعلية وفعالية؛
- ❖ السماح بالقيام بإجراءات ومقارنات مكانية وزمانية.

2- الطريقة الحديثة

تم تطوير طرق تقييم حديثة تعتمد على التدفق النقدي المحدث لأنها تربط عملية تقييم الأداء الداخلي والخارجي للمؤسسة بعناصر خلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين، والتي نوضحها في ما يلي:

2-1. القيمة الاقتصادية المضافة

تحسب بالفرق بين نتيجة الاستغلال أو التشغيلية بعد الضريبة وعلاوة رأس المال المدفوع في الاستغلال في التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال:¹

$$EVA = [RNE \times (1-T)] - (CE \times K)$$

حيث:

- ✓ **EVA**: القيمة الاقتصادية المضافة
- ✓ **RNE**: النتيجة الصافية للاستغلال
- ✓ **T**: معدل الضريبة
- ✓ **CE**: رأس المال المدفوع
- ✓ **K**: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

¹ -Christian Hoarau, **Analyse et évaluation financières des entreprises et des groupe**, Vuibert, France, 2008, P 214.

هنا نقول أنه يتم خلق القيمة الاقتصادية عندما يكون العائد على رأس المال أكبر من تكلفة الفرصة البديلة، تم بتعديل كيفية حساب هذا المؤشر ليصبح أكثر كفاءة، كما يلي:¹

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب} + \text{الإضافات} - \text{المطروحات}$$

حيث:

✓ **الإضافات:** الزيادة في مخصص الديون المعدومة، الزيادة في كلفة البحث والتطوير، الزيادة في احتياطي تقييم المخزون، إطفاء شهرة المحل، الخسائر غير عادية.

✓ **المطروحات:** الأرباح والخسائر غير عادية، كلفة الاستثمار.

ولهذا المؤشر العديد من المحددات هي:

- تعتمد سلامة المؤسسة على استقرار مستوى المخاطر، أي أن أنواع المخاطر المختلفة، سواء كانت متعلقة بالمخاطر الكمية أو المخاطر المحددة التي تنتمي إليها المؤسسة، لم تتغير خلال عام التحليل لأغراض المقارنة؛
- يمكن أن يؤدي التركيز فقط على النتائج الحالية إلى إعاقاة عملية الابتكار التكنولوجي للمنتجات التي تحتاج إلى خلق قيمة على المدى الطويل، يؤدي إدخال رسوم الإنفاق والابتكار في حساب مؤشر القيمة إلى نتائج لا تعكس الأداء.²

ويرى بعض المفكرين الاقتصاديين أن محددات القيمة الاقتصادية كمؤشر لتقييم الأداء تكمن في:³

- فروقات الحجم تجعل معالجة هذا المؤشر صعبة، لاسيما في المؤسسات المالية المنشأة حديثاً؛
- يعتمد هذا المؤشر على نتائج المحاسبة المالية ويمثل الفرق بين النواتج والنفقات التي يتأثر بها المدراء لكسب ثقة وإيمان المستثمرين والمساهمين بما يخدم مصلحتهم.

¹ - أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 139.

² - منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 20 - 21.

³ - أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص ص 131 - 132.

2-2. القيمة السوقية المضافة:

تعد مقياس خارجي جوهري لتلخيص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين، وبفرض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل التي تصبح مساوية لقيمتها الدفترية فإنها تحسب بالصيغة التالية:¹

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{القيمة الدفترية لحقوق المالكين كما تظهر في الميزانية}$$

نظرا لأن الافتراض الذي تقوم عليه الصيغة السابقة غير منطقي خاصة إذا امتلكت المؤسسة سندات طويلة الأجل والتي ستتغير قيمتها بتغير قيمة الفائدة السوقية، مع وجود علاقة عكسية بين قيمة السند ومعدلاته وإهمالها لعامل مهم هو تكلفة الفرصة البديلة، أي أنها تلغي العوائد المتوقعة من فرص استثمارية بديلة أو ذات مخاطر مماثلة، ويمكن حسابها انطلاقا من مجموع القيم الحالية للقيمة الاقتصادية كما يلي:²

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA}{(1 + K)^T}$$

حيث:

✓ **MVA**: القيمة السوقية المضافة

✓ **EVA**: القيمة الاقتصادية المضافة

✓ **K**: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال

الصيغة أعلاه تثبت العلاقة بين مؤشر التقييم الداخلي (القيمة الاقتصادية المضافة) ومؤشر التقييم الخارجي (القيمة السوقية المضافة) وهذا ما تأكده العلاقة التالية:

$$\text{القيمة البورصية للمؤسسة} + \text{قيمة الدين المالي} = \text{الأموال المدفوعة} + \text{القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية}$$

¹ - أوجين بيرجهم وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العلمي، الكتاب الأول، دار المريخ للطباعة والنشر، 2009، ص 200.

² - Christian Hoarau, **Op.cit**, P219.

ومنه: فالقيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة = القيمة البورصية + قيمة الدين المالي - الأموال المدفوعة

وهنا نستنتج تكامل الأداء الداخلي والخارجي للمؤسسة إذ لا يمكن الفصل بينهما بل يكمل إحداها الآخر.

خلاصة الفصل الأول

يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تساعد المؤسسة على اكتشاف الانحرافات ومحاولة علاجها، وتساعد أيضا على اكتشاف نقاط الضعف والقوة ومركزها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة وذلك انطلاقا من دراسة مجموعة من المؤشرات والنسب المالية لمعرفة مدى نجاح المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها وهي الطرق التقليدية والطرق الحديثة المتمثلة في نسبة السيولة حيث تعتبر مصدر ثقة للدائنين ومصدر راحة للمؤسسة من أجل مقابلة السحوبات في أي وقت، أما نسبة المردودية فتعبر عن ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية؛ بالنسبة لنسبة النشاط فهي تعبر عن الكفاءة في إدارة الأصول وتوليد الإدارات من عمليات استثمارها أما نسبة المديونية فتستخدم في التعبير عن قدرة المؤسسة على سداد كافة الديون في موعد استحقاقها، وبالتالي هذه النسبة تمثل محل اهتمام الدائنين والمستثمرين.

أما الطرق الحديثة فتتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة والتي تصبح أكثر كفاءة عندما يكون العائد على رأس المال أكبر من تكلفة الفرصة البديلة بالإضافة إلى القيمة السوقية المضافة والتي تلخص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

الفصل الثاني

أسس تحليل القوائم المالية

ودورها في تقييم الأداء

المالي للمؤسسة

تمهيد:

تقوم أي مؤسسة بإعداد مجموعة من القوائم المالية على فترات زمنية مختلفة تعكس صورة وضعها المالي خلال تلك الفترات، وتعتبر القوائم المالية الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات المحاسبة المالية قبل عرضها على الأطراف المستفيدة منها، وتبقى القوائم المالية لأي مؤسسة من الوسائل الأساسية في الحكم على سلامة الوضع المالي للمؤسسة من خلال توفير معلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرار، ويساهم تحليل القوائم المالية في تحديد نقاط قوة المؤسسة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلاً، وكذا معرفة نقاط الضعف وتحديدتها لتجنبها مستقبلاً، إضافة إلى مساعدتها في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

وانطلاقاً مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية القوائم المالية
- المبحث الثاني: أساسيات حول تحليل القوائم المالية
- المبحث الثالث: تصنيفات وعناصر التحليل المالي والعلاقة بينه وبين تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعد القوائم المالية من المصادر الهامة للمعلومات المحاسبية التي يستخدمها المحلل المالي في تحليل مختلف أنشطة المشروع وهو ما يؤثر على دقة التحليلات التي يقدمها، فكلما كانت القوائم معدة بشكل دقيق ومدروس كلما كانت نتائج التحليل صائبة ودقيقة مما يكون صورة أوضح حول المشروع ويساهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات الأنسب و الأنجع وهذا ما سنقوم بالتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهدافها

من خلال هذا المطلب سوف نحاول عرض بعض التعاريف للقوائم المالية إضافة إلى توضيح أهدافها

1- مفهوم القوائم المالية:

هناك عدة تعريفات للقوائم المالية نستعرض بعضها فيما يلي:

- القوائم المالية هي مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المشروع وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة.¹
- تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي تستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.²
- تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، فهي تساعد مستخدميها على معرفة المركز المالي للمؤسسة من خلال تفسير وتحليل تلك المعلومات والبيانات.³

انطلاقاً من هذه التعاريف يمكن أن نعرف القوائم المالية على أنها مجموعة المعلومات والبيانات المسجلة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك باستخدام أدوات ووسائل تساعد على تجميع وترتيب المعلومات الخاصة بنشاط المؤسسة وتقديم ملخصاً عن وضعها المالي وربحية هذه المؤسسة على المدى القصير والطويل.

¹- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الدار العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 79.

²- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص 25.

³- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 28.

2- خصائص القوائم المالية

ومن خلال التعاريف السابقة بإمكاننا أن نستنتج مجموعة من الخصائص التي من المهم توفرها في القوائم المالية التي تعدها المؤسسة في نهاية الدورة وتمثل هذه الخصائص في:¹

✓ الملائمة:

ويقصد بذلك أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للتأثير على قراراتهم، ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن:

- تقدم في الوقت المناسب، حتى لا تفقد فائدتها وتضعف قدرتها على التأثير في قرارات المستخدمين المحتملين لهذه المعلومات؛

- تساهم في تحسين قدرة المستخدم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل؛

- تحسن قدرة المستخدم على تقييم صحة توقعاته السابقة والاستفادة من ذلك من أجل تحسين توقعاته المستقبلية.

✓ الموثوقية (الاعتمادية):

أي أن يكون من الممكن الاعتماد على المعلومات واتصافها بالمصدقية وغالبا ما يكون من الممكن الوثوق بالمعلومات والاعتماد عليها إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- تتصف بالحيادية عندما تكون غير منحازة ومعبرة بصدق وأمانة عن الواقع والأحداث؛

- الموضوعية، ويقصد بها تمثيل المضمون والجوهر بشكل يجعل المعلومات تتصف بالصدق في التعبير عن الظواهر الاقتصادية.

✓ القابلية للمقارنة:

تعتمد عملية تقييم الأداء في الكثير من الأحيان على إجراء المقارنات بين المؤشرات المستخرجة من بيانات المنشأة لعدد من السنوات أو مع مؤشرات مماثلة لمنشآت أخرى في قطاع النشاط الاقتصادي نفسه، مما يستدعي أن تتوفر في المعلومات المستخدمة في هذا المجال خاصية القابلية للمقارنة.

¹ صافي فلوخ وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص ص 26-28.

✓ القابلية للفهم:

أي أن المعلومات الواردة في التقارير المالية مبسطة وواضحة ومفهومة للقارئ وتستخدم مصطلحات وتعابير متعارف عليها.

✓ الثبات:

أي أنه يجب على المنشأة تطبيق القواعد والسياسات المحاسبية نفسها من فترة إلى أخرى، وتبرز أهمية خاصية الثبات عند إجراء المقارنات مع منشآت أخرى أو بين فترات زمنية متتالية لمنشأة معينة.

3- أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة، وقد تولت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المتعارف عليها، والتي وضعت الإطار العام لمهنة المحاسبة ضمن ما يلي:¹

✓ قياس موجودات الوحدة الاقتصادية؛

✓ بيان التزامات الوحدة الاقتصادية وحقوق أصحابها؛

✓ بيان التغيرات في قيمة موجودات ومطلوبات الوحدة وحقوق أصحابها خلال الفترة المحاسبية؛

✓ التعبير عن قيم الموجودات والمطلوبات بوحدة العملة المستعملة.

كما تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية لا توفر دائما كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

تظهر القوائم المالية كذلك نتائج الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها، وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم

¹ - محمد عبد السلام أحمد، ابراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 30.

على سبيل المثال، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.¹

المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

يثير استخدام القوائم المالية العديد من الأطراف حيث يسعى كل طرف للحصول على المعلومات الكافية للإجابة عن التساؤلات التي تضمن الحفاظ على مصالحهم وتناسب مع طبيعة علاقتهم بالمنشأة، وهنا يمكن الإشارة إلى أطراف مختلفة تهتم باستخدام القوائم المالية على النحو التالي:

1- الإدارة

تمثل في كافة التقسيمات الإدارية التي يمكن أن تتواجد ضمن الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية والتي تقع على عاتقها القيام بعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.. وتهتم إدارة الوحدة الاقتصادية بصورة عامة بالآتي:²

- مدى كفاءتها في إدارة ممتلكات الوحدة الاقتصادية واستغلالها الاستغلال الأمثل بحيث يحقق ذلك أقصى الأرباح الممكنة؛

- مدى سلامة قراراتها المتخذة بشأن السياسات التمويلية والاستثمارية المختلفة؛

- مدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية للوحدة الاقتصادية تجاه الغير؛

- مقدار الأرباح...والكيفية التي يمكن بموجبها إجراء عمليات التوزيع النقدية أو الاقتطاع لأغراض الاحتياطات أو احتجاز جزء معين.

2- العاملون والموظفون

يهتم العاملون في المنشأة بوضعها المالي للاطمئنان على مستقبل عملهم فيها وتحسين ظروف هذا العمل والتعرف على مدى ما تسمح به إمكانيات المنشأة في مجال رفع مستوى الأجور وتقديم المزايا المختلفة للعاملين.³

3- المستثمرون الحاليون والمرقبون

وهم أصحاب الأسهم في شركات المساهمة (الملاك) أو من ينوون استثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات، حيث يسعى هؤلاء إلى تحليل القوائم المالية للمشروع للأرباح المحققة خلال فترة أو فترات مالية معينة كما يسعون

¹- مرجع نفسه، ص ص 107-108.

²- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيي، مرجع سابق، ص 78.

³- صافي فلوح وآخرون، مرجع سابق، ص 21.

للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل، بالإضافة لاهتمامهم باحتساب العائد على أسهم المشروع ويدرسون سياسات توزيع الأرباح وثباتها وقدرة المشروع على توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع حصص أرباحهم.¹

4- الموردون والمقرضون

وتشمل هذه الفئة دائني المنشأة بمختلف أشكالهم مثل الموردون والمقرضون وغيرهم، ممن يعتمدون على القوائم المالية للمنشأة لإتخاذ قرارات الائتمان أو الإقراض سواء كان ذلك في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وسواء كانوا أفراد أو مؤسسات إقراض، وهذا للتعرف على قدرة المنشأة على سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها.²

5- الأسواق المالية

يمكن أن تستفيد الأسواق المالية من نتائج تحليل القوائم المالية من خلال اعتمادها على المؤشرات المستخرجة في إسداء النصائح المالية للمستثمرين وتوجيه التوقعات المستقبلية المتعلقة بأسعار الأسهم بناء على المعلومات المستقبلية لأسعار الأسهم بناء على المعلومات المتوفرة.³

6- العملاء (الزبائن)

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو الإعتماد عليها.⁴

7- أطراف أخرى

بالإضافة إلى الأطراف المذكورة سابقا هناك جهات أخرى تستفيد من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية والذين تربطهم مصالح بالمنشأة بشكل غير مباشر ومن بينهم أجهزة التخطيط والرقابة الحكومية، مجالس الغرف الصناعية والتجارية، مراكز الأبحاث والدراسات وغيرها.

وبصفة عامة تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات المحاسبة ولها أهمية كبيرة لدى متخذي القرارات المالية سواء من داخل أو خارج المنشأة الإقتصادية ومن بين هذه القوائم قائمة الدخل، قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم العديد من الجهات بإستخدامها وإستغلال المعلومات التي تعرضها لتلبية حاجياتهم والوصول إلى القرارات

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 73.

² صافي فلوح وآخرون، مرجع سابق، ص 21.

³ قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحيي، مرجع سابق، ص 79.

⁴ محمد عبد السلام أحمد، ابراهيم السيد، مرجع سابق، ص 106.

الصحيحة لبلوغ أهدافهم وخدمة المصالح التي تربطهم بالمنشأة، وتلعب الإدارة المالية للمنشأة الاقتصادية دورا هاما في إعداد هذه القوائم ولذا يقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية في المعلومات والمعطيات المحتواة في هذه القوائم.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية

إن عرض القوائم المالية يهدف بصفة أساسية إلى إعطاء المعلومات المحاسبية والمالية لمعرفة المركز المالي للمنشأة وتوضيح أدائها المالي وتدققاتها النقدية، وتضم القوائم المالية كل من:

- الميزانية (قائمة المركز المالي)؛
- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)؛
- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)؛
- جدول الملاحق (قائمة الملاحق).

1- الميزانية (قائمة المركز المالي)

تحتل الميزانية أو قائمة المركز المالي الأهمية القصوى حيث تعتبر من أكثر القوائم المالية إستخداما في التحليل المالي لما تقدمه من معلومات وبيانات لإنجاز عملية التحليل.

1-1 مفهوم الميزانية: هناك العديد من التعاريف للميزانية من بينها:

- تعرف الميزانية على أنها عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد، وتعد عادة لفترة زمنية تدعى الفترة المحاسبية وقد جرت العادة أن تكون سنة واحدة.¹
- ويمكن تعريفها أيضا بأنها "بيان موضوع بنهاية فترة زمنية معينة غالبا ما تكون نهاية السنة المالية، وتبين المركز المالي للمنشأة في تلك اللحظة".
- كما يمكن القول من جهة أخرى أن الميزانية العمومية تظهر مصادر أموال المنشأة في طرف الإلتزامات وحقوق الملكية، وأوجه إستخدام هذه الأموال في طرف الأصول.²

¹ - محمد عبد السلام أحمد، ابراهيم السيد، مرجع سابق، ص 38.

² - صافي فلوح وآخرون، مرجع سابق، ص 32.

وتحقق الميزانية أو قائمة المركز المالي للمنشأة وللجهات المستخدمة لها العديد من المزايا من أهمها:¹

- بيان المركز المالي في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقييم القدرة الإئتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة إلتزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية، والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لإلتزاماتها؛
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وقيمة الأرباح التي يتم احتجازها.

2-1 عناصر الميزانية:

1-2-1 الأصول: تمثل الأصول مجموعة الوسائل الإقتصادية التي تحقق المنشأة من خلالها منافع مستقبلية

نتيجة إستخدامها في إنتاج السلع أو الخدمات وممارسة نشاطها الإقتصادي بشكل عام.²

ويأخذ جانب الأصول في الميزانية الشكل التالي:

الشكل رقم 03: الشكل القانوني للميزانية (الأصول)

ميزانية السنة المالية المقفلة في السنة N

| N-1 صافي | N صافي | N إهلاك رصيد | N إجمالي | ملاحظة | الأصل |
|-------------|-----------|-----------------|-------------|--------|---|
| | | | | | أصول غير جارية فارق بين الإقتناء - المنتج الإجمالي أو السلي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أرض مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوحة امتيازها |

¹ محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية (معيار الحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية)، مذكرة الدكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة محمد لخضر خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص 68.

² صافي فلوح وآخرون، مرجع سابق، ص 36.

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|
| | | | | | تثبيبات يجري إنجازها تثبيبات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل |
| | | | | | مجموع الأصل غير الجاري |
| | | | | | أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى |
| | | | | | الخزينة |
| | | | | | مجموع الأصول الجارية |
| | | | | | المجموع العام للأصول |

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 28.

ومن خلال هذا الشكل فإننا نلاحظ أن جانب الأصول في الميزانية ينقسم إلى:

1-2-1-1 الأصول الغير متداولة (الأصول الثابتة):

وهي موارد إقتصادية تستخدمها المؤسسة في عملياتها التشغيلية ولها عمر إنتاجي لأكثر من فترة مالية واحدة.¹

والتي تنقسم بدورها إلى:²

● الأصول الثابتة الملموسة:

وتسمى أيضا الأصول الثابتة المادية، وهي التي تمتلكها المنشأة بقصد إستخدامها في أداء نشاطها ومن أمثلتها: الأراضي، المباني، السيارات والأجهزة.

● الأصول الثابتة غير الملموسة:

تمثل ما دفعته المنشأة للحصول على منفعة ليس لها كيان مادي ملموس، مثل: شهرة المحل، حقوق التأليف، براءة الإختراع، العلامة التجارية.

1-2-1-2 الأصول المتداولة:

وهي مجموعة العناصر التي تشكل إستخداما قصير الأجل للأموال والتي يتوقع أن تتحول إلى نقدية سائلة خلال مدة لا تتجاوز العام مثل: النقدية، أوراق القبض، الأوراق المالية قصيرة الأجل، المخزون.³

1-2-2-1 الخصوم:

وهي عبارة عن الإلتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين ومقرضين ومالكين.⁴ ويظهر جانب الخصوم

في الميزانية على الشكل التالي:

¹ علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة أفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين، 2001، ص 142.

² محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص 137.

³ صافي فلوح وآخرون، مرجع سابق، ص 37.

⁴ محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص 44.

الشكل رقم 04: الشكل القانوني للميزانية (الخصوم)

ميزانية السنة المالية المقفلة في السنة N

| N-1 | N | ملاحظة | الخصوم |
|-----|---|--------|---|
| | | | رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فرق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد |
| | | | حصة الشركة المدمجة (1) |
| | | | حصة ذوي الأقلية (1) |
| | | | المجموع 1 |
| | | | الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا |
| | | | مجموع الخصوم غير الجارية (2) |
| | | | الخصوم الجارية |

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى |
| | | | خزينة سلبية |
| | | | مجموع الخصوم الجارية (3) |
| | | | مجموع عام للخصوم |

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 29.

وتنقسم الخصوم في الميزانية إلى:¹

1-2-2-1 الخصوم المتداولة:

تشمل تلك الإلتزامات المالية الواجبة الأداء في فترة قصيرة تكون عادة في حدود فترة تقل عن سنة، كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة، وتشارك هذه الخصوم بصفة واحدة هي أنها غالبا ما تستعمل لتمويل الأصول المتداولة.

1-2-2-2 حقوق الملكية

وهي تمثل ما قدمه أصحاب المشروع من أموال مباشرة لأجل الإستثمار بالإضافة إلى أية أرباح تحققت لهم دون سحبها من المشروع، وبشكل أكثر تفصيلا يمكن القول بأن حقوق المساهمين تتمثل فيما يلي:

- رأس المال المدفوع؛
- الأرباح المحتجزة؛

¹ - محمد عبد السلام أحمد، ابراهيم السيد، مرجع سابق، ص 44.

- الضميمة، وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم بأكثر من قيمتها الاسمية، وتعرف أيضا بعلاوة الإصدار.

1-2-2-3 الخصوم طويلة الأجل

تمثل التزامات على المنشأة يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة، ومن أمثلتها السندات، قروض طويلة الأجل، قروض برهن عقار.¹

2- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

يعطي جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل البيانات الكمية حول دخل المنشأة الاقتصادية أي ما تحصله من إيرادات وما تصرفه من نفقات.

1-2 تعريف جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):

- يمكن تعريف قائمة الدخل بأنها القائمة التي تظهر نتيجة الأعمال التشغيلية للوحدة الاقتصادية خلال مدة محاسبية، وتهدف قائمة الدخل إلى توفير مجموعة من البيانات الملائمة لإحتياجات مستخدمي هذه القائمة لتحقيق الأهداف التي يسعون إليها.²

- كما تعرف قائمة الدخل أيضا على أنها إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الإرادية خلال فترة محاسبية معينة، وهي عبارة عن تقرير الإيرادات والنفقات للوحدة المراد احتساب صافي ربحها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة.³

وتحتوي قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج في مجمله على:

¹ - محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، مرجع سابق، ص 137.

² - سالم محمد عبود، أحمد محمد فهمي البرزنجي، التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الأداء ودعم العملية الإدارية، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، 2019، ص 20.

³ - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 80.

● الإيرادات (المكاسب):

هي الزيادات الإجمالية في الأصول و التناقضات الإجمالية في الإلتزامات مقاسة وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وتنتج عن تلك الأنواع من الأنشطة الموجهة نحو الربح.¹

● المصروفات (الأعباء):

هي تناقضات إجمالية في الأصول أو زيادات إجمالية في الإلتزامات يتم الإعتراف بها وقياسها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وتنتج من أنشطة المنشأة الموجهة نحو الربح.²

يوفر جدول حسابات النتائج لمستخدمي القوائم المالية المعلومات الضرورية حول الأداء المالي للمنشأة لمساعدتهم على إتخاذ القرارات الإقتصادية و التنبؤ بالتدفقات النقدية، ويمكن توضيح أهمية جدول حسابات النتائج في النقاط التالية:³

- يساعد على التنبؤ بشكل دقيق بدخل المؤسسة في المستقبل؛
- يساعد في التقييم الأفضل لإمكانية إستلام المشروع لمبالغ نقدية؛
- يساعد في التأكد من أن المصادر الإقتصادية قد تم إستخدامها على أفضل وجه.

2-2 أنواع جدول حسابات النتائج:

تتم عملية إعداد جدول حسابات النتائج بطريقتين هما:

1-2-2 جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يقوم على تصنيف الأعباء والنواتج حسب طبيعتها (حصص الإهلاكات، مشتريات البضائع... الخ)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال.⁴

¹- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية مصر، 2006، ص 147.

²- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 152.

³- لزه محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص 44.

⁴- لزه محمد سامي، مرجع سابق، ص 47.

ومن خلال جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة فإنه لا يتم توزيع الأعباء أو المصروفات على أقسام المؤسسة، وهو مناسب أكثر للمؤسسات الصغيرة حيث لا تكون هناك ضرورة لتوزيع الأعباء التشغيلية على الأقسام.

ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الشكل التالي:

الشكل رقم 05: حساب النتائج حسب الطبيعة

الفترة من إلى

| N-1 | N | ملاحظة | البيان |
|-----|---|--------|--|
| | | | رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال |
| | | | 1- إنتاج السنة المالية |
| | | | المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى |
| | | | 2- إستهلاك السنة المالية |
| | | | 3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1) |
| | | | أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة |
| | | | 4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال |
| | | | المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإستهلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات |
| | | | 5- النتيجة العملية |

| | | | |
|--|--|--|---|
| | | | المنتجات المالية الأعباء المالية |
| | | | 6- النتيجة المالية |
| | | | 7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) |
| | | | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية |
| | | | 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية |
| | | | العناصر غير العادية- المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها) |
| | | | 9- النتيجة غير العادية |
| | | | 10- النتيجة الصافية للسنة المالية |
| | | | حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية |
| | | | 11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) |
| | | | ومنها حصة الأقلية (1) |
| | | | حصة المجمع (1) |

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 30.

1-2-2 جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية.¹

ويأخذ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة الشكل التالي:

الشكل رقم 06: حساب النتائج حسب الوظيفة

الفترة من إلى

| البيان | ملاحظة | N | N-1 |
|--|--------|---|-----|
| رقم الأعمال تكلفة المبيعات | | | |
| هامش الربح الإجمالي | | | |
| منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية | | | |
| النتيجة العملياتية | | | |
| تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية | | | |
| النتيجة العادية قبل الضريبة | | | |
| الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) | | | |
| النتيجة الصافية للأنشطة العادية | | | |
| الأعباء غير العادية | | | |

¹ - لزه محمد سامي، مرجع سابق، ص 50.

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | المنتجات غير العادية |
| | | | النتيجة الصافية للسنة المالية |
| | | | حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1) |

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 31.

3- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

يمثل جدول سيولة الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية الوثيقة المالية التي تمد المحلل المالي ومستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المحاسبية الخاصة بحركة السيولة المطلوبة في عملية التحليل.

3-1 تعريف جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

يعرف جدول تدفق الخزينة كحركة إدخال أو إخراج السيولة، كما يمكن إعتبره كأحد الأسس المالية، بما أن كل سند مالي يقيم من خلال تدفق الخزينة الناتج عن هذا السند، أما خزينة المؤسسة، فيمكن تحديدها من خلال الفرق بين إستخدامات الخزينة (التوظيفات المالية والنقديات) والديون البنكية والمالية قصيرة الأجل.¹

كما أن قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة، أي توضح لنا من أين أتت النقدية وأين أنفقت وتفسر لنا أسباب التغير في رصيد النقدية.² وقد صممت قائمة التدفقات النقدية لكي تُحقق الأغراض التالية:³

✓ التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛

¹ - خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 73.

² - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 176.

³ - مرجع نفسه، ص 177.

- ✓ تقييم قرارات الإدارة، وتقديم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الإستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة؛
- ✓ تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين؛
- ✓ تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية.

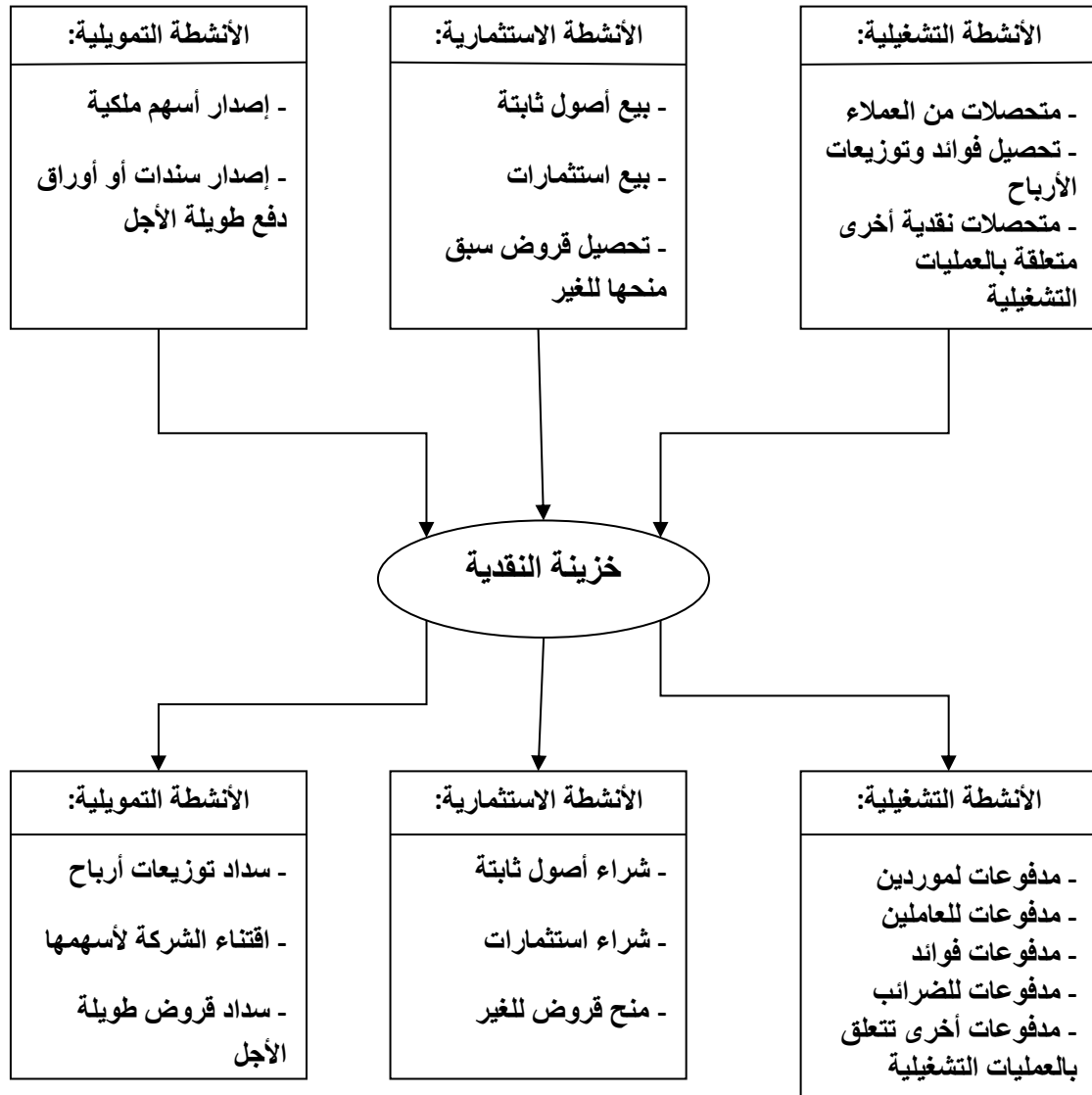
وتوضح هذه القائمة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (أو المتحصلات والمدفوعات النقدية) خلال فترة

زمنية معينة موزعة حسب أنواعها الثلاث:¹

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: حيث تتضمن الأنشطة التشغيلية شراء (إنتاج) وبيع السلع والخدمات.
 - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: حيث تتضمن الأنشطة الاستثمارية إقتناء الأصول الثابتة وإحلالها.
 - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: حيث تتضمن الأنشطة التمويلية تدبير النقدية من المصادر المختلفة.
- وفي ما يلي شكل يوضح التدفقات النقدية مبنية حسب أنشطة المنشأة.

¹ - محمد سامي راضي، أسس وإعداد القوائم المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص24.

الشكل رقم 07: التدفقات النقدية مبنوية حسب أنشطة المنشأة



المصدر: محمد سامي راضي، أسس وإعداد القوائم المالية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، ص

25.

2-3 طرق إعداد جدول سيولة الخزينة :

يتم إعداد جدول سيولة الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية وفقا لطريقتين هما:

3-2-1 الطريقة المباشرة:

يتم بموجبها تجاهل صافي الربح، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين والمصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء ومن أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الإستثمار والفوائد الدائنة.¹

والشكل الموالي يظهر جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة

الشكل رقم 08: جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة

الفترة من إلى

| السنة المالية N-1 | السنة المالية N | ملاحظة | البيان |
|----------------------|--------------------|--------|--|
| | | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتية |
| | | | تحصيلات المقبوضة من الزبائن |
| | | | المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين |
| | | | الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة |
| | | | الضرائب على النتائج المدفوعة |
| | | | تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية |
| | | | تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) |
| | | | صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ) |
| | | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار |
| | | | المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية |
| | | | التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية |
| | | | المسحوبات عن إقتناء تثبيبات مالية |
| | | | التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية |
| | | | الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية |
| | | | الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة |

¹ - شغيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص178.

| | | | |
|--|--|--|---|
| | | | صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب) |
| | | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل |
| | | | التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم |
| | | | الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها |
| | | | التحصيلات المتأتية من القروض |
| | | | تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة |
| | | | صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) |
| | | | تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات |
| | | | تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) |
| | | | أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية |
| | | | أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية |
| | | | تغير الخزينة خلال الفترة |
| | | | المقاربة مع النتيجة المحاسبية |

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 35.

3-2-2 الطريقة غير المباشرة:

يتم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.¹

ويعد العائق الأساسي في الطريقة غير المباشرة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، فهي لا توضح المتحصلات من العملاء والمتحصلات من الإيرادات الأخرى، المدفوعات للموردين وللعمال والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب.²

والشكل أدناه يظهر جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة.

¹ - شغيب شنوف، مرجع سابق، ص 178.

² - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 192.

الشكل رقم 09: جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة

الفترة من إلى

| السنة المالية N-1 | السنة المالية N | ملاحظة | البيان |
|----------------------|--------------------|--------|--|
| | | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من أجل: - الإهلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة |
| | | | - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردون والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) |
| | | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن إقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب) |
| | | | تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل |
| | | | الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض |
| | | | تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج) |

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج) |
| | | | أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات العملات الأجنبية (1) |
| | | | تغير أموال الخزينة |

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 36.

كما نشير إلى أنه لا يوجد أي إختلاف في النتيجة النهائية في ظل إتباع أيا من الطريقتين، فالتدفقات النقدية الناتجة من التشغيل تكون واحدة في ظل إتباع أي طريقة منهما.¹

4- جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)

تعد هذه القائمة الحلقة الرابطة بين حسابات النتائج والميزانية، إلا أنه وفي ظل تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة وجب وضع قائمة خاصة بهذه التغيرات لتوضيح مسببات ومصادر هذا التغير.

1-4 تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة: حسب المادة 25 من القانون رقم 07/11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي: "يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية"

والشكل أدناه يوضح جدول تغيرات الأموال الخاصة.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 192.

الشكل رقم 10: جدول تغيرات الأموال الخاصة

الفترة من إلى

| الإحتياطات والنتيجة | فارق إعادة التقييم | فارق التقييم | علاوة الإصدار | رأس مال الشركة | ملاحظة | |
|------------------------|--------------------------|-----------------|------------------|-------------------|--------|--|
| | | | | | | الرصيد في 31 ديسمبر 2-N |
| | | | | | | تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية |
| | | | | | | الرصيد في 31 ديسمبر 1-N |
| | | | | | | تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات |
| | | | | | | الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية |
| | | | | | | الرصيد في 31 ديسمبر N |

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص 37.

4-2 المعلومات المطلوب تقديمها في جدول التغيرات في الأموال الخاصة: حسب المادة 25 من القانون رقم 07/11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي فإن: " المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛

✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛

✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

✓ عمليات رسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد ... الخ)؛

✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

4-3 أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تتبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.¹

5- جدول الملاحق:

الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزءاً من الكشوف المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج، ويتمم كلما إقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات.

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الآتية، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛

¹ - لزهري محمد سامي، مرجع سابق، ص 59.

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وكذا المعاملات التي يمتثل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيرتها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية. هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق:
 - ✓ الطابع الملائم للإعلام؛
 - ✓ أهمية النسبية.

وفعلا فإن الملحق يجب ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.¹

6- الميزانية الوظيفية

إن الميزانية المحاسبية بشكلها القانوني لا تستجيب لمتطلبات التحليل الذي يقوم به المحلل المالي لتحقيق أهداف عملية التحليل، ولهذا ولكي يتمكن هذا الأخير من استخدام المعطيات والبيانات المحاسبية التي تقدمها الميزانية المحاسبية بشكل يحقق فائدة كاملة يجب عليه أن يحولها إلى ميزانية وظيفية تحقق الشروط المالية اللازمة لعملية التحليل. وتعرف الميزانية الوظيفية كمجموع مخزونات الإستخدامات والموارد، الذي يحلل نشاط المؤسسة خلال الدورات:

- دورتين طويلتي الأجل المتمثلتين في الإستثمار والتمويل.
 - دورة الاستغلال: تقييم الأصول حسب القيمة الإجمالية، توجه المقاربة الوظيفية أساسا نحو التحليل الداخلي.
 - ينجم عن العمليات المحققة من طرف المؤسسة موارد تسمح بتمويل الإستخدامات، تساهم الموارد في زيادة مستوى الخزينة الآتية من خلال الإقتطاع من الخزينة لتمول المؤسسة إستخداماتها، إذا كانت موارد الدورة تفوق الإستخدامات، تسجل المؤسسة زيادة صافية في الخزينة، في حالة العكس تؤول الخزينة إلى الإنخفاض².
- الميزانية الوظيفية هي ميزانية محاسبية قبل توزيع النتيجة ومعدة على شكل كتل متجانسة حسب الوظائف الثلاث (إستثمار، تمويل، إستغلال)، ومقدمة بالقيم الإجمالية.

¹- المريدة الرسمية رقم 19 للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 والمتضمنة القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 38.

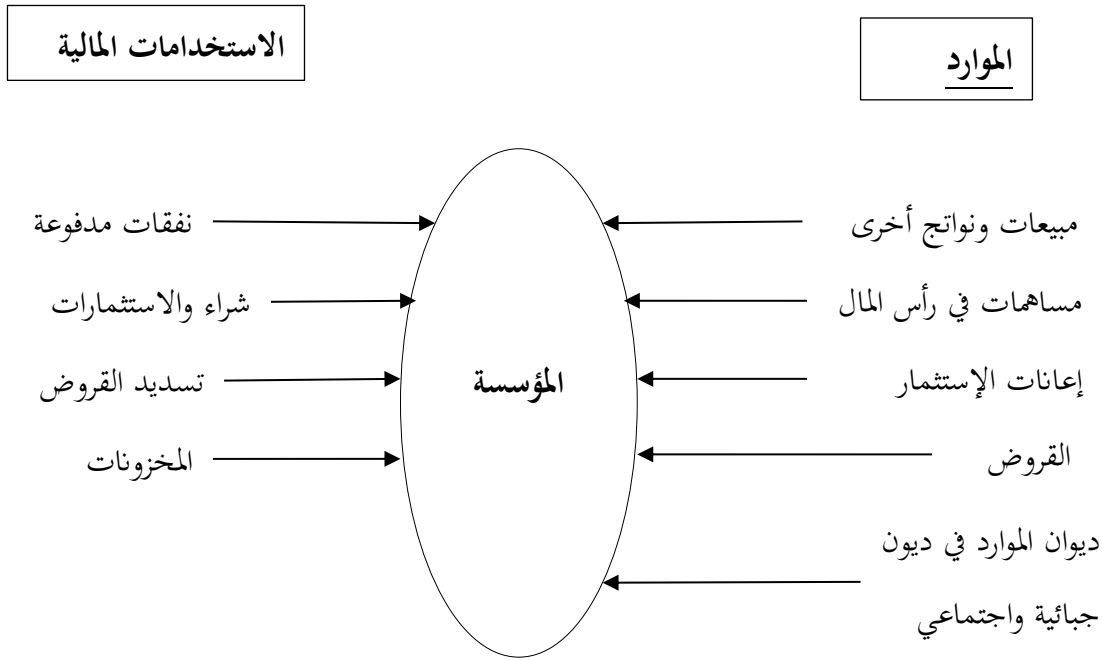
²- خميسي شبيحة، مرجع سابق، ص ص 63 64.

يتم إعداد الميزانية الوظيفية على أساس الميزانية المحاسبية، فهي تمثل ميزانية معاد ترتيبها حسب المبدأ الوظيفي بدلا من مبدأ السيولة والإستحقاق في ترتيب عناصرها، حيث يرتب كل عنصر حسب إنتمائه إما لوظيفة الإستثمار أو الإستغلال أو التمويل.

وتعتبر الميزانية الوظيفية وثيقة أساسية لعملية التشخيص المالي، حيث تمثل مصدرا حقيقيا للمعلومات الضرورية واللازمة للقيام بعملية تحديد مؤشرات التوازن المالية والمتمثلة في رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل والخزينة، وفي تجسيد التحليل الوظيفي المبني على النسب المالية المخصصة لذلك.

تمثل الميزانية الوظيفية تراكم تدفقات الموارد والإستخدامات المتبادلة من إنشاء المؤسسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 11: تقييم الموارد والاستخدامات حسب القيمة الأصلية لتدفقات العوائد والنفقات



المصدر: خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

المبحث الثاني: أساسيات حول تحليل القوائم المالية

يعد التحليل المالي أداة لتشخيص الوضع المالي الماضي والحالي للمؤسسة والذي يستخدم لإتخاذ القرارات المالية المستقبلية لها وهذا من خلال القوائم المالية التي تقدم الكثير من البيانات والمعلومات المحاسبية، غير أنه لا يكفي إعداد هذه القوائم والكشوف المالية لإتخاذ القرارات المناسبة وإنما يجب تحليلها بإستخدام طرق وأساليب معينة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة والتنبؤ بمستقبلها، ومن ثم تفسير نتائج تحليل القوائم المالية لخدمة مختلف الأطراف المستخدمة لها.

المطلب الأول: مفهوم تحليل القوائم المالية

للتحليل المالي عدة تعاريف إلا أنها تصب في مجملها في سياق واحد:

يمكن تعريف التحليل المالي على أنه معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل. وهو ينطوي على إستخدام البيانات والمعلومات، لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء وإتخاذ القرارات الرشيدة. كما يعتبر التحليل المالي مكونا أساسيا من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف.¹

كما يعرف بأنه عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية إتخاذ القرار وتقييم أداء المنشأة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.²

ويعرف أيضا بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها بإستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الإرتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية.

وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات الإدارية السليمة.³

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، smefinancialinc، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص2.

² - مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، الطبعة الأولى، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص12.

³ - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، الأردن 2000، ص12.

وبهذا يمكننا أن نقول بأن التحليل المالي يستند أساسا إلى القوائم المالية وهذا بعد تبويبها بشكل يجعلها ملائمة أكثر لعملية التحليل.

ومنه يمكننا تلخيص خصائص التحليل المالي بالنقاط التالية:¹

- يهتم التحليل المالي بجمع المعلومات التفصيلية من البيانات والقوائم المالية للمنشأة وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها؛
 - يتمثل التحليل المالي في مجموعة من الأدوات والأساليب التي تهدف إلى الاستفادة من المعلومات المتجمعة عن وضع المنشأة من أجل إكتشاف مواطن القوة أو الضعف في المنشأة؛
 - التحليل المالي أداة لا بد منها لممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة في المنشأة واتخاذ القرارات؛
 - تستخدم الأطراف المختلفة المعنية بوضع المنشأة أساليب وأدوات التحليل المالي بالشكل الذي يخدم غاياتها ويساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة لنوع العلاقة التي تربطها بالمنشأة.
- كما تجدر الإشارة إلى أن لتحليل القوائم المالية أسلوبان من حيث كونه تحليلا تاريخيا أو من حيث كونه تحليلا ساكنا أو متحركا وهما:²

- التحليل الرأسي أو العمودي: ويسمى هذا النوع من التحليل بالتحليل الساكن أو الثابت لأنه يهتم بتحليل القوائم المالية المعدة بتاريخ معين ودراسة مكوناتها والأهمية النسبية لعناصرها.
- التحليل الأفقي: ويدعى أيضا بالتحليل المتحرك أو الديناميكي لأنه يقوم على مقارنة العناصر المأخوذة من القوائم المالية بتاريخ معين مع مثيلاتها من العناصر لنفس المنشأة في فترة أو عدة فترات سابقة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تحليل القوائم المالية

إن أهمية التحليل المالي تنبع من الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال إجراء هذه العملية، والتي نوجزها

كالآتي:

¹- صافي فلوح وآخرون، مرجع سابق ص18.

²- صافي فلوح وآخرون، مرجع سابق، ص 24-25.

1- أهمية تحليل القوائم المالية

تمكن أهمية تحليل القوائم المالية فيما يلي:¹

- ✓ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة بغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة سلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

2- أهداف تحليل القوائم المالية

تحدد أهداف تحليل القوائم المالية بشكل مختصر في:²

- ✓ تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- ✓ الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛
- ✓ التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة؛
- ✓ المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- ✓ مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة؛
- ✓ مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- ✓ إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الثالث: خطوات تحليل القوائم المالية

لكي يقوم المحلل المالي بعملية تحليل القوائم المالية لابد عليه من أن يتبع مجموعة من الخطوات المتسلسلة وهي:³

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2010، ص 24- 25.

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 3.

³ محمد الصيرفي، التحليل المالي من وجهة نظر محاسبية ادارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 118.

1- التصنيف:

وهو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزئياتها التي تتكون منها ووضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

2- المقارنة:

وهي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية، وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام. والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشأة لمدة محاسبية واحدة، بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية، وقد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في نفس الصناعة.

3- الإستنتاج:

عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات وإكتشاف الإنحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل. وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمنشأة، وتقدير إمكانياتها ومقدرتها وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابة.

المبحث الثالث: تصنيفات وعناصر التحليل المالي والعلاقة بينه وبين تقييم الأداء المالي

يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم الأساليب المستخدمة من طرف مختلف الأطراف التي تربطها علاقة بالمنشأة من أجل أخذ فكرة عن وضعها المالي ومعرفة المعلومات اللازمة حول نشاطها غير أن المعلومات التقليدية التي تقدمها القوائم المالية لم تعد كافية للإجابة عن مختلف التساؤلات حول وضع هذه المنشأة من جميع جوانبها بشكل أكثر دقة وكفاءة للوصول إلى نتائج مجدية تؤدي في النهاية إلى اتخاذ القرارات المناسبة، ولهذا باتت الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلاً ضرورية لتقديم تحليلاً معمقاً يعطي نظرة واضحة حول وضع المنشأة ومعرفة مواطن القوة والضعف فيها، ويساعد في إيجاد السبل الكفيلة بتحسين أدائها.

ولا يزال دور التحليل المالي يتعاظم مع التطور الاقتصادي وتنوع المنشآت وتشابك أعمالها واشتداد المنافسة بينها على الصعيدين المحلي والدولي في إطار وضع اقتصادي متغير باستمرار. وقبل البحث عن الأساليب المستخدمة في التحليل المالية التي يعتبر الوسيلة والأداة التي يستعملها المحللون الماليون لتقييم الأداء المالي للمؤسسة سوف نستعرض أنواع وعناصر التحليل المالي ثم نتناول أساليب التحليل المالي.

المطلب الأول: تصنيفات التحليل المالي

هناك العديد من أنواع التحليل المالي تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليه منها:

1- من حيث الثبات والحركة:

يوجد أسلوبان للتحليل المالي من حيث أنه ثابتاً أو متحركاً وهما:

1-1 التحليل الأفقي :

الهدف من هذا التحليل هو إظهار التغيرات النسبية التي طرأت على كل بند من بنود القوائم المالية خلال عدد معين من السنوات كالمبيعات والمصاريف والالتزامات والأصول الثابتة والأصول المتداولة والأرصدة النقدية، و مجمل الربح وصافي الربح.

يمكن التحليل الأفقي من الحكم على تطور أداء الشركة خاصة فيما يتعلق ببنود الإيرادات والمصروفات والأرباح ويمكن من خلال مقارنة بنود القوائم المالية عبر عدد معين من السنوات من التعرف على اتجاه هذه البنود ومعرفة التغيرات التي تطرأ عليها مما يساعد على تحليل أساليب هذا التغيير ومن ثم التنبؤ بالإتجاهات المستقبلية المتوقعة لهذه البنود ويساعد هذا التنبؤ في اتخاذ القرارات وأيضاً مساعدة الإدارة في عملية إعداد الموازنات التخطيطية من جهة أخرى.

ومن ناحية أخرى فإن نسبة التغيير تمكن من اكتشاف مواطن الضعف والقوة داخل الشركة والوقوف على تطور ونمو أداء الشركة خلال السنة المالية.¹
حيث أن:

$$\text{نسبة التغيير في البند} = \frac{\text{قيمة البند في السنة الحالية} - \text{قيمة البند في السنة السابقة}}{\text{قيمة البند في السنة السابقة}}$$

1-2 التحليل العمودي (الرأسي):

ويتم فيه تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما أنه يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل حيث ينسب كل عنصر من القائمة إلى المجموع الإجمالي لعناصر القائمة أو إلى مجموع مجموعة جزئية من القائمة، ويتم دراسة العلاقة بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي وفي تاريخ معين، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون والثبات، كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات دلالات معينة يهتم بها المحلل المالي.²
إن هذا النوع من التحليل يتم عن طريق النسب المالية التي توفر مؤشرات تستخدم في تقييم الوضع المالي للشركة من عدة جوانب تتعلق بالسيولة والنشاط والربحية والمخاطرة والرفع المالي والمديونية.³

2- من حيث الجهة القائمة بالتحليل:

ويمكن التمييز بين نوعين من التحليل من زاوية الجهة القائمة به:⁴

1-2 التحليل الداخلي: ويقوم بالتحليل المالي الداخلي موظف أو قسم أو دائرة من داخل المنشأة. ويهدف هذا التحليل إلى تقديم المعلومات اللازمة لمختلف مستويات الإدارة من أجل القيام بالمهام المنوطة بها واتخاذ القرارات اللازمة في ضوء معلومات ملائمة.

¹ شحاتة السيد شحاتة، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2018، ص 118

² مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص 14.

³ شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 122.

⁴ صافي فلوح وآخرون، مرجع سابق، ص 23.

ويستفيد المحللون الداخليون من موقعهم داخل الهيكل التنظيمي في المنشأة وما يوفره لهم ذلك من إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات اللازمة والإطلاع على البيانات المحاسبية والحصول على معونة العاملين في المنشأة الأمر الذي يضع هؤلاء المحللين في موقع متميز عن المحللين الخارجيين.

2-2 التحليل الخارجي: ويقوم به مجموعة من المحللين من جهات مختلفة من خارج المنشأة ويعتمد المحللون الخارجيون في تحليلهم للوضع المالي للمنشأة على القوائم والبيانات المالية المنشورة بشكل رئيسي. وغالبا ما يكون من الصعب على هذه الفئة من المحللين الوصول إلى معلومات تفصيلية من داخل المنشأة.

3- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي إستنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:¹

1-3 التحليل قصير الأجل: غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة. وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائون والبنوك.

2-3 التحليل طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية إلتزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية. ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصيرة الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها.

¹ - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص30.

المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

هناك مصادر متعددة يحصل عن طريقها المحلل المالي على المعلومات والبيانات اللازمة للقيام بعمله، هذه المصادر تكون من داخل المؤسسة أو من خارجها، غير أن المحلل المالي الذي يعمل داخل المؤسسة يسهل عليه الحصول على معلومات وبيانات إضافية أكثر تفصيلاً من تلك التي يحصل عليها المحلل الذي يعمل خارج المؤسسة.

ويمكن القول عامة أن البيانات اللازمة للتحليل المالي يمكن الحصول عليها من نوعين من المصادر:¹

1- مصادر داخلية: وتتمثل مصادر المعلومات الداخلية في مجموعة من التقارير والبيانات أهمها:

- قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بهذه القوائم؛
- تقرير مدقق الحسابات الخارجي؛
- التقرير الختامي لمجلس إدارة المنشأة؛
- التقارير المالية الداخلية التي تشكل مصادر معلومات إضافية وتساعد في فهم وتحليل أكثر دقة للقوائم المالية ولوضع المنشأة عامة.

2- مصادر خارجية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ المعلومات والتقارير الصادرة عن الهيئات المختصة في أسواق المال.
- ✓ التقارير الصادرة عن مكاتب الأبحاث والدراسات والاستشارات المالية والوسطاء العاملين في الأسواق المالية.
- ✓ الصحف والمجلات المتخصصة والنشرات الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.

المطلب الثالث: العلاقة بين التحليل المالي وتقييم الأداء المالي

لتحديد العلاقة بين تحليل القوائم المالية خاصة الميزانية (قائمة المركز المالي) بتقييم الأداء المالي للمؤسسة يستخدم المحلل المالي أسلوبين من التحليل هما:

- ✓ التحليل بواسطة التوازنات المالية
- ✓ التحليل بواسطة النسب المالية

¹ - صافي فلوح وآخرون، مرجع سابق، ص 25.

بعد قيام المحلل المالي بإعداد الميزانية المالية وذلك عن طريق إعادة ترتيب عناصر الأصول والخصوم الخاصة بالميزانية المحاسبية يشرع في عملية التحليل المالي لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

1- التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

1-1 رأس المال العامل

1-1-1 تعريف رأس المال العامل

هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي لا يقابله أو الذي لا تموله التزامات متداولة وإنما هو ممول من مصادر تمويل طويلة الأجل (حقوق الملكية + القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل)، أو بشكل آخر فإن رأس المال العامل هو ذلك الجزء من مصادر التمويل طويلة الأجل (حقوق الملكية + القروض طويلة ومتوسطة الأجل) الذي لا يمول أصولاً ثابتة بل يمول جزءاً من الأصول المتداولة. وإذا علمنا أن مصادر التمويل طويلة الأجل يطلق عليها أيضاً تعبير الأموال الدائمة لأنها تمثل أموالاً تبقى تحت تصرف المنشأة بشكل دائم أو شبه دائم، يمكن أن تصور الميزانية المبينة أعلاه على الشكل التالي:¹

الشكل رقم 12: شكل يوضح تصور رأس المال العامل في الميزانية

| أصول | خصوم |
|------------------|------------------|
| أصول ثابتة | أموال دائمة |
| صافية | (1.000.000) |
| (800.000) | |
| رأس المال العامل | رأس المال العامل |
| أصول متداولة | مطالب متداولة |
| (700.000) | (500.000) |

المصدر: صافي فلوح، وآخرون، تحليل القوائم المالية المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 72.

¹ - صافي فلوح وآخرون، مرجع سابق، ص 72.

2-1-1-1 حساب رأس المال العامل: يحسب رأس المال العامل بطريقتين:¹

- من أعلى الميزانية
- من أسفل الميزانية

1- من أعلى الميزانية: يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل (FR)} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الدائمة}$$

وهناك ثلاث حالات يكون عليها رأس المال العامل:

- رأس المال العامل < 0 موجب: الأموال الدائمة أكبر من الأصول الدائمة في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل جميع استثماراتها بواسطة الموارد المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.
 - رأس المال العامل > 0 سالب: الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل.
 - رأس المال $= 0$ معدوم: أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث أي تم حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الإستخدامات و تمثل تسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة
- 2- من أسفل الميزانية: يمكن حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل (FR)} = \text{الأصول المتداولة} - \text{القروض}$$

¹ - منصف شرقي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسات- دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق-، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31-عدد1-جوان 2020، ص190

وهناك ثلاث حالات يكون عليها رأس المال العامل:

- رأس المال العامل < 0 موجب: الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة وبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.
- رأس المال العامل > 0 سالب: الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصيرة غير كافية لتغطية الإستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.
- رأس المال $= 0$ معدوم: الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة نادرة الحدوث.

1-1-1-3 أهمية رأس المال العامل: لرأس المال العامل عدة أهداف فهو:¹

- يعتبر رأس المال العامل كهامش أمان مالي يمكن المؤسسة من تمويل عدم التطابق المحدث في آجال تحقيق الأصول المتداولة وكذا تحقيق ديمومة التوازن المالي للمؤسسة؛
- يساعد وجود رأس المال العامل على إعطاء حكما ملائما على الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة من جهة، ومواجهة مختلف الأخطار المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الذميمة أقل من سنة من جهة أخرى.

1-1-1-4 أنواع رأس المال العامل: من أنواع رأس المال العامل نجد:²

- رأس المال العامل الخاص: يحسب بطرح الأصول الثابتة من الأموال الخاصة التي ساهمت جزئيا أو كليا في تمويلها.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

¹ - خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 83.

² - خميسي شيحة، مرجع سابق، ص 84.

يسمح رأس المال العامل الخاص بمعرفة مدى تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، دون الإعتماد على الديون ذات المدى الطويل والمتوسط.

- رأس المال العامل الأجنبي: يمثل فائض الأصول المتداولة على الأموال الخاصة

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الأموال الخاصة}$$

أو مجموع الأموال الأجنبية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \sum \text{الديون}$$

- رأس المال العامل الإجمالي: يساوي إلى مجموع الأصول المتداولة أي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \sum \text{الأصول المتداولة}$$

أو مجموع رأس المال العامل الخاص ورأس المال العامل الأجنبي أي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{رأس المال العامل الخاص} + \text{رأس المال العامل الأجنبي}$$

1-2 الإحتياج في رأس المال العامل (BFR):

1-2-1 تعريف الإحتياج في رأس المال العامل:

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الإحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر. مثل المخزونات، حقوق الموردين. ويتولد الإحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما.¹

1-2-2 أنواع إحتياج رأس المال العامل: ينقسم الإحتياج في رأس المال إلى نوعين هما:

- الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال $BFR_x = E_{ex} - R_{ex}$ = إستخدامات الإستغلال - موارد الإستغلال

$$BFR_x = E_{ex} - R_{ex}$$

¹ - منصف شرقي، عميروش بوشلاغم، مرجع سابق، ص 191.

- الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال BFR_{hx} = استخدامات خارج الإستغلال - موارد خارج الإستغلال

$$BFR_{hx} = E_{hx} - R_{hx}$$

3-1 الخزينة الصافية TN:

تشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الإستغلال وغيرها، وهو ما قصدنا به الإحتياج لرأس المال العامل. وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية الإحتياج وتكون الخزينة سالبة، وتحسب الخزينة الصافية من خلال:

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} - \text{الإحتياج لرأس المال العامل}$$

وللخبزينة ثلاث حالات

- الحالة الأولى: الخزينة موجبة يعني رأس المال العامل موجب وهو أكبر من الإحتياج أي المؤسسة قادرة على تغطية الإحتياج.
- الحالة الثانية: الخزينة معدومة رأس المال العامل يساوي الإحتياج من رأس المال العامل.
- الحالة الثالثة: الخزينة سالبة أي الإحتياج أكبر من رأس المال العامل أي المؤسسة غير قادرة على تغطية الإحتياج.

2- التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أكثر أدوات التحليل المالي إستخداما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة لدى المحللين الماليين وهي من أقدم الطرق، ولعل من أهم الأسباب التي تساهم في انتشارها بين المحللين ومستخدمي القوائم المالية هي سهولة إستخدامها وإمكانية الإعتماد عليها في تقييم الأداء المالي.

ويعد تحليل النسب المالية الوسيلة التي تستعمل للمقارنة بين مجموعة من الحسابات المالية عن طريق إستخدام وسائل رياضية، ويساعد هذا التحليل على فهم طبيعة أداء الأعمال التجارية من خلال توفير معلومات مالية لكل من إدارة الشركة، والدائنين، والمستخدمين، كما يعد تحليل النسب المالية أداة إدارية تساهم في تطوير العمل عن

طريق دراسة النتائج المالية المعتمدة على استخدام مؤشرات لقياس وتحليل الأداء التنظيمي لشركة ما. ويعتمد تحليل النسب المالية على استخدام مجموعة من أنواع النسب التي تساهم في تحديد النتائج المالية للعمل.¹

ومن أهم هذه النسب:

- ✓ نسب السيولة
- ✓ نسب الربحية
- ✓ نسب النشاط ... الخ

وقد سبق أن تمت دراستها خلال الفصل الأول ويمكن تلخيصها في الجداول التالية:

الشكل رقم 13: ملخص النسب المالية المستخدمة في مجال التحليل المالي

- نسب السيولة-

| الهدف | نموذج قياس النسبة | مسمى النسبة | مجال الاستخدام |
|--|--|---|----------------|
| قياس مدى كفاية الأصول المتداولة في الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل | $100 \times \frac{\text{الأموال المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ | نسبة التداول | تحليل السيولة |
| قياس مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وذلك دون الاضطرار إلى بيع أي الأصول التي يصعب بيعها دون التعرض لخسارة. | $100 \times \frac{\text{(الأصول المتداولة - الأصول صعبة التحويل إلى نقدية)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ | نسبة السيولة السريعة | |
| قياس الجزء المتبقي من الأصول المتداولة بعد سداد الالتزامات الجارية الذي يمكن للمنشأة استخدامه في عملياتها التشغيلية | $100 \times \frac{\text{متوسط النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ | نسبة النقدية | |
| قياس الجزء المتبقي من الأصول المتداولة بعد سداد الالتزامات قصيرة الأجل | $100 \times \frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{الأصول المتداولة}}$ | نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول المتداولة | |
| قياس الجزء من الأصول المتداولة الذي يمثل خط الدفاع الأول لسداد الالتزامات الجارية. | $100 \times \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الأصول المتداولة}}$ | نسبة الأصول السائلة إلى الأصول المتداولة | |

المصدر: محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 331.

الشكل رقم 14: ملخص النسب المالية المستخدمة في مجال التحليل المالي

¹ - تحليل النسب المالية mawdou3.com، تاريخ الدخول 2022/04/23.

-نسب النشاط-

| الهدف | نموذج قياس النسبة | مسمى النسبة | مجال الاستخدام |
|--|---|-----------------------------|----------------|
| قياس مدى كفاءة الإدارة في إستخدام الأصول المتداولة في تحقيق المبيعات. | $100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$ | معدل دوران الأصول المتداولة | تحليل النشاط |
| قياس حجم الإستثمار في الذمم، وهو ما يعكس مدى ملاءمة سياسة التحصيل. | $100 \times \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم خلال العام}}$ | معدل دوران الذمم | |
| قياس مدى ملاءمة حجم الإستثمار في المخزون السلعي، وهو ما يعكس عدد المرات التي يتم فيها تداول كل وحدة نقدية مستثمرة في المخزون خلال الفترة من تاريخ شراء أو إنتاج المخزون وحتى تاريخ بيعه. | $100 \times \frac{\text{إجمالي الذمم}}{\text{متوسط المبيعات الآجلة اليومية}}$ | متوسط فترة التحصيل | |
| قياس متوسط الفترة الزمنية التي تنقضي بين لحظة إتمام المبيعات الآجلة ولحظة تحصيل قيمتها. | $100 \times \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون خلال العام}}$ | معدل دوران المخزون | |
| قياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الثابتة في تحقيق المبيعات. | $100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط صافي الأصول الثابتة خلال العام}}$ | معدل دوران الأصول الثابتة | |
| قياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المملوكة في تحقيق المبيعات. | $100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$ | معدل دوران الأصول | |

المصدر: محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 333.

الشكل رقم 15: ملخص النسب المالية المستخدمة في مجال التحليل المالي

-نسب الربحية-

| الهدف | نموذج قياس النسبة | مسمى النسبة | مجال الاستخدام | |
|--|--|----------------------------------|----------------|--|
| مجموعة الربح إلى المبيعات | | | | |
| قياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي ترتبط بتكلفة البضاعة المباعة. | $100 \times \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$ | حافة مجمّل الربح | تحليل الربحية | |
| قياس كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر التكاليف التي ترتبط بتكلفة البضاعة فقط. | $100 \times \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$ | حافة ربح العمليات | | |
| قياس كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الصافية المتولدة من المبيعات | $100 \times \frac{\text{صافي ربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$ | حافة صافي الربح | | |
| مجموعة الربحية إلى الأموال المستثمرة | | | | |
| قياس مقدرة الإدارة على توليد أرباح من مجموع الأصول التي تشترك في العمليات. | $100 \times \frac{\text{صافي ربح المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المشتركة في العمليات}}$ | نسبة الفترة الإيرادية | | |
| قياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة للمنشأة | $100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$ | نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول | | |
| قياس العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك. | $100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$ | معدل العائد على حقوق الملكية | | |

المصدر: محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 332.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي يستعملها المحللون الماليون وكذا الأطراف التي لها صلة بالمؤسسة سواء كانوا من داخلها أو من خارجها، والذين يهتمهم التعرف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة والإطلاع على المعلومات اللازمة عن نشاطها، هذه المعلومات تكون في شكل بيانات محاسبية منظمة في قوائم مالية تستخدم كوسيلة للتحليل و إستخلاص النتائج المطلوبة التي تساعد المهتمين بالمؤسسة في أخذ فكرة عن وضعها المالي وتساعدهم في إتخاذ القرارات الأنسب لهم، كما يساعد تحليل القوائم المالية المؤسسة نفسها في تحسين وتقييم أدائها المالي باكتشاف نقاط قوتها فتستغلها الإستغلال الأمثل ونقاط ضعفها فتتجنبها .

ومع التطور الكبير الذي عرفه نشاط المؤسسات والتشابك فيما بينها والتغيرات اليومية في عالم الإقتصاد والمال بات التحليل المالي حاجة ملحة ولا يمكن الإستغناء عنه، بل أن الحاجة إلى تحليل يكون أكثر دقة وعمقا يجيب على كل التساؤلات التي تطرحها الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة ويساهم في إيجاد الحلول لمختلف مشاكلها المالية وإعداد السبل الكفيلة بتحسين أدائها أصبح ضرورة أساسية لا بد منها.

إن العلاقة التي تربط التحليل المالي بتقييم أداء المؤسسات يمكن تحديده عن طريق أسلوبان أساسيان،

الأسلوب الأول هو التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية أو ما يعرف بمؤشرات التوازن المالي، وهو الأسلوب الحديث الذي يقوم بتقييم أداء المؤسسة عن طريق تحليل مختلف النتائج الناتجة عن حساب رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل بنوعيه الإحتياج لرأس المال العامل للإستغلال وخارج الإستغلال وكذا حساب صافي الخزينة، أما الأسلوب الثاني فهو التحليل بواسطة النسب المالية وهو الأسلوب الذي يعتبر قديم وتقليدي إلا أنه المفضل لدي مختلف الأطراف المستخدمة للتحليل المالي نظرا لسهولة فهمه، والذي يتم من خلاله حساب نسب مختلفة حسب الغاية والهدف من التحليل، ومن النسب المستخدمة في هذا النوع من التحليل نذكر: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب الاقتراض، نسب التغطية... الخ.

الفصل الثالث

تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم

التقني لولاية قالمة من خلال تحليل

قوائمها المالية

(دراسة حالة)

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

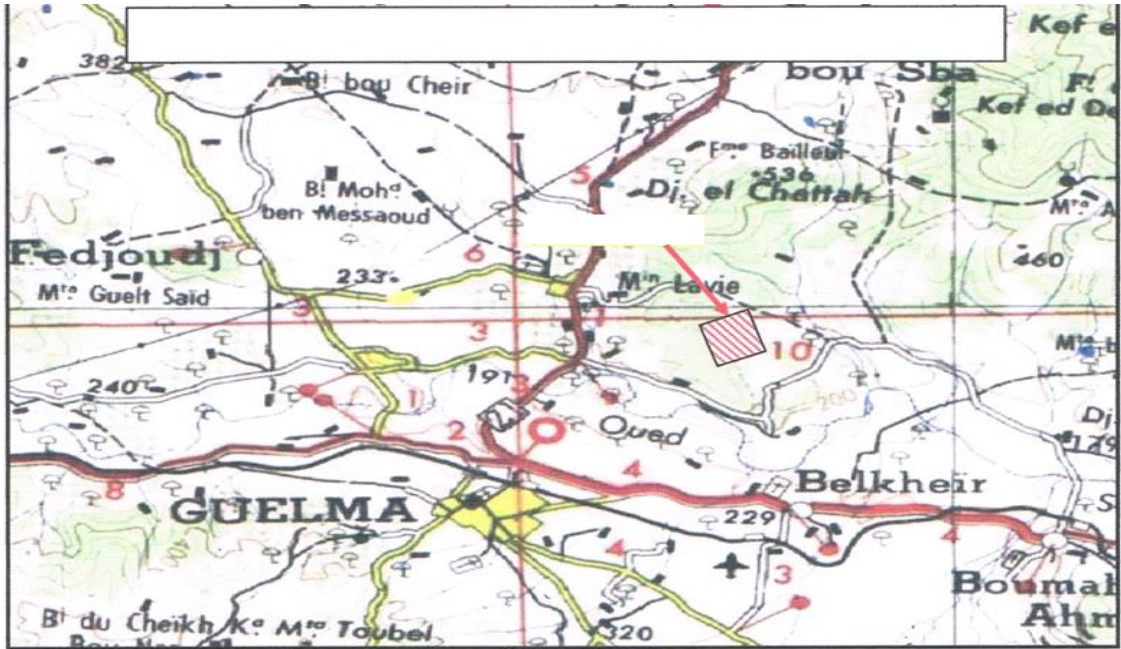
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

تعتبر هذه المؤسسة العمومية الوحيدة على تراب الولاية، يقع مقرها الاجتماعي على مستوى مركز الردم التقني ببوقرقار خارج المحيط العمراني لبلدية هيليوبوليس على مسافة حوالي 3 كلم شرقها، وحوالي 2 كلم جنوب بلدية قالة. وعلى هامش الطريق الرابط بين بلديتي بومهرة احمد وهيليوبوليس، وذلك في انتظار تهيئة مقرها على مستوى المدينة الجديدة يحده شمالا : جبل الشطاح وجنوبا واد سيوس ومن الشرق مشقة بوقرقار ومن الغرب هيليوبوليس.

فتحت المؤسسة أبوابها في شهر جوان 2010 وذلك بتنصيب مدير على رأسها والذي شرع بدوره بتكوين النواة الأولى لهذه المؤسسة على مستوى مقر دائرة هيليوبوليس وذلك منذ تاريخ تأسيسها إلى غاية نهاية سنة 2011. وفي مطلع 2012 بالضبط في 15 جانفي 2012 والذي يمثل تاريخ افتتاح مركز الردم التقني للنفايات المنزلية ببوقرقار نقل مقرها ليستقر على مستوى إدارة هذا المركز والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم 16 : الموقع الجغرافي لمركز الردم التقني بهيليوبوليس.



المصدر: المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية قالة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمؤسسة

تعتبر المؤسسة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري E.P.I.C تأسست هذه المؤسسة طبقا ل:

- المرسوم رقم 84/378 المؤرخ في 15 ديسمبر 1984 المحدد لشروط النظافة، إزالة ومعالجة النفايات الحضرية الصلبة.
- القانون رقم 01/19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير، مراقبة وإزالة النفايات.
- القانون رقم 03/10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 نوفمبر 2008 المتضمن إنشاء مؤسسة عمومية ولائية لتسيير مراكز الردم التقني لولاية قالمة.

المطلب الثالث: الإطار التنظيمي

أنشأت المؤسسة وبدأت أشغالها للقيام بوظيفتين هما:

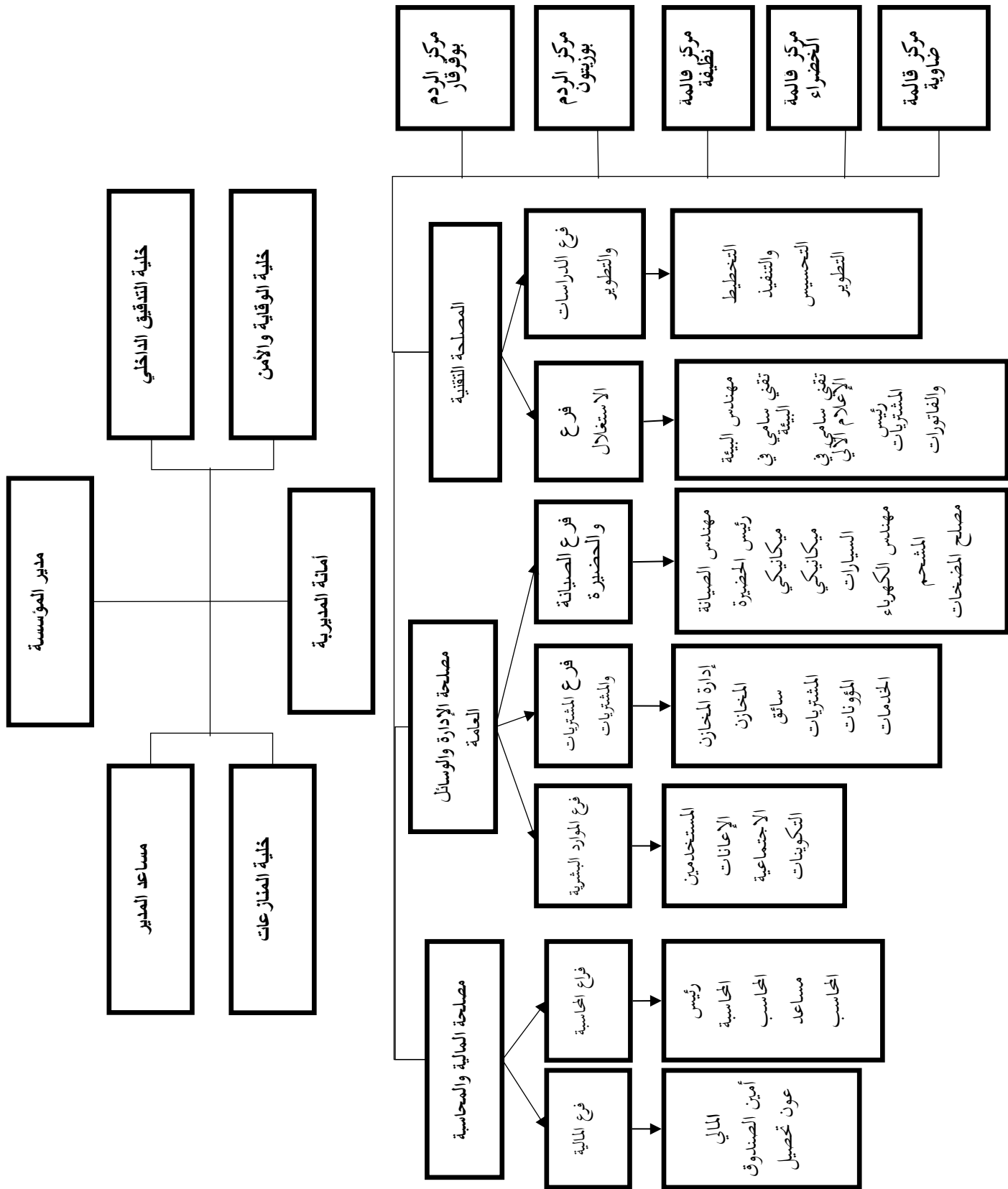
- الردم التقني للنفايات المنزلية (كوظيفة أساسية)
 - عملية الرسكلة وتثمين النفايات وإعادة تدويرها في الاقتصاد الوطني.
- للقيام بمهامها على أكمل وجه ممكن باشرت أشغالها بهيكل تنظيمي بسيط جدا في البداية، حيث يتكون من 7 أشخاص وهم:

- مدير المؤسسة؛
 - رئيس مصلحة المحاسبة والمالية؛
 - رئيس فصيلة المحاسبة والمالية؛
 - أربعة حراس: 2 نهارا و2 ليلا؛
- ومع بداية نشاط مركز الردم التقني ببوقرقار توسعت فأصبحت تشمل:
- رئيس مصلحة الاستغلال؛
 - اثنان (02) تقني في الإعلام الآلي؛
 - ميكانيكي؛
 - سائق آلة؛

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

- سائق وزن ثقيل؛
 - ستة (06) عمال فرز؛
 - اثنان (02) حراس يعملون ليلا؛
- ومع فتح وحدة تخزين المواد الهامدة على مستوى مفرغة ALTRO سابقا توسعت فأصبحت تشتمل على: عشرة (10) عناصر موزعين كما يلي :
- رئيس وحدة؛
 - رئيس فصيلة المحاسبة؛
 - 02 أعوان أمن؛
 - 06 حراس: 2 نهارا و04 ليلا (انظر الملحق رقم (01)).
- والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة:
- الشكل رقم 17: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الردم التقني قالمة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)



المصدر: وثائق المؤسسة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

المبحث الثاني: القوائم المالية المستعملة لتقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني قالمة

اعتمدنا في هذا المبحث على المعطيات المحاسبية لمؤسسة الردم التقني للسنوات 2018، 2019، 2020، ولذلك قمنا بعرض أهم القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة التي سنعتمدها في عملية التحليل المالي وذلك باستخراج أهم النسب والمؤشرات المالية التي تستعمل لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: ميزانية المؤسسة للفترة الممتدة بين (2018 - 2020)

سوف نقدم في هذا المطلب الميزانيات المحاسبية للفترة الممتدة بين (2018 - 2020) المقدمة من طرف

المؤسسة والميينة في الجداول التالية:

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الجدول رقم 01: الميزانية المحاسبية لمؤسسة الردم التقني لسنة 2018

وحدة المبالغ بالدينار جزائري

| الأصول | المبلغ الإجمالي | الإهلاكات والمؤونات | المبلغ الصافي |
|--------------------------|-----------------|---------------------|----------------|
| الأصول الغير جارية | | | |
| التشبيات الغير ملموسة | 175 000,00 | 105 000,00 | 70 000,00 |
| التشبيات المادية | | | |
| اراضي | 3 430 754,00 | | 3 430 754,00 |
| مباني | 200 294 524,14 | 121 066 267,87 | 79 228 256,27 |
| أصول مادية أخرى | 180 196 288,13 | 121 161 956,87 | 59 034 331,26 |
| أصول ثابتة قيد الإنشاء | 717 906,75 | 21 752,57 | 696 154,18 |
| مجموع الأصول غير الجارية | 384 814 473,02 | 242 354 977,31 | 142 459 495,71 |
| الأصول الجارية | | | |
| مخزونات جارية | 7 629 663,16 | | 7 629 663,16 |
| زبائن | 115 557 302,47 | | 115 557 302,47 |
| مدينون آخرون | 38 600,00 | | 38 600,00 |
| الضرائب | 8 979 361,92 | | 8 979 361,92 |
| خزينة الأصول | 113 866 015,92 | | 113 866 015,92 |
| مجموع الأصول الجارية | 246 070 943,47 | | 246 070 943,47 |
| المجموع العام للأصول | 630 885 416,49 | 242 354 977,31 | 388 530 439,18 |

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

| المبلغ الإجمالي | الخصوم |
|-----------------|---|
| 51 000 000,00 | رؤوس الأموال الخاصة رأس المال |
| 4 776 267,02 | احتياطات وعلاوات |
| 445 422,22 | النتيجة الصافية حقوق الملكية الأخرى . الأرباح محتجزة |
| 56 221 689,24 | مجموع رؤوس الأموال الخاصة |
| 696 154,18 | الخصوم الغير جارية |
| 317 000 000,00 | ديون أخرى غير متداولة المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا |
| 317 696 154,18 | مجموع الخصوم الغير جارية |
| 288 140,69 | الخصوم جارية |
| 12 816 457,54 | الموردون |
| 1 507 997,53 | الضرائب ديون أخرى |
| 14 612 595,76 | خزينة الخصوم مجموع الخصوم الجارية |
| 388 530 439,18 | المجموع العام للخصوم |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الجدول رقم 02: الميزانية المحاسبية لمؤسسة الردم التقني لسنة 2019

وحدة المبالغ بالدينار جزائري

| الأصول | المبلغ الإجمالي | الإهلاكات والمؤونات | المبلغ الصافي |
|--------------------------|-----------------|---------------------|----------------|
| الأصول الغير جارية | | | |
| التشبيات الغير ملموسة | 395 000,00 | 129 833,33 | 265 166,67 |
| التشبيات المادية | | | |
| اراضي | 3 430 754,00 | | 3 430 754,00 |
| مباني | 201 067 024,14 | 171 477 276,06 | 29 589 748,08 |
| أصول مادية أخرى | 204 671 946,74 | 128 586 902,33 | 76 085 044,41 |
| أصول ثابتة قيد الإنشاء | 717 906,75 | 43 505,15 | 674 401,60 |
| مجموع الأصول غير الجارية | 410 282 631,63 | 300 237 516,87 | 110 045 114,76 |
| الأصول الجارية | | | |
| مخزونات جارية | 5 017 154,19 | | 5 017 154,19 |
| زبائن | 123 317 233,14 | 49 949 479,23 | 73 367 753,91 |
| مدينون آخرون | 43 060,00 | | 43 060,00 |
| الضرائب | 298 514,00 | | 298 514,00 |
| خزينة الأصول | 147 839 392,91 | | 147 839 392,91 |
| مجموع الأصول الجارية | 276 515 354,24 | 49 949 479,23 | 226 565 875,01 |
| المجموع العام للأصول | 686 797 985,87 | 350 186 996,10 | 336 610 989,77 |

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

| المبلغ الإجمالي | الخصوم |
|-----------------|---|
| 51 000 000,00 | رؤوس الأموال الخاصة رأس المال |
| 1 375 018,56 | احتياطات وعلاوات النتيجة الصافية |
| 5 221 689,24 | حقوق الملكية الأخرى . الأرباح محتجزة |
| 57 596 707,80 | مجموع رؤوس الأموال الخاصة |
| 696 154,18 | الخصوم الغير جارية ديون أخرى غير متداولة |
| 260 000 000,00 | المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا |
| 260 696 154,18 | مجموع الخصوم الغير جارية |
| 57 416,39 | الخصوم جارية الموردون |
| 15 349 234,00 | الضرائب |
| 2 911 477,40 | ديون أخرى خزينة الخصوم |
| 18 318 127,79 | مجموع الخصوم الجارية |
| 336 610 989,77 | المجموع العام للخصوم |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الجدول رقم 03: الميزانية المحاسبية لمؤسسة الردم التقني لسنة 2020

وحدة المبالغ بالدينار جزائري

| المبلغ الصافي | الإهلاكات والمؤونات | المبلغ الإجمالي | الأصول |
|----------------|---------------------|-----------------|---|
| 225 666,67 | 169 333,33 | 395 000,00 | الأصول الغير جارية التشبيات الغير ملموسة التشبيات المادية |
| 3 430 754,00 | | 3 430 754,00 | اراضي |
| 87 058 189,67 | 195 268 346,60 | 282 326 536,27 | مباني |
| 59 041 158,02 | 150 566 547,12 | 209 607 705,14 | أصول مادية أخرى |
| 652 649,03 | 65 257,72 | 717 906,75 | أصول ثابتة قيد الإنشاء |
| 150 408 417,39 | 346 069 484,77 | 496 477 902,16 | مجموع الأصول غير الجارية |
| 5 404 776,76 | | 5 404 776,76 | الأصول الجارية مخزونات جارية |
| 84 904 757,69 | 49 949 479,23 | 134 854 236,92 | زبائن |
| 87 000,00 | | 87 000,00 | مدينون آخرون |
| 162 365,30 | | 162 365,30 | الضرائب |
| 128 958 842,82 | | 128 958 842,82 | خزينة الأصول |
| 219 517 742,57 | 49 949 479,23 | 269 467 221,80 | مجموع الأصول الجارية |
| 369 926 159,96 | 396 018 964,00 | 765 945 123,96 | المجموع العام للأصول |

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

| المبلغ الإجمالي | الخصوم |
|-----------------|--|
| | رؤوس الأموال الخاصة |
| 51 000 000,00 | رأس المال |
| 2 217 973,50 | احتياطات وعلاوات |
| 351 186,61 | النتيجة الصافية |
| | حقوق الملكية الأخرى . الأرباح محتجزة |
| 53 569 160,11 | مجموع رؤوس الأموال الخاصة |
| | الخصوم الغير جارية |
| 696 154,18 | ديون أخرى غير متداولة |
| 293 466 763,80 | المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا |
| 294 162 917,98 | مجموع الخصوم الغير جارية |
| | الخصوم جارية |
| 781 035,04 | الموردون |
| 18 344 188,82 | الضرائب |
| 3 068 858,01 | ديون أخرى |
| | خزينة الخصوم |
| 22 194 081,87 | مجموع الخصوم الجارية |
| 369 926 159,96 | المجموع العام للخصوم |

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية للفترة الممتدة بين (2018-2020)

1- الميزانية المالية من المنظور المالي للسنوات الثلاث:

ويستوجب تحليل الميزانية المالية من منظور مالي معالجة الميزانية، بحيث تتم إعادة ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وجانب الخصوم حسب درجة الاستحقاق.

وتعبر الميزانية المالية عن نظرة الدائنين للمؤسسة وهل تقدم هذه الأخيرة الضمانات الكافية لهم، حيث تسمح الميزانية المالية باستخراج مجموعة من المؤشرات التي تدل على أن المؤسسة قابلة للائتمان، والتي سوف نتطرق إليها في المبحث الثالث.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الجدول رقم 04: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الردم التقني لسنة: 2018

وحدة المبالغ بالدينار جزائري

| الأصول | 2018 | % | الخصوم | 2018 | % |
|------------------------|-----------------|-------|--------------------------|----------------|-------|
| الأصول الثابتة | 142 459 495,71 | 36,67 | أموال خاصة | 56 221 689,24 | 14,47 |
| التشبيات الغير ملموسة | 70 000,00 | 0,02 | رأس المال | 51 000 000,00 | 13,13 |
| التشبيات المادية | 3 430 754,00 | 0,88 | احتياطات وعلاوات | 4 776 267,02 | 1,23 |
| أراضي | 79 228 256,27 | 20,39 | النتيجة الصافية | 445 422,22 | 0,11 |
| مباني | 59 034 331,26 | 15,19 | حقوق الملكية الأخرى | | |
| أصول مادية أخرى | 696 154,18 | 0,18 | الأرباح محتجزة | | |
| أصول ثابتة قيد الإنشاء | 7 629 663,16 | 1,96 | ديون طويلة الأجل | 317 696 154,18 | 81,77 |
| قيم الاستغلال | | | ديون أخرى غير متداولة | 696 154,18 | 0,18 |
| مخزونات جارية | 7 629 663,16 | 1,96 | المؤونات والمنتوجات | | |
| | | | المدرجة في الحسابات سلفا | 317 000 000,00 | 81,59 |
| قيم محققة | 124 575 264,39 | 32,06 | ديون قصيرة الأجل | 14 612 595,76 | 3,76 |
| زبائن | 115 557 302 ,47 | 29,74 | الموردون | 288 140,69 | 0,40 |
| مدينون آخرون | 38 600,00 | 0,01 | الضرائب | 12 816 457,54 | 3,30 |
| الضرائب | 8 979 361,92 | 2,31 | ديون أخرى | 1 507 997,53 | 0,39 |
| قيم جاهزة | 113 866 015,92 | 29,31 | | | |
| خزينة الأصول | 113 866 015,92 | 29,31 | | | |
| مجموع الأصول | 388 530 439,18 | 100 | مجموع الخصوم | 388 530 439,18 | 100 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الجدول رقم 05: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الردم التقني لسنة: 2019

وحدة المبالغ بالدينار جزائري

| الأصول | 2019 | % | الخصوم | 2019 | % |
|------------------------|----------------|-------|-----------------------|----------------|-------|
| الأصول الثابتة | 110 045 114,76 | 32,69 | أموال خاصة | 57 596 707,80 | 17,11 |
| التشبيات الغير ملموسة | 265 166,67 | 0,08 | رأس المال | 51 000 000,00 | 15,15 |
| التشبيات المادية | 3 430 754,00 | 1,02 | احتياطات وعلاوات | 1 375 018,56 | 0,41 |
| اراضي | 29 589 748,08 | 8,79 | النتيجة الصافية | 5 221 689,24 | 1,55 |
| مباني | 76 085 044,41 | 22,60 | حقوق الملكية الأخرى | | |
| أصول مادية أخرى | 674 401,60 | 0,20 | الأرباح محتجزة | | |
| أصول ثابتة قيد الإنشاء | 5 017 154,19 | 1,49 | ديون طويلة الأجل | 260 696 154,18 | 77,45 |
| قيم الاستغلال | | | ديون أخرى غير متداولة | 696 154,18 | 0,21 |
| مخزونات جارية | 5 017 154,19 | 1,49 | المؤونات والمنتوجات | 260 000 000,00 | 77,24 |
| قيم محققة | 73 709 327,91 | 21,90 | المدرجة في الحسابات | | |
| زبائن | 73 367 753 ,91 | 21,80 | سلفا | | |
| مديونون آخرون | 43 060,00 | 0,01 | ديون قصيرة الأجل | 18 318 127,79 | 5,44 |
| الضرائب | 298 514,00 | 0,09 | الموردون | 57 416,39 | 0,02 |
| قيم جاهزة | 147 839 392,91 | 43,92 | الضرائب | 15 349 234,00 | 4,56 |
| خزينة الأصول | 147 839 392,91 | 43,92 | ديون أخرى | 2 911 477,40 | 0,86 |
| مجموع الأصول | 336 610 989,77 | 100 | مجموع الخصوم | 336 610 989,77 | 100 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الجدول رقم 06: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الردم التقني لسنة: 2020

وحدة المبالغ بالدينار جزائري

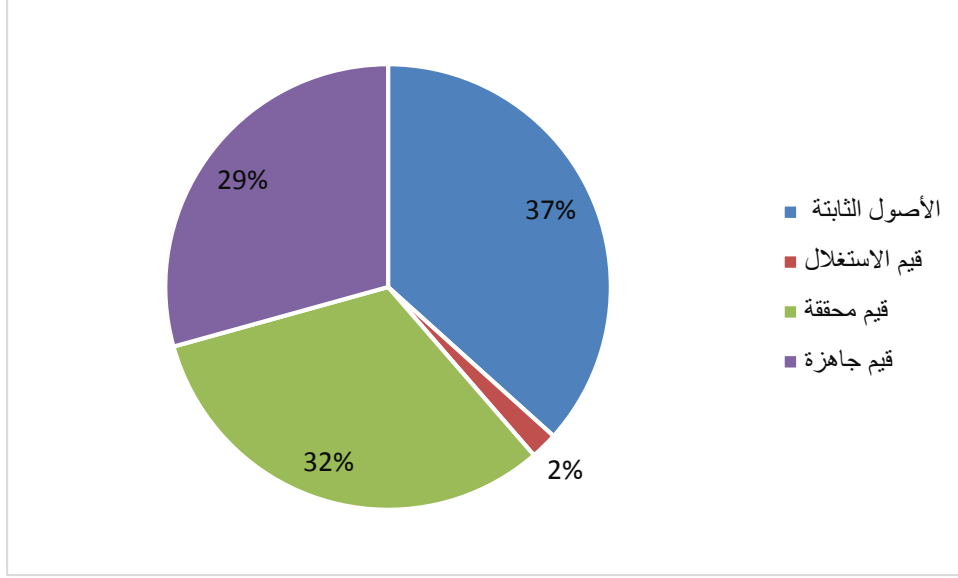
| الأصول | 2020 | % | الخصوم | 2020 | % |
|------------------------|----------------|-------|-----------------------|----------------|-------|
| الأصول الثابتة | 150 408 417,39 | 40,66 | أموال خاصة | 53 569 160,11 | 14,48 |
| التشبيات الغير ملموسة | 225 666,67 | 0,06 | رأس المال | 51 000 000,00 | 13,79 |
| التشبيات المادية | | | احتياطات وعلاوات | 2 217 973,50 | 0,01 |
| اراضي | 3 430 754,00 | 0,93 | النتيجة الصافية | 351 186,61 | 9,49 |
| مباني | 87 058 189,67 | 23,53 | حقوق الملكية الأخرى . | | |
| أصول مادية أخرى | 59 041 158,02 | 15,96 | الأرباح محتجزة | | |
| أصول ثابتة قيد الإنشاء | 652 649,03 | 0,18 | | | |
| قيم الاستغلال | 5 404 776,76 | 1,46 | ديون طويلة الأجل | 294 162 917,98 | 79,52 |
| مخزونات جارية | 5 404 776,76 | 1,46 | ديون أخرى غير متداولة | 696 154,18 | 0,19 |
| | | | المؤونات والمنتوجات | | |
| | | | المدرجة في الحسابات | 293 466 763,80 | 79,33 |
| | | | سلفا | | |
| قيم محققة | 85 154 122,99 | 23,02 | ديون قصيرة الأجل | 22 194 081,87 | 6,00 |
| زبائن | 84 904 757 ,69 | 22,96 | الموردون | 781 035,04 | 0,21 |
| مدينون آخرون | 87 000,00 | 0,02 | الضرائب | 18 344 188,82 | 4,96 |
| الضرائب | 162 365,30 | 0,04 | ديون أخرى | 3 068 858,01 | 0,83 |
| قيم جاهزة | 128 958 842,82 | 34,86 | | | |
| خزينة الأصول | 128 958 842,82 | 34,86 | | | |
| مجموع الأصول | 369 926 159,96 | 100 | مجموع الخصوم | 369 926 159,96 | 100 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

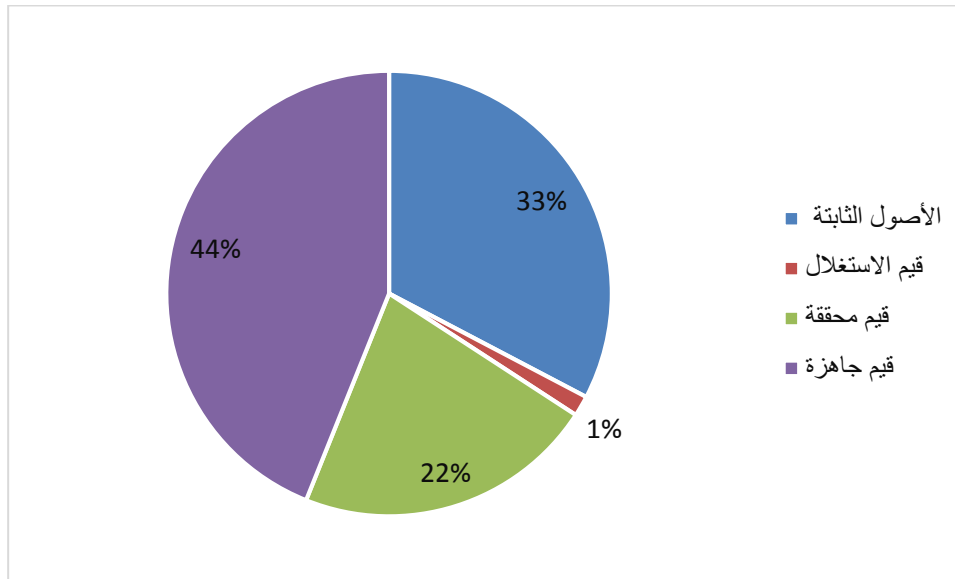
التمثيل البياني عن طريق الدوائر البيانية للميزانية المختصرة للأصول للسنوات (2018-2019-2020):

الشكل رقم 18: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2018



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

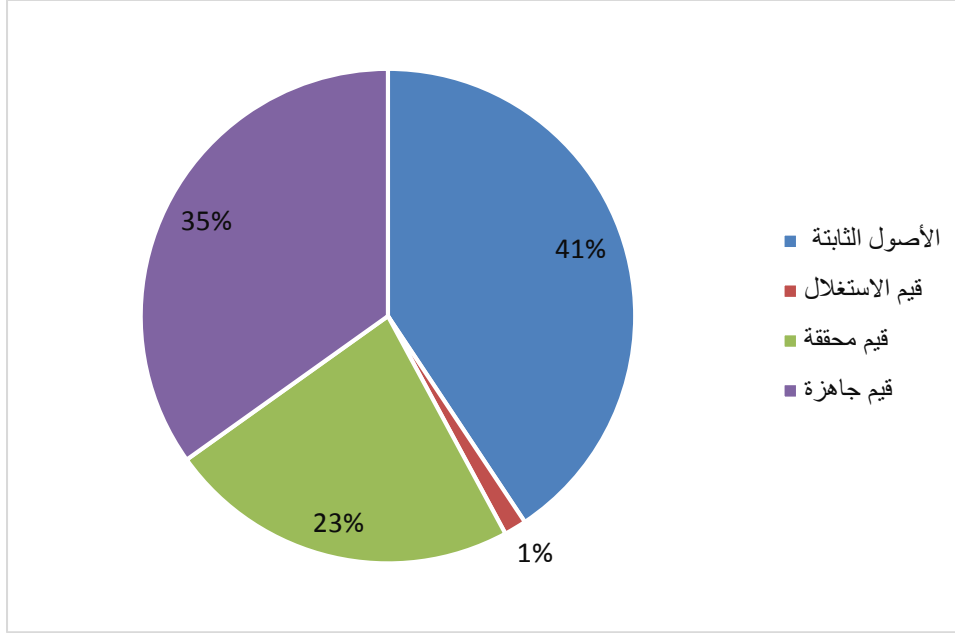
الشكل رقم 19: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الشكل رقم 20: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الميزانيات السابقة أن الأصول والخصوم في حالة تذبذب خلال السنوات (2018، 2019، 2020) أي أن المؤسسة حققت انخفاض ما بين السنتين 2018 و2019 وارتفاع ما بين السنتين 2019 و2020. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة انخفاض الأصول الغير جارية حيث قدر في السنة الأولى ب 36.67% و 32.69% في السنة الموالية، وفي السنة الثالثة قدر ب 40.66% بالإضافة إلى التذبذبات الحاصلة في الأصول الجارية من سنة إلى أخرى وكانت نسبتها كالتالي: 63.33%، 67.31% و 59.34% ويقابل هذه التذبذبات تغيرات بالنسبة للقيم القابلة للتحقيق من سنة لأخرى وبعض التذبذبات الحاصلة في قيم الاستغلال والقيم الجاهزة.

كما نلاحظ من جانب الخصوم تذبذبات ضئيلة في نسب الأموال الثابتة خلال السنوات الثلاث حيث بلغت 96.24%، 94.56%، 94% على التوالي أي أن المؤسسة اعتمدت على أموالها الدائمة بنسبة تفوق 50% وهي نسب جيدة، حيث أنها اعتمدت على أموالها الخاصة بنسبة 14.47%، 17.11% و 14.48% خلال الثلاث سنوات على التوالي.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

كما نلاحظ كذلك زيادة مستمر في الخصوم الجارية في المؤسسة من نسبة لأخرى حيث قدرت بـ: 3.76%، 5.44%، 6% للسنوات الثلاث على التوالي وهي نسب تقل عن 10%.
ومنه نستنتج أن المؤسسة تعتمد على أموالها الثابتة بنسبة كبيرة ولا تعتمد على الخصوم الجارية في تمويل نشاطها.

2- الميزانية من الجانب الوظيفي في السنوات الثلاث:

يعبر المنظور الوظيفي في الميزانية للأصول على أنها الاستخدامات والخصوم على أنها الموارد، وتهدف للحكم على مدى كفاءة ونجاعة السياسات المالية في المؤسسة وباحترامها لهذا المبدأ تمول الاستخدامات الدائمة بواسطة الموارد الدائمة، وتمول الاستخدامات المتداولة بواسطة الموارد قصيرة الأجل.
لذلك يمكن إجراء بعض التصحيحات على الميزانية المحاسبية أهمها أن نأخذ مبالغ الأصول الإجمالية ويجب تصنيف الموارد حسب نوع مصدر التمويل الذي تمثله، وتعبر الميزانية المالية عن نظرة الدائنين، أما الميزانية الوظيفية عن نظرة المسيرين وبذلك يمكننا استخراج بعض المؤشرات المالية التي سوف نتطرق لها في المبحث الثالث.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الجدول رقم 07: الميزانية الوظيفية لمؤسسة الردم التقني للفترة الممتدة بين (2018-2020)

وحدة المبالغ دينار جزائري

| 2020 | 2019 | 2018 | الاستخدامات |
|----------------|----------------|----------------|-----------------------------|
| 395 000,00 | 395 000,00 | 175 000,00 | الاستخدامات الثابتة |
| | | | التشبيكات الغير ملموسة |
| | | | التشبيكات المادية |
| 3 430 754,00 | 3 430 754,00 | 3 430 754,00 | أراضي |
| 282 326 536,27 | 201 067 024,14 | 200 294 524,14 | مباني |
| 209 607 705,14 | 204 671 946,74 | 180 196 288,13 | أصول مادية أخرى |
| 717 906,75 | 717 906,75 | 717 906,75 | أصول ثابتة قيد الإنشاء |
| 496 477 902,16 | 410 282 631,63 | 384 814 473,02 | مجموع الاستخدامات الثابتة |
| | | | استخدامات متداولة |
| 5 404 776,76 | 5 017 154,19 | 7 629 663,16 | مخزونات |
| 134 854 236,92 | 123 317 233,14 | 115 557 302,47 | زبائن |
| 87 000,00 | 43 060,00 | 38 600,00 | مدينون آخرون |
| 162 365,30 | 298 514,00 | 8 979 361,92 | ضرائب |
| 128 958 842,82 | 147 839 392,91 | 113 866 015,92 | خزينة الأصول |
| 269 467 221,80 | 276 515 354,24 | 246 070 943,47 | مجموع الاستخدامات المتداولة |
| 765 945 123,96 | 686 797 985,87 | 630 885 416,49 | مجموع الاستخدامات |

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

| 2020 | 2019 | 2018 | الموارد |
|----------------|----------------|----------------|---|
| 51 000 000,00 | 51 000 000,00 | 51 000 000,00 | الموارد الدائمة أموال خاصة (راس المال) |
| 2 217 973,50 | | | أموال خاصة ذاتية (احتياطات, نتيجة, اهتلاكات ومؤونات) |
| 351 186,61 | 1 375 018,56 | 4 776 267,02 | احتياطات |
| 396 018 964,00 | 350 186 996,10 | 242 354 977,31 | نتيجة |
| | | | إهتلاكات ومؤونات |
| 696 154,18 | 5 221 689,24 | 445 422,22 | حقوق الملكية الأخرى - الأرباح المحتجزة |
| | 696 154,18 | 696 154,18 | ديون أخرى غير متداولة |
| 293 466 763,80 | 260 000 000,00 | 317 000 000,00 | المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا |
| 743 751 042,09 | 668 479 858,08 | 616 272 820,73 | مجموع الموارد الدائمة |
| 781 035,04 | 57 416,39 | 288 140,69 | الموارد المتداولة |
| 18 344 188,82 | 15 349 234,00 | 12 816 457,54 | الموردون |
| 3 068 858,01 | 2 911 477,40 | 1 507 997,53 | الضرائب |
| | | | ديون أخرى |
| | | | خزينة الخصوم |
| 22 194 081,87 | 18 318 127,79 | 14 612 595,76 | مجموع الموارد المتداولة |
| 765 945 123,96 | 686 797 985,87 | 630 885 416,49 | مجموع الموارد |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال جدول الميزانية الوظيفية للمؤسسة من جانب الاستخدامات والموارد للسنوات (2018، 2019، 2020) أن المؤسسة حققت تزايد مستمر في الاستخدامات على التوالي وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع الاستخدامات الثابتة والتي قدرت سنة 2018 بـ 384.814.473,02 دج وبـ 410.282.631,63 دج سنة 2019 و قدرت سنة 2020 بـ 496.477.902,16 دج بالإضافة إلى زيادة الاستخدامات المتداولة والتي قدرت خلال الثلاث سنوات بـ 246.070.943,47 دج، 274.515.354,24 دج، 269.467.221,80 دج على التوالي.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

كما نلاحظ من جانب الموارد زيادة مستمرة في الموارد الدائمة لثلاث سنوات وتقدر بـ: 616.272.820,73 دج، 668.479.858,08 دج، 743.751.042,09 دج على التوالي وهي مبالغ كبيرة جدا مقارنة بمبالغ الموارد المتداولة المقدرة بـ: 14.612.595,76 دج سنة 2018 وقدرت بـ: 18.318.127,79 دج، 22.194.081,87 دج لسنة 2019 و 2020 على التوالي، والتي تبين أن المؤسسة تعتمد على مواردها الدائمة بنسبة كبيرة مقارنة بالموارد المتداولة في تمويل نشاطها.

المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج للفترة الممتدة بين (2018-2020).

تقديم جدول حسابات النتائج لمؤسسة الردم التقني قالمة خلال الفترة الممتدة بين (2018-2020) كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم 08: جدول حسابات النتائج لمؤسسة الردم التقني قالمة للفترة الممتدة بين (2018-2020)

وحدة المبالغ بالدينار الجزائري

| البيان | 2018 | 2019 | 2020 |
|---------------------------------------|---------------|----------------|----------------|
| رقم الأعمال | 74 409 159,00 | 86 462 977,03 | 104 367 760,40 |
| إعانات الاستغلال | | 107 000 000,00 | 45 000 000,00 |
| إنتاج السنة المالية (1) | 74 409 159,00 | 193 462 977,03 | 149 367 760,40 |
| المشتريات المستهلكة | 8 336 658,41 | 12 543 650,18 | 16 013 035,75 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | 4 230 566,41 | 8 453 856,22 | 7 055 948,27 |
| استهلاك السنة المالية (2) | 12 567 224,82 | 20 997 506,40 | 23 068 984,02 |
| القيمة المضافة للإستغلال (1-2)....(3) | 61 841 934,18 | 172 465 470,63 | 126 298 776,38 |
| أعباء المستخدمين | 31 396 979,68 | 55 383 790,73 | 81 080 722,14 |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة | 1 521 840,00 | 1 665 269,90 | 932 872,00 |

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

| | | | |
|----------------|----------------|---------------|---|
| 44 285 182,24 | 115 416 410,00 | 28 923 114,50 | الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4) |
| 2 085 251,06 | 399 334,00 | 11 177 332,98 | المنتجات العملية الأخرى |
| 63 888,89 | 56 035 985,18 | 120 000,00 | الأعباء العملية الأخرى |
| 45 831 967,90 | 57 882 539,56 | 35 489 824,71 | المخصصات للإهتلاكات والمؤونات |
| 474 576,51 | 1 897 219,26 | 4 490 622,77 | النتيجة العملية (5) |
| | | 285 644,25 | المنتجات المالية |
| | | 285 644,25 | النتيجة المالية (6) |
| 474 576,51 | 1 897 219,26 | 4 776 267,02 | النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)....(7) |
| 123 389,90 | 493 277,00 | | الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية |
| 151 453 011,46 | 193 862 311,03 | 85 872 136,23 | مجموع منتجات الأنشطة العادية |
| 151 101 824,85 | 192 458 368,77 | 81 095 869,21 | مجموع الأعباء الأنشطة العادية |
| 351 186,61 | 1 403 942,26 | 4 776 267,02 | النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8) |
| | | | العناصر الغير العادية - المنتجات |
| | 28 923,70 | | العناصر الغير العادية - الأعباء |
| | -28 923,70 | | النتيجة الغير العادية (9) |
| 351 186,61 | 1 375 018,56 | 4 776 267,02 | النتيجة الصافية للسنة المالية (10) |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه ما يلي:

- إنتاج السنة المالية (1) = رقم الأعمال + إعانات الاستغلال : حيث نلاحظ أن رقم الأعمال في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى بالإضافة إلى زيادة في إعانات الاستغلال مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

إنتاج السنة المالية للسنوات الثلاث، والذي قدر بـ 74.409.159,00 دج، 193.462.977,03 دج و 149.367.760,40 دج.

- **استهلاك السنة المالية (2):** في زيادة مستمرة من سنة لأخرى.
- **القيمة المضافة للاستغلال (3) = (2-1) = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية:** فنلاحظ أن هذه القيمة في حالة تذبذب خلال السنوات الثلاث على التوالي وهذا راجع إلى نسبة الزيادة في استهلاك السنة المالية المطروحة من إنتاج السنة المالية (كلما زادت نسبة استهلاك السنة المالية نقصت القيمة المضافة للاستغلال).
- **إجمالي فائض الاستغلال (4):** نلاحظ ارتفاع قيمته ما بين السنتين 2018، 2019 وانخفاض ما بين السنتين 2019، 2020 وهذا ناتج عن تذبذب في القيمة المضافة للاستغلال وتذبذب أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم المدفوعة (كلما زادت هذه الأخيرة تؤثر في إجمالي فائض الاستغلال بالزيادة والنقصان).
- **النتيجة التشغيلية (5):** نلاحظ أنها في انخفاض مستمر من سنة لأخرى وهذا راجع إلى التذبذب في قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال والتذبذب في مخصصات الاهتلاكات والمؤونات من السنوات الثلاث والزيادة مستمرة في المنتجات والأعباء التشغيلية الأخرى من سنة إلى أخرى.
- **النتيجة المالية (6):** قدرت في سنة 2018 بـ: 285.644,25 دج، ومنعدمة في السنتين الموالتين هذا ما أدى إلى زيادة النتيجة العادية قبل الضرائب لسنة 2018.
- **النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)...** (7) = النتيجة التشغيلية + النتيجة المالية: ارتفعت قيمتها سنة 2018 نتيجة ارتفاع النتيجة المالية حيث قدرت بـ: 4.776.267,02 دج، وبقيت على حالها في السنتين 2019، 2020، وهذا راجع إلى النتيجة المالية المعدومة فيهما، كما نلاحظ انخفاض مستمر للنتيجة العادية قبل الضرائب خلال السنوات الثلاث على التوالي.
- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8):** نلاحظ أنها في انخفاض مستمر خلال السنوات الثلاث على التوالي حيث نلاحظ أن قيمتها في سنة 2018 تساوي النتيجة العادية قبل الضرائب وهذا ناجم عن انعدام الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية، بينما في السنتين 2019 و 2020 فرضت الضريبة على هذه الأخيرة المقدرة بـ: 493.277,00 دج، و 123.389,90 دج على التوالي مما أدى إلى انخفاض النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

- النتيجة الغير عادية (9): يتضح لنا من خلال جدول حسابات النتائج أنها معدومة في السنتين 2018 و2020 وبالتالي تبقى نفسها قيمة النتيجة الصافية للسنة المالية خلال هاتين السنتين، لكنها سالبة في سنة 2019 وتقدر بـ: 28.923,70- دج وهي تمثل العناصر الغير العادية - الأعباء والتي تطرح من النتيجة الصافية للأنشطة العادية لتتحصل على النتيجة الصافية للسنة المالية.
- النتيجة الصافية للسنة المالية (10): في تناقص مستمر خلال الفترة الممتدة بين (2018-2020) وقدرت بـ: 4.776.267,02 دج، 1.375.018,56 دج و351.186,61 دج على التوالي والتي يجب أن تتزايد في السنوات القادمة لكي لا تحقق خسارة.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

المبحث الثالث: تحليل الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني بواسطة التحليل المقارن ومؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

بالاعتماد على الميزانيات السابقة وجدول حسابات النتائج يمكننا تحليل الأداء المالي للمؤسسة باستخدام التحليل المقارن للميزانية المالية وذلك بواسطة أهم النسب المالية والمؤشرات التوازن المالي التي تناسب طبيعة نشاط مؤسسة الردم التقني باعتبارها مؤسسة اقتصادية عمومية E.P.I.C تحت وصاية وزارة الداخلية، والتي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل المقارن للميزانية المالية لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة خلال الفترة الممتدة بين (2018-2020)

نقوم بهذا التحليل حتى نتمكن من مراقبة التغيرات التي تطرأ على الميزانية المالية خلال الثلاث سنوات وذلك بإجراء مقارنة بين عناصرها والالتفات بشكل خاص إلى العناصر التي تغيرت.

والجدول التالي سوف يوضح التغيرات الحاصلة على عناصر الميزانية خلال الفترة الممتدة بين (2018-2020) باعتبار 2018 هي سنة الأساس:

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الجدول رقم 09: التحليل المقارن لعناصر الميزانية المالية لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة خلال سنوات الدراسة.

وحدة المبالغ بالدينار الجزائري

| التغير % | 2020 | التغير % | 2019 | 2018 | الأصول والخصوم |
|----------|----------------|----------|----------------|----------------|-------------------------------|
| 5.58 | 150.408.417.39 | -22.75 | 110.045.114.76 | 142.459.495.71 | الأصول الأصول الغير جارية |
| -29.16 | 5.404.776.76 | -34.24 | 5.017.154.19 | 7.629.663.16 | الأصول جارية قيم الإستغلال |
| -31.64 | 85.154.122.99 | -40.83 | 73.709.327.91 | 124.575.264.39 | قيم محققة |
| 13.25 | 128.958.842.82 | 29.84 | 147.839.392.91 | 113.866.015.92 | قيم جاهزة |
| -4.79 | 369.926.159.96 | -13.36 | 336.610.989.77 | 388.530.439.18 | مجموع الأصول |
| -4.72 | 53.569.160.11 | 2.45 | 57.596.707.80 | 56.221.689.24 | الخصوم الأموال الخاصة |
| -7.41 | 294.162.917.98 | -17.94 | 260.696.154.18 | 317.696.154.18 | الخصوم الغير الجارية |
| 51.88 | 22.194.081.87 | 25.36 | 18.318.127.79 | 14.612.595.76 | الخصوم الجارية |
| -4.79 | 369.926.159.96 | -13.36 | 336.610.989.77 | 388.530.439.18 | مجموع الخصوم |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

1- جانب الأصول:

يتضح لنا من خلال الجدول أن أصول المؤسسة محل الدراسة قد حققت انخفاض قدر بـ 13.36% سنة 2019 و 4.79% سنة 2020 مقارنة بسنة 2018، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض الأصول الجارية وسوف نتطرق إلى عناصر الأصول كما يلي:

1-1- بالنسبة للأصول غير الجارية نلاحظ نقصان سنة 2019 بنسبة 22.75% وهذا راجع إلى أن المؤسسة لم تقم بالاستثمار، بالإضافة إلى أن قيمة الإهلاك كبيرة لأنه تم غلق مقر ردم النفايات بسبب امتلاءه وذلك

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

بإخفاء قسط الإهلاك كلياً، كما نلاحظ تزايد سنة 2020 قدر بـ 5.58 % مقارنة بسنة 2018 وهذا بسبب استثمار المؤسسة وذلك بإنشاء مركز ردم جديد.

1-2- بالنسبة لتقييم الاستغلال هناك نقصان في نسبة المخزونات خلال السنتين 2019 و2020 قدر بـ 34.24 % و 29.16 % على التوالي مقارنة بسنة 2018: وهذا بسبب استعمال المؤسسة لمخزون قطع الغيار الخاصة بشاحنات نقل النفايات حيث نجد قيمة المخزون مرتفعة قليلاً وهذا راجع إلى سياسة المؤسسة باعتماد مخزون أمان لا بأس به لمواجهة الأعطاب والأعطال.

1-3- بالنسبة للتقييم المحققة والتي تتمثل بالدرجة الأولى في الحسابات الدائنة وحسابات الزبائن حيث نلاحظ هناك انخفاض سنة 2019 وسنة 2020 مقارنة بسنة 2018 والذي قدر بـ 40.83 % و 31.64 % على التوالي، وهذا ما بسبب تسديد الزبائن المتعاملين مع المؤسسة لمستحققاتهم والمتمثلين بشكل كبير في بلديات الولاية

1-4- بالنسبة للتقييم الجاهزة فقد حققت المؤسسة زيادة في الخزينة سنة 2019 بنسبة 29.84 % وذلك بتحويل جزءاً من القيم المحققة إلى قيم جاهزة والسبب في ذلك يرجع إلى تسديد بعض الزبائن لمستحققاتهم والتي من خلالها تسدد المؤسسة مستحققاتها لتجنب الضغط الذي يواجهها، أي توفير هامش أمان للوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها، والسبب الرئيسي هو ارتفاع رقم الأعمال من سنة إلى أخرى.

كما نلاحظ أن هناك انخفاض سنة 2020 قدر بـ 16.59 % مقارنة بسنة 2019، وهذا بسبب عدم تسديد الزبائن لالتزاماتهم اتجاه المؤسسة.

2- جانب الخصوم:

نلاحظ أن خصوم المؤسسة لسنتي 2019 و2020 في تناقص قدر بـ 13.36 % و 4.79 % مقارنة بسنة 2018 وسوف نتطرق إلى عناصر الخصوم كما يلي:

1-2- الأموال الخاصة: هناك زيادة ضئيلة فيها قدرت بـ 2.45 % سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وترجع هذه الزيادة إلى ترحيل النتيجة التي حققتها المؤسسة إلى الأموال الخاصة .

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

كما نلاحظ تناقص في الأموال الخاصة سنة 2020 مقارنة بسنة 2018 والسبب يرجع إلى توزيع الأرباح المحتجزة.

2-2- الخصوم غير الجارية: نلاحظ أن المؤسسة شهدت انخفاض في الخصوم غير الجارية سنة 2019 و2020 قدرت بـ 17.94% و7.41% مقارنة بسنة 2018 ويرجع السبب إلى عدم اعتمادها على الأموال الخاصة في تمويل استثماراتها وعملياتها.

2-3- الخصوم الجارية: شهدت ارتفاع خلال السنتين 2019 و2020 على التوالي قدرت بـ 25.36% و51.88% مقارنة بسنة الأساس 2018 ويرجع السبب إلى الزيادة رقم الأعمال حيث أن طبيعة نشاط المؤسسة يمنحها امتياز ضريبي يتمثل في تأجيل الرسم على القيمة المضافة إلى موعد الاستحقاق.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي للفترة الممتدة بين (2018-2020)

سوف نقوم بتحليل الميزانية من المنظور المالي والوظيفي ومن أهم المؤشرات التي يستخدمها المحللين الماليين في تقييم التوازن المالي هي: رأس المال العامل للسيولة، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1- رأس المال العامل FR

من أجل معرفة هل المؤسسة متوازنة ماليا أم لا، ومدى احترامها لقاعدة التوازن المالي لا بد من حساب رأس المال العامل وسيتم حسابه انطلاقا من الميزانية المالية لمؤسسة الردم التقني للسنوات 2018، 2019، 2020 كما هو موضح في الجدول أدناه:

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الجدول رقم 10: كيفية حساب رأس المال العامل سيولة لمؤسسة الردم التقني قالمة خلال الفترة الممتدة بين (2018-2020)

وحدة المبالغ بالدينار الجزائري

| المؤشر | الصيغة | 2018 | 2019 | التغير | 2020 | التغير |
|------------------------------------|-------------------------------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|
| رأس المال العامل من أعلى الميزانية | الأموال الدائمة - الأصول الثابتة | 231.458.347.71 | 208.247.747.22 | -23.210.600.49 | 197.323.660.70 | -10.924.086.52 |
| | الأموال الدائمة | 373.917.843.42 | 318.292.861.98 | -55.624.981.44 | 347.732.078.09 | 29.439.216.11 |
| | الأصول الثابتة | 142.459.495.71 | 110.045.114.76 | -32.414.380.95 | 150.408.417.39 | 40.363.302.63 |
| رأس المال العامل من أسفل الميزانية | الأصول المتداولة - قروض قصيرة الأجل | 231.458.347.71 | 208.247.747.22 | -23.210.600.49 | 197.323.660.70 | -10.924.086.52 |
| | الأصول المتداولة | 246.070.943.47 | 226.565.875.01 | -19.505.068.46 | 219.517.742.57 | -7.048.132.44 |
| | قروض قصيرة الأجل | 14.612.595.76 | 18.318.127.79 | 3.705.532.03 | 22.194.081.87 | 3.875.954.08 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

- نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل موجب خلال ثلاث سنوات 2018، 2019 و 2020، هذا يعني أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى التي مفادها أن الأصول الثابتة تمويل بالأموال الدائمة، فالوحدة حققت هامش أمان منخفض من سنة لأخرى بسبب الانخفاض في الأصول الثابتة والأموال الدائمة حيث قدر بـ 231.458.347,71 دج، 208.247.747,22 دج و 197.323.660.70 دج على التوالي والذي تمويله أصولها المتداولة.
- كما نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل سيولة بنسبة ضئيلة سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 قدر بـ 23.210.600,49 دج وذا انخفاض ضئيل سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 قدر بـ 10.924.086,52 دج، وهذا راجع إلى عدم الاستثمار في الأصول الثابتة رغم أنه هناك استثمار لكنه بنسبة ضئيلة لم يظهر أثره في السنتين 2018 و 2019 لأنه غلبه قسط الاهتلاك على عكس سنة 2020.

وعموما يمكننا القول بأن المؤسسة احترمت قاعدة التوازن المالي باعتباره موجب، ولهذا لا يمكن الحكم على التوازن المالي إلا بعد حساب مؤشر آخر مكمل له، هو الاحتياج في رأس المال العامل.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

2- احتياجات رأس المال العامل BFR

والذي يتم حسابه من الميزانية الوظيفية للفترة الممتدة بين (2018، 2019) والتي قدمناها في المبحث الثاني والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 11: مؤشرات التوازن المالي من المنظور الوظيفي لمؤسسة الردم التقني قالمة للفترة الممتدة بين (2018، 2019)

وحدة المبالغ بالدينار الجزائري

| المؤشرات | الصيغة | 2018 | 2019 | التغير | 2020 | التغير |
|---|---|----------------|----------------|---------------|----------------|----------------|
| رأس المال العامل | الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة | 231.458.347.71 | 258.197.226.45 | 26.738.878.74 | 247.273.139.93 | -10.924.086.52 |
| الصافي الأجمالي | الموارد الدائمة | 616.272.820.73 | 668.479.858.08 | 52.207.037.35 | 743.751.042.09 | 75.271.184.01 |
| الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال | إستخدامات الإستغلال - موارد الإستغلال | 117.592.331.79 | 110.357.833.54 | -7.234.498.25 | 118.314.297.11 | 7.956.463.57 |
| الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال | إستخدامات الإستغلال | 132.204.927.55 | 128.675.961.33 | -3.528.966.22 | 140.508.378.98 | 11.832.417.65 |
| الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال | موارد الإستغلال | 14.612.595.76 | 18.318.127.79 | 3.705.532.03 | 22.194.081.87 | 3.875.954.08 |
| الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال | إستخدامات خارج الإستغلال - موارد خارج الإستغلال | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي | إحتياج في رأس المال العامل للإستغلال + إحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال | 117.592.331.79 | 110.357.833.54 | -7.234.498.25 | 118.314.297.11 | 7.956.463.57 |
| الخزينة | رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي | 113.866.015.92 | 147.839.392.91 | 33.973.376.99 | 128.958.842.82 | -18.880.550.09 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

يتضح لنا من خلال الجدول أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي **FRNG** موجب في السنوات الثلاث، وهذا مؤشر جيد يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

حيث نلاحظ زيادة سنة 2019 قدرت بـ 26.738.878,74 دج وانخفاض سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 قدر بـ 10.924.086,52 دج وهذا راجع لعدم الاستثمار في الاستخدامات الثابتة رغم أن هناك استثمار لكنه ضئيل.

كما نلاحظ من خلال الجدول نفسه أن المؤسسة حققت احتياجا في رأس مال العامل الإجمالي موجبا للسنوات نفسها هذا يعني أنها تمكنت من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية.

ويعود التغير في **BFR** إلى زيادة قيمة الضرائب من سنة إلى أخرى، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك انخفاض في احتياج رأس المال العامل الإجمالي سنة 2019 قدر بـ 7.234.498,2 دج ويرجع ذلك إلى ترصيد قيمة التسبيق الضريبي (الضريبة على المشتريات الخاصة بسنة 2018 تم تسويتها 2019)، كما يعود ارتفاعه سنة 2020 إلى زيادة الضريبة التي لها علاقة طردية برقم الأعمال.

ومنه نستنتج أن المؤسسة حققت توازن مالي على المدى القصير.

3- الخزينة الصافية TN:

تعبر الخزينة عن العلاقة الموجودة بين رأس المال العامل والاحتياج منه، أي أن:

$$TN=FRNG-BFR$$

كما هو موضح في الجدول أعلاه (الجدول رقم 11).

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة للسنوات 2018، 2019، 2020 وهذا دليل على أن المؤسسة حققت توازنا ماليا أي أنها تتمتع بسيولة على المدى القصير تمكنها من أن تواجه الديون قصيرة الأجل، كما أنها بعيدة عن خطر التسديد، وكلما كان هذا الفرق كبيرا دل على توفر سيولة مفرطة تؤثر على مردودية المؤسسة سلبا إن لم تستغل في استثمارات جديدة، كما يمكننا بواسطتها من تغطية جزء كبير من الديون طويلة الأجل.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية لمؤسسة الردم التقني قالمة للفترة الممتدة بين (2018-2020)

هناك مجموعة من النسب المالية التي سيتم الاعتماد عليها في تحليلنا ومنها:

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

1- نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل للمؤسسة محل الدراسة والجدول التالي يبين أهم هذه النسب:

الجدول رقم 12: نسب السيولة لمؤسسة الردم التقني قالمة للفترة الممتدة بين (2018-2020)

وحدة المبالغ بالدينار الجزائري

| النسب | الصيغة | 2018 | 2019 | 2020 |
|--------------------------------|---|----------------|----------------|----------------|
| نسبة التداول (السيولة العامة) | الأصول المتداولة ÷ الإلتزامات المتداولة | 16.84 | 12.37 | 9.89 |
| | الأصول المتداولة | 246.070.943.47 | 226.565.875.01 | 219.517.742.57 |
| | الإلتزامات المتداولة | 14.612.595.76 | 18.318.127.79 | 22.194.081.87 |
| نسبة السيولة المختصرة | الأصول المتداولة - المخزون ÷ الخصوم المتداولة | 16.32 | 12.09 | 9.65 |
| | المخزون | 7.629.663.16 | 5.017.154.19 | 5.404.776.76 |
| | الأصول المتداولة - المخزون | 238.441.280.31 | 221.548.720.82 | 214.112.965.81 |
| نسبة السيولة السريعة (الجاهزة) | الخزينة ÷ الخصوم المتداولة | 7.79 | 8.07 | 5.81 |
| | الخزينة | 113.866.015.92 | 147.839.392.91 | 128.958.842.82 |
| نسبة الاستقلالية المالية | الأموال الخاصة ÷ الديون طويلة ومتوسطة الأجل | 0.18 | 0.22 | 0.18 |
| | الأموال الخاصة | 56.221.689.24 | 57.596.707.80 | 53.569.160.11 |
| | ديون طويلة ومتوسطة الأجل | 317.696.154.18 | 260.696.154.18 | 294.162.917.98 |
| نسبة ملاءة المؤسسة | الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون | 0.17 | 0.21 | 0.17 |
| | مجموع الديون | 332.308.749.94 | 279.014.281.97 | 316.356.999.85 |
| نسبة الهيكل المالي | الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم | 0.14 | 0.17 | 0.14 |
| | مجموع الخصوم | 388.530.439.18 | 336.610.989.77 | 369.926.159.96 |
| نسبة قابلية التسديد | مجموع الديون ÷ مجموع الأصول | 0.86 | 0.83 | 0.86 |
| | مجموع الأصول | 388.530.439.18 | 336.610.989.77 | 369.926.159.96 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

1-1 نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):

كما هو موضح في الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة للسنوات الثلاث أكبر من الواحد، هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بسيولة عامة جيدة، حيث يمكنها تغطية التزاماتها المتداولة عن طريق أصولها المتداولة، حيث نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى حيث قدرت بـ 16,84، 12.37 و 9.89 خلال ثلاث السنوات محل الدراسة على التوالي هذا بسبب أن المؤسسة تقوم على سداد جميع ديونها قصيرة الأجل في آجالها المستحقة دون صعوبات مع بقاء هامش إضافي من الأصول المتداولة للتغطية ضد المخاطر المتعلقة بالمخزونات والزبائن.

وعليه يمكن القول أن المؤسسة في حالة توازن مالي قصير الأجل، كما تجدر الإشارة إلى أن أكبر عنصر يؤثر على هذه النسبة هو ارتفاع قيمة الخزينة خلال السنوات الثلاث.

2-1 نسبة السيولة المختصرة:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت نسبة سيولة مختصرة أكبر من 0.50 وهو مؤشر إيجابي، حيث قدرت سنة 2018 بنسبة 16.32، أما في سنة 2019 قدرت بـ: 12.09 وكذلك قدرت سنة 2020 بـ: 9.65.

وعموما يمكننا القول بأن نسبة السيولة المختصرة دون المخزون السلعي تعبر بدقة على قدرة المؤسسة في تسديد ما عليها من التزامات بسرعة دون أن تلجأ إلى تصفية المخزون السلعي لكونه أقل الموجودات المتداولة سيولة بسبب بطئ تحويله إلى النقد أو بسبب عدم التأكد من بيعه، واعتمادها على القيم المحققة والقيم الجاهزة مع بقاء هامش إضافي.

3-1 نسبة السيولة السريعة (الجاهزة):

يتضح من خلال الجدول أن نسبة السيولة الجاهزة تفوق نسبتها المعيارية المحصورة بين 0.25 و 0.35 وهذا يدل على قدرة القيم الجاهزة التي بحوزة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة في تواريخ استحقاقها. حيث ارتفعت سنة 2019 بسبب تحصيل أموال الزبائن وانخفضت سنة 2020 بسبب زيادة قيمة الضرائب المرتبطة برقم الأعمال.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

2- نسبة الاستقلالية المالية:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة قدرت بـ: 0,18، 0,22، 0,18 خلال السنوات الثلاثة وهي نسب أقل من الواحد (1) وهي نسبة غير جيدة تدل على أن المؤسسة ليس لها القدرة لمواجهة ديونها الطويلة والمتوسطة بأموالها الخاصة.

3- نسبة ملاءة المؤسسة:

يتضح من خلال الجدول أن نسب الملاءة المالية في السنوات الثلاث أقل من الحد الأدنى (0.6) هذا ما يبين عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها. كما أنها تبين اعتماد المؤسسة بشكل كبير على خصومها الجارية والغير جارية وبشكل قليل على أموالها الخاصة لتمويل أصولها (عدم توظيف استثمار أموالها الخاص).

4- نسبة الهيكل المالي:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الهيكل المالي متساوية في السنتين 2018 و2020 و قدرت بـ: 0.14 وفي سنة 2019 قدرت بـ: 0.17 إلا أن هذه النسب أقل من النسبة المعيارية 0.40 هذا يبين أن المؤسسة لا تعتمد في تمويلها العام على أموالها الخاصة وتعتمد على أموال الغير بشكل كبير، وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة لم تقم بأي احتياطات أو مؤونات اتجاه المخاطر العامة.

5- نسبة قابلية التسديد:

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة قابلية التسديد متساوية في السنوات 2018 و2020 وتقدر 0.86 وتقدر في سنة 2019 بـ: 0.83، وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة مالية جيدة، وبالتالي فهي قادرة على تسديد ديونها في حالة التصفية، وهو ضمان لحقوق الغير عند الإفلاس وهذا ما يشجع المتعاملين مع المؤسسة بالتعامل معها بثقة كبيرة.

6- نسب النشاط:

بالإضافة إلى النسب السابقة توجد نسب النشاط التي يتم استخراجها من الميزانية المالية وجدول حساب النتائج للسنوات الثلاث والذي سوف نتطرق لها في الجداول التالية:

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

الجدول رقم 13: نسب النشاط (معدلات دوران الأصول) لمؤسسة الردم التقني قالمة للفترة الممتدة بين (2020-2018)

وحدة المبالغ بالدينار الجزائري

| النسب | الصيغة | 2018 | 2019 | 2020 |
|-------------------------------|----------------------------------|----------------|----------------|----------------|
| معدل دوران إجمالي الأصول | رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول | 0,19 | 0,26 | 0,28 |
| | رقم الأعمال | 74 409 159,00 | 86 462 977,03 | 104 367 760,40 |
| | إجمالي الأصول | 388 530 439,18 | 336 610 989,77 | 369 926 159,96 |
| معدل دوران الأصول غير الجارية | رقم الأعمال ÷ الأصول غير الجارية | 0,52 | 0,79 | 0,69 |
| | الأصول غير الجارية | 142 459 495,71 | 110 045 114,76 | 150 408 417,39 |
| معدل دوران الأصول الجارية | رقم الأعمال ÷ الأصول الجارية | 0,30 | 0,38 | 0,48 |
| | الأصول الجارية | 246 070 943,47 | 226 565 875,01 | 219 517 742,57 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة

6-1 معدل دوران إجمالي الأصول:

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران إجمالي الأصول في تزايد مستمر أي أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0,19، 0,26 و 0,28 على التوالي خلال الثلاث سنوات وهو ما يعني أن كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المتاحة في تحسن مستمر والدليل على ذلك أن هذه القيم أكبر من الفوائد المقدمة من البنوك.

6-2 معدل دوران الأصول غير الجارية:

نلاحظ أن معدل دوران الأصول غير الجارية في حالة تذبذب خلال الثلاث السنوات زيادة ونقصان، وأن نسبة مساهمة الأصول غير جارية في تحقيق رقم الأعمال ارتفع بين السنتين 2018 و 2019 من 0,52 مرة إلى 0,79 مرة بسبب عدم الاستثمار وانخفاض بين السنتين 2019 و 2020 من 0,79 مرة إلى 0,69 مرة بسبب الاستثمار.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

3-6 معدل دوران الأصول الجارية:

تبين من الجدول أن معدل دوران الأصول الجارية في تزايد مستمر أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية قد أسهم في تحقيق رقم أعمال قدره 0.30، 0.38، 0.48 خلال الثلاث سنوات على التوالي بسبب دخول المؤسسة في عملية الاستثمار.

7- النسب المالية في تحليل حساب النتائج:

سيتم التطرق إلى النسب المالية لكل من القيمة المضافة والإنتاجية للمؤسسة من خلال تحليل جدول حساب النتائج والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 14: نسب القيمة المضافة والإنتاجية لمؤسسة الردم التقني قالمة للفترة الممتدة بين (2020-2018)

وحدة المبالغ بالدينار الجزائري

| المؤشرات | الصيغة | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---------------|----------------|----------------|
| نسبة تكامل المنشأة (نسبة القيمة المضافة) | القيمة المضافة للاستغلال ÷ رقم الأعمال | 0,83 | 1,99 | 1,21 |
| | القيمة المضافة للاستغلال | 61 841 934,18 | 172 465 470,63 | 126 298 776,38 |
| | رقم الأعمال | 74 409 159,00 | 86 462 977,03 | 104 367 760,40 |
| الإنتاجية | القيمة المضافة للاستغلال ÷ أعباء المستخدمين | 1,97 | 3,11 | 1,56 |
| | أعباء المستخدمين | 31 396 979,68 | 55 383 790,73 | 81 080 722,14 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة

7-1 نسبة تكامل المنشأة:

أو نسبة القيمة المضافة أو نسبة التكامل العمودي نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة في حالة تزايد حيث قدرت ب 0.83 في سنة 2018 وهي نسبة أقل من واحد (1) ويرجع هذا إلى الانخفاض في القيمة المضافة. أما في السنتين 2019 و2020 نلاحظ النسبتين أكبر من الواحد (1) وهذا بسبب الزيادة الملحوظة في القيمة المضافة للاستغلال بسبب قيمة إعانات الاستغلال المقدمة من طرف المجلس الشعبي الولائي.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

2-7 الإنتاجية:

يتضح لنا من خلال الجدول أن هناك تذبذب في نسب القدرة الإنتاجية من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ أن هناك زيادة من سنة 2018 إلى سنة 2019 قدرت من 1.97 إلى 3.11 وتعود هذه الزيادة إلى الزيادة الملحوظة في القيمة المضافة للاستغلال بسبب إعانات الاستغلال التي كانت معدومة سنة 2018، وانخفاض في سنة 2020 المقدر ب 1.56 وتعود إلى انخفاض في القيمة المضافة للاستغلال.

كما نلاحظ أيضا أن المؤسسة قادرة على تسديد مستحقاتها من الأجور والمصاريف المرتبطة بها.

8- نسب الربحية

ويتم تحليل نسب الربحية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: حساب نسبة الربحية لمؤسسة الردم التقني قالمة للفترة الممتدة بين (2018-2020)

وحدة المبالغ بالدينار الجزائري

| النسب | الصيغة | 2018 | 2019 | 2020 |
|----------------------|--|----------------|----------------|----------------|
| نسبة هامش الربح | الأرباح الصافية بعد الضريبة ÷ رقم الأعمال | 0,06 | 0,02 | 0,00 |
| | الأرباح الصافية بعد الضريبة | 4 776 267,02 | 1 403 942,26 | 351 186,61 |
| | رقم الأعمال | 74 409 159,00 | 86 462 977,03 | 104 367 760,40 |
| العائد على الموجودات | الأرباح الصافية بعد الضريبة ÷ إجمالي الموجودات | 0,01 | 0,00 | 0,00 |
| | إجمالي الموجودات | 388 530 439,18 | 336 610 989,77 | 369 926 159,96 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة

8-1 نسبة هامش الربح

نلاحظ انخفاض هامش الربح من سنة إلى أخرى، حيث حققت المؤسسة هامش ربح قدر ب 0.06 و0.02 خلال السنتين 2018 و2019 على التوالي، بينما كانت معدومة في سنة 2020 وهذا راجع إلى انخفاض في الأرباح الصافية بعد الضريبة (زيادة في الأعباء المستخدمين والاهتلاكات من سنة إلى أخرى) رغم الزيادات الملحوظة في رقم الأعمال.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

وعموما يمكن القول أن المؤسسة حققت نسب غير مرضية خلال السنوات الثلاث وبالتالي عليها مضاعفة مجهوداتها للوصول إلى نتائج أفضل لتحسين وضعيتها المالية.

8-2 العائد على الموجودات

ما يمكن ملاحظته حول نسبة العائد على الموجودات أنها ضعيفة خلال الثلاث سنوات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي الموجودات وكذلك إلى طبيعة نشاط المؤسسة التي لا تهدف إلى تحقيق ربح وإنما تحقيق اكتفاء. ملاحظة: الأرباح الصافية بعد الضريبة هي النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

9- نسب المردودية

سوف يوضح الجدول الموالي تحليل نسب مردودية المؤسسة كما يلي:

الجدول رقم 16: نسب المردودية لمؤسسة الردم التقني قالمة للفترة الممتدة بين (2018-2020)

وحدة المبالغ بالدينار الجزائري

| النسبة | الصيغة | 2018 | 2019 | 2020 |
|----------------------|---|-------------------------------|-------------------------------|------------------------------|
| المردودية التجارية | النتيجة الإجمالية ÷ رقم الأعمال | 0,06 | 0,02 | 0,00 |
| | النتيجة الإجمالية رقم الأعمال | 4 776 267,02 74 409 159,00 | 1 897 219,26 86 462 977,03 | 474 576,51 104 367 760,40 |
| المردودية المالية | النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة | 0,08 | 0,02 | 0,01 |
| | النتيجة الصافية الأموال الخاصة | 4 776 267,02 56 221 689,24 | 1 375 018,56 57 596 707,80 | 351 186,61 53 569 160,11 |
| المردودية الاقتصادية | نتيجة الاستغلال (العملية) بعد الضريبة ÷ الأصول الاقتصادية | 0,02 | 0,01 | 0,00 |
| | نتيجة الاستغلال (العملية) بعد الضريبة = نتيجة العملية (1- الضريبة) | 4 490 622,77 | 1 403 942,25 | 351 186,62 |
| | نتيجة العملية الضريبة = (1 - 0,26) | 4 490 622,77 | 1 897 219,26 | 474 576,51 |
| | الأصول الاقتصادية = الثبتات + الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي | 256 325 511,63 | 257 884 507,67 | 279 367 260,21 |
| الثبتات | | 142 459 495,71 | 110 045 114,76 | 150 408 417,39 |

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

| | | | | |
|-----------------|-----------------|-----------------|--|--|
| 128 958 842 ,82 | 147 839 392 ,91 | 113 866 015 ,92 | الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي | |
|-----------------|-----------------|-----------------|--|--|

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة

9-1 المردودية التجارية

نلاحظ خلال السنوات الثلاث كل دينار من رقم الأعمال يقدم ما نسبته نتيجة إجمالية تقدر ب: 0.06، 0.02، 0.00 على التوالي من النتيجة الإجمالية، وسبب انخفاض نسبة المردودية راجع إلى الارتفاع في رقم الأعمال والانخفاض في النتيجة الإجمالية من سنة إلى أخرى وكما بيننا سابقا أن نشاط المؤسسة يهدف إلى تحقيق الاكتفاء.

9-2 المردودية المالية

في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى حيث كل دينار من الأموال الخاصة يقدم ما نسبته 0.08 سنة 2018 و0.02 سنة 2019 من النتيجة الصافية وقدرت ب 0.01 سنة 2020 ويعود هذا التناقص إلى الانخفاض المستمر في قيمة النتيجة الصافية للسنة المالية من سنة إلى أخرى.

9-3 المردودية الاقتصادية

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية الاقتصادية موجبة خلال السنوات الثلاث حيث قدرت ب 0.02 ، 0.01 ، 0.00 على التوالي وهذا راجع إلى النتيجة الموجبة للاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وارتفاع الأصول الاقتصادية من سنة إلى أخرى وهذا ما يدل على فعالية المؤسسة في استغلال الموجودات الموضوعة تحت تصرفها، كما تجدر الإشارة أن هناك وفر ضريبي سنة 2018 يعود إلى خسارة في السنوات قبل 2018.

الفصل الثالث تقييم الأداء المالي لمؤسسة الردم التقني لولاية قالة من خلال تحليل قوائمها المالية (دراسة حالة)

خاتمة الفصل الثالث

تتوقف فعالية أداء المؤسسة الاقتصادية على التحكم في مختلف وظائفها المالية، خاصة الوظيفة المالية على اعتبار كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات مالية إذ أصبحت تشغل موقعا استراتيجيا حساسا يجعلها مسؤولة عن إجراء تشخيص لتقييم الوضع المالي من خلال تحليل القوائم المالية، حيث اعتمدنا على التحليل المالي لتقييم أدائها المالي والتنبؤ بمستقبل نتائجها المالية من الأرباح، وهو مؤشر جيد، حيث بواسطته أمكننا القول أن المؤسسة حققت توازن مالي وأنها مستقلة ماليا وبالتالي يمكننا القول أن مستوى أدائها المالي مقبول، ومن أجل بلوغ أهدافها المالية لا بد من مضاعفة مجهوداتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، يمكن اعتبار أن التحليل المالي أداة هامة لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة على المدى القريب والمتوسط، كما يساهم في مراقبة نشاط المؤسسة ويساعد مسيرتها في اتخاذ القرارات الأرجح التي تحقق الأهداف المطلوبة، وبما أن كل مؤسسة تسعى جاهدة للحفاظ على بقائها واستمراريتها فقد بات من المهم جدا الاعتماد على مختلف أساليب التحليل المالي سواء كانت تقليدية أو حديثة وذلك لتقييم أدائها المالي وتحديد مركزها المالي باستعمال البيانات والمعلومات التي توفرها القوائم المالية، فالنتائج التي يتوصل إليها المختصين في التحليل المالي تضمن للمؤسسة معرفة نقاط قوتها ونقاط ضعفها مما يسمح لها بمعالجة مختلف المشكلات التي تواجهها وتحسين أدائها مما يتيح لها الاستمرارية والبقاء في ظل اشتداد المنافسة السوقية بينها وبين باقي المؤسسات الناشطة.

وفي هذا البحث تم التركيز على الجانب المحاسبي والمالي، بالاعتماد على التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي، على اعتبار أن المعلومات والبيانات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية هي الوسيلة التي تستخدم في التحليل المالي الذي يصل إلى النتائج التي تسمح بتقييم الأداء المالي للمؤسسة، كما تمثل المعلومات المحاسبية المرآة التي تعكس صورة المؤسسة أمام الأطراف المتعاملة معها، إلا أن الاعتماد على الجانب المحاسبي والمالي كمؤشر على تقييم الأداء المالي للمؤسسة وحده غير كافي كون التحليل المالي ينتج عن مجموعة من الجهود المبذولة وفق سياسة معينة تنتهجها المؤسسة لممارسة نشاطها (اجتماعية، قانونية، اقتصادية... الخ)، ومع ذلك فإن الجانب المالي هو الجانب الأهم في هذه الدراسة، فالمسير يسعى دائما إلى معرفة أسباب التراجع والضعف لدى مؤسسة وهذا عن طريق إجراء عملية التحليل المالي، مما يسمح له بإيجاد حلول للخروج منها وتفاديها مستقبلا، كما يساعده على اتخاذ القرارات الأنسب، وبما أن الكثير من المؤسسات تشكو من نقص وتراجع أدائها أصبح لزاما على المختصين في هذا المجال صب إهتمامهم على دراسة وتحليل الوضع المالي، وهذا باستخدام الوثائق المحاسبية المتوفرة لدى المؤسسة والمتمثلة في القوائم المالية.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا قدر المستطاع الربط بين الجانبين النظري والتطبيقي الذي قمنا به في مؤسسة الردم التقني لولاية قلمة، وهذا ما أوصلنا إلى بعض النتائج وتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- نتائج اختبار الفرضيات: بالنسبة لاختبار الفرضيات فقد تم تفسيرها كما يلي:

الفرضية الأولى: حتى يتمكن المحلل المالي أو المدير المالي للمؤسسة من أنجاز مهامه على أحسن وجه لابد من استخدامه للعديد من الأساليب التي تساعد في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومن بينها أساليب التحليل المالي، وهذا ما يجعل الفرضية الأولى مقبولة.

الفرضية الثانية: إن عملية التقييم المالي تتطلب توفير المعلومات والبيانات المحاسبية لاستعمالها في التحليل المالي، وهذا من خلال حساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تسمح بتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة نقاط قوتها وضعفها، وهو ما يجعل الفرضية الثانية مقبولة أيضا.

• الإجابة على الإشكالية الرئيسية:

يمكن تقييم الأداء المالي بمؤسسة الردم التقني لولاية قلمة من خلال النتائج المتوصل لها عن طريق تحليل قوائمها المالية وهذا باستخدام أساليب التحليل المالي.

• نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية

- ✓ يعد التحليل المالي الوسيلة الفعالة لاتخاذ القرارات، فهو يساعد المحلل المالي على تحديد الحالة المالية للمؤسسة والظروف التي تمر بها ويكشف نقاط القوة والضعف لديها، وعلى ضوء النتائج التي يتوصل إليها يمكن تحديد سياسة المؤسسة الحالية والمستقبلية؛
- ✓ تبين لنا من خلال مؤشرات التوازن المالي أن مؤسسة الردم التقني لولاية قلمة في وضعية مالية مريحة، حيث أنها تمتلك خزينة (نقدية) موجبة تمكنها من تغطية احتياجاتها الدورية لسنة 2021؛
- ✓ تبين لما من هلال النسب المالية أن مؤسسة الردم التقني لولاية قلمة يمكنها سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل في الآجال المستحقة من خلال السيولة المحققة؛
- ✓ نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة لا تعتمد على المديونية بل تعتمد على مصادر التمويل الداخلي، وبالتالي فهي لا تعاني من التبعية المالية لأنها مستقلة ماليا؛
- ✓ حققت مؤسسة الردم التقني لولاية قلمة قيمة مضافة جيدة خلال فترة الدراسة، وذلك بالتزايد الملحوظ في رقم الأعمال وإعانات الاستغلال؛

✓ يتضح من خلال تحليل نسبة قابلية التسديد أن المؤسسة محل الدراسة قادرة على تسديد ديونها في حالة التصفية وهذا ما يشجع المتعاملين معها بالتعامل بكل ثقة معها.

• الإقتراحات والتوصيات:

انطلاقا من النتائج التي تم استنتاجها، خرجنا ببعض الاقتراحات والتوصيات نوضحها فيما يلي:

- ✓ ضرورة استغلال مؤسسة الردم التقني لولاية قلمة الفرص المتاحة لها كقيامها باستثمارات جديدة للتخلص من السيولة المفرطة بإنشاء وحدات تابعة لها مثل: وحدات إعادة الرسكلة ووحدات لإنتاج الورق بكل أنواعه وهذا ما يناسب نوع نشاطها وبالتالي تحسين مردوديتها مستقبلا وتحقيق هامش ربح أكبر؛
- ✓ إتباع سياسة الإفصاح والإقرار التي يهدف لها النظام المحاسبي والمالي لضمان الشفافية وسهولة الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لمختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها، وهو ما تفتقر إليه المؤسسات الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وصعوبات تعيق تحقيق ذلك؛
- ✓ زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة من خلال توسيع مساحتها وزيادة وحدات الإنتاج لتلبية الطلبات الكثيرة المقدمة لها وكسب المزيد من الزبائن، وهو ما يسمح لها من زيادة مردودها والرفع من رقم أعمالها؛
- ✓ ضرورة تحصيل المؤسسة لحقوقها لدى الغير والتخلص من الزبائن السيئين الغير قادرين على دفع مستحقاتهم المالية.

قائمة المراجع

- 1- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، نسخة 2، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994.
- 2- أرشد فؤاد التميمي، عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 4- أوجين بيرجهام وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العلمي، الكتاب الأول، دار المريخ للطباعة والنشر، مصر، 2009.
- 5- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
- 6- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- 7- رواية محمد محسن، إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 8- زهرة حسن العامري وآخرون، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 63، العراق، 2007، طارق عبد العال، إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012.
- 9- سالم محمد عبود، أحمد محمد فهمي البرزنجي، التحليل المالي: منهج تحليلي لتقويم الأداء ودعم العملية الإدارية، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والإقتصادية، بغداد، 2019.
- 10- شحاتة السيد شحاتة، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- 11- شغيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- 12- صافي فلوح، إسماعيل إسماعيل، عبد الرحمان مرعي، محي الدين حمزة، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 13- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 14- طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- 15- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2011.
- 16- علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين، 2001.
- 17- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط3، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 18- فليح حسن خلف، إقتصاديات الأعمال، ط1، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009.
- 19- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، sme finance، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.
- 20- قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.
- 21- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- 22- مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، ط1، الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- 23- محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي، ط1، دور النشر الابداع الخليجي، قرطبة للإنتاج الفني، دار ابن حزم، لبنان، 2000.
- 24- محمد الصيرفي، التحليل المالي من وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2014.
- 25- محمد سامي راضي، أسس وإعداد القوائم المالية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018.
- 26- محمد عباس بدوي، المحاسبية وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
- 27- محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2017.

- 28- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 29- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني: الأساليب والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.
- 30- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- 31- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 32- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، ط1، مطبعة الطليعة، الأردن، 2000.
- 33- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006.
- 34- نايل عبد الحافظ العوالمه، إدارة المؤسسات العامة: الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1993.
- 35- وسيلة حمداوي، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر الجامعية، قلمة، الجزائر، 2004.
- 36- وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2010.
- 37- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الدار العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

ثالثا: الرسائل العلمية

- 1- أمارة محمد عصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، سوريا، 2010.
- 2- ذهبية بن عبد الرحمان، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2012.
- 3- رائف معن الغلابيني، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي: دراسة حالة للشركات الصناعية الدوائية، شهادة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الإسراء، 2017.

- 4- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002/2001.
- 5- عمر تيمجغدين، دور إستراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة كوندور ببرج بوعربريج، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
- 6- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.
- 7- مشعل جهر المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2011/2010.

ثانيا: المجالات

- 1- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة، مجلة الباحث، عدد 4، جامعة ورقلة، 2006.
- 2- عبد الحق بوقفة وآخرون، أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد 2، 2018.
- 3- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 1، جوان 2020.

رابعا: الجرائد الرسمية

- 1- قرار مؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

II / باللغة الأجنبية

- 1- Bernard Martory, **Contrôle de gestion sociale**, Librairie Vuibert, Paris, 1999.

- 2- Christian Hoarau, **Analyse et évaluation financière des entreprises et des groupe**, Vuibert, France, 2008.
- 3- Simon Pariente, **Analyse financière et évaluation d'entreprise**, Paris, France, 2006.

الملاحق

الملحق رقم 01 : ميزانية مؤسسة الردم التقني لولاية قالمة لسنة 2018

| 2018 | | BILAN ACTIF | | | |
|--|------|-----------------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| Edition définitive | | Exercice clos le 31/12/2018 | | Unité : CTS | |
| ACTIF | NOTE | 2018 Brut | 2018 Amort-Prov | 2018 Net | 2017 Net |
| ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT) | | | | | |
| Ecart d'aquisition (ou goodwill) | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 175 000.00 | 105 000.00 | 70 000.00 | 87 500.00 |
| Immobilisations corporelles | | | | | |
| Terrains | | 3 430 754.00 | | 3 430 754.00 | 3 430 754.00 |
| Batiments | | 200 294 524.14 | 121 066 267.87 | 79 228 256.27 | 97 048 688.55 |
| Autres immobilisations corporelles | | 180 196 288.13 | 121 161 956.87 | 59 034 331.26 | 67 541 806.16 |
| Immobilisations en concession | | 717 906.75 | 21 752.57 | 696 154.18 | 717 906.75 |
| Immobilisation encours | | | | | |
| Immobilisation financières | | | | | |
| Titres mis en équivalence-entreprsies as | | | | | |
| Autres participations et créances rattac | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non co | | | | | |
| Impôts différés actif | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 384 814 473.02 | 242 354 977.31 | 142 459 495.71 | 168 826 655.46 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 7 629 663.16 | | 7 629 663.16 | 1 226 581.61 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | |
| Clients | | 115 557 302.47 | | 115 557 302.47 | 71 406 264.87 |
| Autres débiteurs | | 38 600.00 | | 38 600.00 | 47 200.00 |
| Impôts | | 8 979 361.92 | | 8 979 361.92 | 7 645 498.58 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placement et autres actifs financiers co | | | | | |
| Trésorerie | | 113 866 015.92 | | 113 866 015.92 | 146 049 681.68 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 246 070 943.47 | | 246 070 943.47 | 226 375 226.74 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 630 885 416.49 | 242 354 977.31 | 388 530 439.18 | 395 201 882.20 |

2018

BILAN PASSIF

Page : 2

Date : 23/03/2022

Edition définitive

Exercice clos le 31/12/2018

Unité : CTS

| PASSIF | NOTE | 2018 | 2017 |
|---|------|-----------------------|-----------------------|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 51 000 000.00 | 51 000 000.00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net | | 4 776 267.02 | 4 442 118.52 |
| Autres capitaux propres-report à nouveau | | 445 422.22 | (3 996 696.30) |
| TOTAL I | | 56 221 689.24 | 51 445 422.22 |
| PASSIF NON COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | 696 154.18 | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 317 000 000.00 | 327 671 825.64 |
| Liaison inter-unités | | | |
| TOTAL PASSIF NON COURANTS II | | 317 696 154.18 | 327 671 825.64 |
| PASSIFS COURANTS | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 288 140.69 | 425 393.90 |
| Impôts | | 12 816 457.54 | 12 678 392.26 |
| Personnel et charges sociales | | | |
| Autres dettes | | 1 507 997.53 | 2 980 848.18 |
| Trésorerie Passif | | | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 14 612 595.76 | 16 084 634.34 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 388 530 439.18 | 395 201 882.20 |

الملحق رقم 02 : ميزانية مؤسسة الردم التقني لولاية قالمة لسنة 2019

| 2019 | | Page : 1 | | | |
|--|------|-----------------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| CITE ADMINISTRATIF 80 BUREAUX 24000 GUELMA | | Date : 14/03/2022 | | | |
| GUELMA | | BILAN ACTIF | | | |
| Edition définitive | | Exercice clos le 31/12/2019 | | Unité : CTS | |
| ACTIF | NOTE | 2019 Brut | 2019 Amort-Prov | 2019 Net | 2018 Net |
| ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT) | | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 395 000.00 | 129 833.33 | 265 166.67 | 70 000.00 |
| Immobilisations corporelles | | | | | |
| Terrains | | 3 430 754.00 | | 3 430 754.00 | 3 430 754.00 |
| Batiments | | 201 067 024.14 | 171 477 276.06 | 29 589 748.08 | 79 228 256.27 |
| Autres immobilisations corporelles | | 204 671 946.74 | 128 586 902.33 | 76 085 044.41 | 59 034 331.26 |
| Immobilisations en concession | | 717 906.75 | 43 505.15 | 674 401.60 | 696 154.18 |
| Immobilisation encours | | | | | |
| Immobilisation financières | | | | | |
| Titres mis en équivalence-entreprisies as | | | | | |
| Autres participations et créances rattac | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non co | | | | | |
| Impôts différés actif | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 410 282 631.63 | 300 237 516.87 | 110 045 114.76 | 142 459 495.71 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 5 017 154.19 | | 5 017 154.19 | 7 629 663.16 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | |
| Clients | | 123 317 233.14 | 49 949 479.23 | 73 367 753.91 | 115 557 302.47 |
| Autres débiteurs | | 43 060.00 | | 43 060.00 | 38 600.00 |
| Impôts | | 298 514.00 | | 298 514.00 | 8 979 361.92 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placement et autres actifs financiers co | | | | | |
| Trésorerie | | 147 839 392.91 | | 147 839 392.91 | 113 866 015.92 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 276 515 354.24 | 49 949 479.23 | 226 565 875.01 | 246 070 943.47 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 686 797 985.87 | 350 186 996.10 | 336 610 989.77 | 388 530 439.18 |

2019

CITE ADMINISTRATIF 80 BUREAUX 24000 GUELMA
GUELMA

Page : 2

Date : 14/03/2022

BILAN PASSIF

Edition définitive

Exercice clos le 31/12/2019

Unité : CTS

| PASSIF | NOTE | 2019 | 2018 |
|---|-------------|-----------------------|-----------------------|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 51 000 000.00 | 51 000 000.00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net | | 1 375 018.56 | 4 776 267.02 |
| Autres capitaux propres-report à nouveau | | 5 221 689.24 | 445 422.22 |
| TOTAL I | | 57 596 707.80 | 56 221 689.24 |
| PASSIF NON COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | 696 154.18 | 696 154.18 |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 260 000 000.00 | 317 000 000.00 |
| Liaison inter-unités | | | |
| TOTAL PASSIF NON COURANTS II | | 260 696 154.18 | 317 696 154.18 |
| PASSIFS COURANTS | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 57 416.39 | 288 140.69 |
| Impôts | | 15 349 234.00 | 12 816 457.54 |
| Personnel et charges sociales | | | |
| Autres dettes | | 2 911 477.40 | 1 507 997.53 |
| Trésorerie Passif | | | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 18 318 127.79 | 14 612 595.76 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 336 610 989.77 | 388 530 439.18 |

الملحق رقم 03 : ميزانية مؤسسة الردم التقني لولاية قالمة لسنة 2020

| 2020 | | | | | |
|--|------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| CITE ADMINISTRATIF 80 BUREAUX 24000 GUELMA | | | | | |
| GUELMA | | | | | |
| BILAN ACTIF | | | | | |
| Edition définitive | | | | | |
| Exercice clos le 31/12/2020 | | | | | |
| Unité : CTS | | | | | |
| ACTIF | NOTE | 2020 Brut | 2020 Amort-Prov | 2020 Net | 2019 Net |
| ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT) | | | | | |
| Ecart d'aquisition (ou goodwill) | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 395 000.00 | 169 333.33 | 225 666.67 | 265 166.67 |
| Immobilisations corporelles | | | | | |
| Terrains | | 3 430 754.00 | | 3 430 754.00 | 3 430 754.00 |
| Batiments | | 282 326 536.27 | 195 268 346.60 | 87 058 189.67 | 29 589 748.08 |
| Autres immobilisations corporelles | | 209 607 705.14 | 150 566 547.12 | 59 041 158.02 | 76 085 044.41 |
| immobilisations en concession | | 717 906.75 | 65 257.72 | 652 649.03 | 674 401.60 |
| Immobilisation encours | | | | | |
| Immobilisation financières | | | | | |
| Titres mis en équivalence-entreprsies as | | | | | |
| Autres participations et créances rattac | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non co | | | | | |
| Impôts différés actif | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 496 477 902.16 | 346 069 484.77 | 150 408 417.39 | 110 045 114.76 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 5 404 776.76 | | 5 404 776.76 | 5 017 154.19 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | |
| Clients | | 134 854 236.92 | 49 949 479.23 | 84 904 757.69 | 73 367 753.91 |
| Autres débiteurs | | 87 000.00 | | 87 000.00 | 43 060.00 |
| Impôts | | 162 365.30 | | 162 365.30 | 298 514.00 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placement et autres actifs financiers co | | | | | |
| Trésorerie | | 128 958 842.82 | | 128 958 842.82 | 147 839 392.91 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 269 467 221.80 | 49 949 479.23 | 219 517 742.57 | 226 565 875.01 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 765 945 123.96 | 396 018 964.00 | 369 926 159.96 | 336 610 989.77 |

2020

CITE ADMINISTRATIF 80 BUREAUX 24000 GUELMA
GUELMA

Page : 2

Date : 14/03/2022

BILAN PASSIF

Edition définitive

Exercice clos le 31/12/2020

Unité : CTS

| PASSIF | NOTE | 2020 | 2019 |
|--|------|-----------------------|-----------------------|
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 51 000 000.00 | 51 000 000.00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves | | 2 217 973.50 | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net | | 351 186.61 | 1 375 018.56 |
| Autres capitaux propres-report à nouveau | | | 5 221 689.24 |
| TOTAL I | | 53 569 160.11 | 57 596 707.80 |
| PASSIF NON COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | | |
| Autres dettes non courantes | | 696 154.18 | 696 154.18 |
| Provisions et produits compatilisés d'avance | | 293 466 763.80 | 260 000 000.00 |
| Liaison inter-unités | | | |
| TOTAL PASSIF NON COURANTS II | | 294 162 917.98 | 260 696 154.18 |
| PASSIFS COURANTS | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 781 035.04 | 57 416.39 |
| Impôts | | 18 344 188.82 | 15 349 234.00 |
| Personnel et charges sociales | | | |
| Autres dettes | | 3 068 858.01 | 2 911 477.40 |
| Trésorerie Passif | | | |
| TOTAL PASSIFS COURANTS III | | 22 194 081.87 | 18 318 127.79 |
| TOTAL GENERAL PASSIF | | 369 926 159.96 | 336 610 989.77 |

الملحق رقم 04 : جدول حسابات النتائج لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة لسنة 2018 / 2019

| 2019 CITE ADMINISTRATIF 80 BUREAUX 24000 GUELMA GUELMA | | | |
|--|------|-------------------------------------|----------------------|
| | | Date : 23/03/2022 | |
| COMPTE DE RESULTATS (par nature) | | | |
| Edition définitive | | Période du 01/01/2019 au 31/12/2019 | |
| | | Unité : CTS | |
| DESIGNATION | NOTE | 2019 | 2018 |
| Chiffre d'affaire | | 86 462 977.03 | 74 409 159.00 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | | |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | 107 000 000.00 | |
| COMPT.LIAIS.ENTR.SOC/PAR | | | |
| I - PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 193 462 977.03 | 74 409 159.00 |
| Achats consommés | | 12 543 650.18 | 8 336 658.41 |
| Services extérieurs et autres consommations | | 8 453 856.22 | 4 230 566.41 |
| II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | 20 997 506.40 | 12 567 224.82 |
| III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II) | | 172 465 470.63 | 61 841 934.18 |
| Charges de personnel | | 55 383 790.73 | 31 396 979.68 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | 1 665 269.90 | 1 521 840.00 |
| IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 115 416 410.00 | 28 923 114.50 |
| Autres produits opérationnels | | 399 334.00 | 11 177 332.98 |
| Autres charges opérationnelles | | 56 035 985.18 | 120 000.00 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | | 57 882 539.56 | 35 489 824.71 |
| Reprises sur pertes de valeur et provisions | | | |
| V - RESULTAT OPERATIONNEL | | 1 897 219.26 | 4 490 622.77 |
| Produits financiers | | | 285 644.25 |
| Charges financières | | | |
| VI - RESULTAT FINANCIER | | | 285 644.25 |
| VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI) | | 1 897 219.26 | 4 776 267.02 |
| Impôts exigible sur résultats ordinaires | | 493 277.00 | |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | | |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 193 862 311.03 | 85 872 136.23 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 192 458 368.77 | 81 095 869.21 |
| VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 1 403 942.26 | 4 776 267.02 |
| ELEMENTS EXTRA.PRODUITS | | | |
| ELEMENTS EXTRAORDINAIRES | | 28 923.70 | |
| IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | (28 923.70) | |
| X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 1 375 018.56 | 4 776 267.02 |

الملحق رقم 05 : جدول حسابات النتائج لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة لسنة 2020

| 2020 | | | |
|--|------|-------------------------------------|-----------------------|
| CITE ADMINISTRATIF 80 BUREAUX 24000 GUELMA | | | |
| GUELMA | | | |
| | | | Date : 23/03/2022 |
| COMPTE DE RESULTATS (par nature) | | | |
| Edition définitive | | Période du 01/01/2020 au 31/12/2020 | |
| | | Unité : CTS | |
| DESIGNATION | NOTE | 2020 | 2019 |
| Chiffre d'affaire | | 104 367 760.40 | 86 462 977.03 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | | |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | 45 000 000.00 | 107 000 000.00 |
| COMPT.LIAIS.ENTR.SOC/PAR | | | |
| I - PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 149 367 760.40 | 193 462 977.03 |
| Achats consommés | | 16 013 035.75 | 12 543 650.18 |
| Services extérieurs et autres consommations | | 7 055 948.27 | 8 453 856.22 |
| II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | 23 068 984.02 | 20 997 506.40 |
| III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II) | | 126 298 776.38 | 172 465 470.63 |
| Charges de personnel | | 81 080 722.14 | 55 383 790.73 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | 932 872.00 | 1 665 269.90 |
| IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 44 285 182.24 | 115 416 410.00 |
| Autres produits opérationnels | | 2 085 251.06 | 399 334.00 |
| Autres charges opérationnelles | | 63 888.89 | 56 035 985.18 |
| Dotations aus amortissements, provisions et pertes de valeur | | 45 831 967.90 | 57 882 539.56 |
| Reprises sur pertes de valeur et provisions | | | |
| V - RESULTAT OPERATIONNEL | | 474 576.51 | 1 897 219.26 |
| Produits financiers | | | |
| Charges financières | | | |
| VI - RESULTAT FINANCIER | | | |
| VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI) | | 474 576.51 | 1 897 219.26 |
| Impôts exigible sur résultats ordinaires | | 123 389.90 | 493 277.00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | | |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 151 453 011.46 | 193 862 311.03 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 151 101 824.85 | 192 458 368.77 |
| VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 351 186.61 | 1 403 942.26 |
| ELEMENTS EXTRA.PRODUITS | | | |
| ELEMENTS EXTRAORDINAIRES | | | 28 923.70 |
| IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | | (28 923.70) |
| X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 351 186.61 | 1 375 018.56 |

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET
COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION
Ref : D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
Guelma le :

الرقم: 50... ق.ع.ت./ك.ع.ا.ت.ع.ت/ج/ق/ 2021

قالمة في : 17/02/2022

إلى السيد: مدير المؤسسة التعليمية.
المراسلة من مركز الورد العلمي
- قالمة -

الموضوع: ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربص

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب(ة): سوسن طاب

الطالب(ة): سوسن حمار حسيبي

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر فرع: (علوم التسيير)/(علوم مالية)
تخصص: مالية مؤسسية... في حاجة لأجراء زيارة ميدانية أو تربص
بمؤسساتكم.

موضوع الزيارة: دور تحليل القوائم المالية في تقديم الخدمات
المالية للمؤسسات

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم مننا فائق التقدير والاحترام

رئيس القسم

رئيس قسم علوم التسيير بكلية
العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
أمضاء: جلاليسة كريم



تأشيرة المؤسسة المستقبلة

ساحر البري الكلف بالإدارة العام
السيد: خلديفة عزيز

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

أ.د. وهاب نعموت

17/02/2022

المخلص:

إن تحقيق التوازن المالي لأي مؤسسة يتطلب الاهتمام بالتحليل المالي، لما يقدمه هذا الأخير من نتائج تساعد مسيرها في أخذ القرارات اللازمة لتطوير المؤسسة و الرفع من أرباحها و تعزيز مكانتها في السوق و فرض قوتها أمام منافسها حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء للمؤسسات، وقد تم اسقاط الدراسة على مؤسسة الردم التقني لولاية قالمة خلال الفترة (2018-2020) ، و ذلك بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة و المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج لنفس الفترة، حيث إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن إستعمال التحليل المالي و معرفة الوضعية المالية لمؤسسة الردم التقني لولاية قالمة ساعدت القائمين على تسيير المؤسسة على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و رسم سياستها لمواجهة مختلف الظروف التي تمر بها و كشفت نقاط القوة و الضعف لديها الأمر الذي ساهم في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترضها .

الكلمات المفتاح: القوائم المالية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، التحليل المالي.

Abstract :

Achieving financial balance for any institution requires attention to financial analysis, because the latter provides results that help its path in taking the necessary decisions to develop the institution, raise its profits, enhance its position in the market, and impose its strength against its competitors. This study aims to clarify the role of financial statement analysis in Evaluating the performance of the institutions, and the study was dropped on the Technical Filling Corporation for the Wilayat of Guelma during the period (2018-2020), based on the financial statements of the institution represented in the budget and the table of results accounts for the same period, where we relied on the descriptive analytical approach to know the role of analysis The financial performance in evaluating the financial performance of the institutions, and we have concluded through this study that the use of financial analysis and knowledge of the financial position of the Technical Landfill Corporation of the Wilayat of Guelma helped those in charge of running the institution to diagnose the financial condition of the institution and formulate its policy to meet the various circumstances it is going through and revealed its strengths Its weakness, which contributed to finding appropriate solutions to the problems it encounters.

Key words: financial statements, financial performance, financial performance evaluation, financial analysis.

Résumé :

l'équilibre financier de toute institution nécessite une attention particulière à l'analyse financière, car cette dernière fournit des résultats qui l'aident à prendre les décisions nécessaires pour développer l'institution, augmenter ses bénéfices, renforcer sa position sur le marché et imposer sa force face à son concurrent. Ainsi, cette étude vise à clarifier le rôle de l'analyse des états financiers Dans l'évaluation de la performance des institutions. l'étude a été abandonnée sur la Corporation technique de la décharge de la Wilayat de Guelma au cours de la période (2018-2020), en fonction des états financiers de l'institution représentée dans le budget et le tableau des comptes de résultats pour la même période, en s'appuyant sur l'approche analytique descriptive nous avons pu connaître le rôle de l'analyse financière dans l'évaluation de la performance financière des institutions. à travers cette étude nous pouvons dire que l'utilisation de l'analyse financière et la connaissance de la situation financière de la Corporation Technique de la Décharge de la Wilayat de Guelma ont aidé les responsables de la gestion de l'institution . En somme, nous tenons à diagnostiquer la situation financière de l'institution et à formuler sa politique pour faire face aux diverses circonstances qu'elle traverse et a révélé ses forces et ses faiblesses. Ce , a contribué à trouver des solutions appropriées aux problèmes qu'elle rencontre.

Mots clés : états financiers, performance financière, évaluation de la performance financière, analyse financière.